السبت 9 آذار 2024
العدد 5152 السنة الثامنة عشرة
Samedi 9 Mars 2024 no 5152 18ème année

24 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

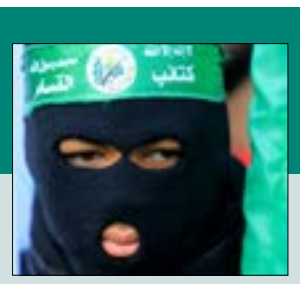

مجنّد مقاومين جنّده الموساد في غزة

عمل في حفر الأنفاق وتجسّس في تركيا ولبنان

[12 ـ 13]

«كرنفال» الجسر البحري

أميركا تمهّد لحرب دائمة

(أ ف ب)

تقرير

اختلاس 2,6 مليار ليرة في صندوق جمارك المرفأ

13

قضية

كمال حمدان
توازن الموازنة مجرّد وهم

14

ثقافة

بذريعة «البحر الأحمر»
15% نسبة الزيادة على أسعار المواد الغذائية

14

طوفان الأقصى

«كرنفال» الجسر البحري: أميركا تمهّد لحرب دائمة

يحاول الأميركيون إعادة رسم المشهد في قطاع غزة، إعلامياً، بما يُظهر الإدارة الحالية - الديموقراطية - في موقع من يبتدع الحلول لإغاثة المدنيين في القطاع، بعدما قتلت وجرحت إسرائيل، حليفة «الصهيوني الأول»، الرئيس الأميركي جو بايدن، الذي أعاد أمس تأكيد دعمه «الأبدي» لإسرائيل، أكثر من 100 ألف فلسطيني في غزة، فضلاً عن تهجيرها نحو مليونين، وهدمها بيوتهم ومدارسهم ومستشفياتهم ودور أيتامهم، واقتلاعها وتدميرها بناهم التحتية، وجعلها مدنهم وبلداتهم أماكن غير صالحة للعيش. وليس هذا فقط، بل محاصرتهم وتجويعهم، ثم قتلهم وهم يحاولون

> تمّ تأجيل اجتماعات الجولة الجديدة، والتي كان متوقعاً انعقادها اليوم السبت، بمشاركة وفد إسرائيلي، ما بدّد «الآمال المصرية» في التوصّل إلى صفقة قبل بداية شهر رمضان، وسط مخاوف من «تحويل الوضع في غزة بصورته الحالية إلى وضع دائم»

الحصول على بعض الغذاء القليل المتساقط من الجو، حتى قتلتهم إحدى حزمه الهاوية من السماء.

وفي حين تتزايد الضغوط الداخلية الأميركية، وداخل «الحزب الديموقراطي» بشكل خاص، على الرئيس الأميركي الذي يخوض السباق الانتخابي في وضع متعثّر أصلاً، لجأ بايدن إلى تصعيد ضغوطه على الكيان، انطلاقاً من المسألة الإنسانية في غزة، «مبتدعاً» بمعاونة ومشاورة الإسرائيليين طبعاً، فكرة الجسر البحري من سواحل قبرص إلى سواحل غزة، في مشروع قديم - جديد، له ما له من أهداف، غير إنسانية بالكامل. وفي خطاب «حال الاتحاد» السنوي، في مبنى «الكونغرس»، أشار بايدن، أمس، إلى أن «وقف إطلاق النار لمدة 6 أسابيع من شأنه إعادة الأسرى وتخفيف الأزمة الإنسانية في قطاع غزة»، معلناً «(أنني) سأوجّه الليلة الجيش الأميركي بقيادة مهمة طارئة لإنشاء رصيف بحري مؤقّت في البحر المتوسط على ساحل غزة، سيكون قادراً على استقبال سفن كبيرة تحمل الغذاء والماء والدواء وملاجئ مؤقتة».

وفي بيان مشترك عقب ذلك، أيّدت الولايات المتحدة و«المفوّضية الأوروبية»، وقبرص والإمارات وبريطانيا، «تفعيل ممرّ بحري لإيصال المساعدات إلى غزة». وأشارت هذه الأطراف إلى أن «الممرّ البحري يجب أن يكون جزءاً من جهد متواصل لزيادة المساعدات، وسنواصل العمل مع إسرائيل لتوسيع تسليم المساعدات براً». بدوره، أعلن الرئيس القبرصي أن «ممرّ قبرص البحري، سيستهدف تسريع نقل المساعدات إلى غزة وتخفيف الضغط عن الطرق البرية»، فيما قالت رئيسة «المفوّضية الأوروبية»، «(إننا) نقترب جداً من فتح ممرّ إنساني من قبرص إلى غزة، وسيبدأ العمل التجريبي اليوم (أمس)، ونأمل أن يبدأ تشغيل الممرّ بشكل فعلي السبت أو الأحد». وبحسب قناة «كان» العبرية، فإن «إسرائيل سمحت لدولة الإمارات العربية المتحدة، بالبدء فوراً في نقل المساعدات إلى غزة عبر قبرص»، لافتةً إلى أن «مهندس عملية نقل المساعدات البحرية من الإمارات إلى غزة، هو القيادي الفلسطيني محمد دحلان».

أما في ما يتعلّق بالمفاوضات التي انتهت جولتها المصرية، أول من أمس، من دون تحقيق أي اتفاق، فبحسب المعلومات الآتية من القاهرة، فقد تمّ التوصل إلى اتفاق لهدنة يوم أو يومين في بداية رمضان».

(أ ف ب)

وفيما جرى تواصل مباشر بين مسؤولين أمنيين مصريين وآخرين إسرائيليين، أمس، فقد شهدت الاتصالات «تكرار مطالب إسرائيلية بفتح معبر رفح لعبور الآلاف من الفلسطينيين الى الأراضي المصرية، بشكل مؤقّت، ولمدة محدّدة يجري الاتفاق عليها»، وهو طلب كرّرته تل أبيب في كل الاتصالات التي جرت في الأيام الأخيرة، بحسب معلومات «الأخبار»، لكنه «قوبل برفض مصري قاطع». وتتخوّف القاهرة من معلومات أمنية، وردت في تقارير رُفعت إلى جهات رسمية رفيعة، تتحدّث عن نشاط إسرائيلي مكثّف بالقرب من الشريط الحدودي، الذي زاره قادة عسكريون مصريون، أمس، لتفقّد بعض المواقع ميدانياً. وحدّدت التقارير مسارين للتحرّكات العسكرية الإسرائيلية على الحدود: الأول، سيؤدي إلى دفع سكان غزة، وبخاصة منطقة رفح، في اتجاه الحدود، بما يرفع احتمالية وقوع حالات اقتحام لها، وهو أمر اعتبره التقرير «غير متوقّع، نسبة إلى سعي إسرائيل لتجنّب زيادة التوتّر مع مصر». أما المسار الثاني، فيرتبط بسيطرة إسرائيلية على الشريط الحدودي بشكل سريع، بما يمنع دخول أيّ مساعدات إلى القطاع عن طريق معبر رفح، ويؤدّي إلى كارثة إنسانية، مع تحرّك عشوائي لمئات الآلاف من المدنيين الموجودين في رفح. لذا نصحت التقارير بـ«الاستعداد لاحتمالية حدوث ظرف قهري على الحدود»، بما يتطلّب «جاهزية واستعداداً»، من أجل «استقبال عدد اكبر من المصابين، والاستعداد للتعامل مع كلّ السيناريوهات».

(الأخبار)

المقاومة تنسف حسابات الاحتلال: عودة إلى مشاهد القتال الأولى

غزة - **يوسف فارس**

مع تعثّر تفاهمات وقف إطلاق النار في القاهرة، وتزايُد حدّة التهديدات الإسرائيلية بتوسيع العملية البرية تجاه مدينة رفح، آخر مناطق قطاع غزة الجنوبية التي لم تدخلها دبابات الاحتلال بعد، أعادت المقاومة مجدّداً القتال إلى نقطته الأولى، مدينة بيت حانون، في أقصى شمال القطاع، في مؤشر إلى استمرار تماسكها الميداني، الذي أكدته عودتها إلى استخدام الطائرات المُسيّرة في قصف تجمعات جنود العدو في تلك المنطقة بالذات.

وفيما يُفترض جيش الاحتلال، أن شمال القطاع خرج من حسابات المواجهة منذ انتهت العمليات البرية الكبرى فيه قبل شهرين، تمكّنت «كتائب القسام» من تنفيذ عمليات نوعية، إذ ألقت طائرة مُسيّرة تابعة للمقاومة، قنبلتين في وسط تجمع للجنود في نقطة التوغّل شمال بيت حانون. كذلك، وزّع «الإعلام العسكري لكتائب القسام»، مقطعاً مصوّراً، بوثّق عملية قنص لأحد الجنود في المحور نفسه. وأعلنت «كتائب شهداء الأقصى»، من جهتها، أن مقاوميها نفّذوا عمليات استحكام مدفعي بقذائف الهاون، طاولت تجمّعات لجنود العدو وآلياته في محور القتال في بيت حانون أيضاً. وكانت ساعات صباح أمس، شهدت توغّلاً إسرائيلياً محدوداً في الفلوات الشمالية لبيت حانون، بينما واصلت الطائرات الحربية ارتكاب المجازر العائلية، إذ قصفت في خلال 24 ساعة ثمانية منازل في أنحاء مختلفة من القطاع، قضى فيها 76 شهيداً.

أما جنوباً، فلم يطرأ تغيير على خريطة الميدان؛ إذ واصلت الدبابات محاصرة مدينة حمد السكنية شمال غرب مدينة خانيونس، من جهاتها الأربع، وسط تحليق مكثّف لطائرات الاستطلاع و«الكواد كابتر». وفي المقابل، بدأت البلاغات العسكرية للمقاومة مبكراً، أمس، حيث قالت «كتائب القسام» إنها أوقعت قوة إسرائيلية راجلة في كمين محكم داخل شقة سكنية في مدينة حمد، ما تسبّب بمقتل وإصابة أفرادها الستة.

«أبو عبيدة»: القتال مستمر

وأطلّ الناطق العسكري باسم «كتائب القسام»، «أبو عبيدة»، مساء أمس، موجّهاً عدداً من الرسائل المهمة، أولاها أن عملية السابع من أكتوبر، كان الدافع إليها عرقلة مشاريع أكثر الحكومات تطرفاً ونازية في تاريخ كيان الاحتلال، وأهمّها ما يتعلّق بخطط التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى تمهيداً لتهويده. أما الإشارة الثانية، فهي أن «جنود العدو الأسرى والأسرى الباقين يعانون من المجاعة، أسوة بأبناء شعبنا، نتيجة الحصار الإسرائيلي المستمر». كذلك، حمل خطاب «أبو عبيدة» رسالة مفادها أن المقاومة لا تزال تتحكّم بعناصر الميدان. ويمكن القول، إن سلامة الجهاز الإعلامي للمقاومة، والذي يمثّل ظهور «أبو عبيدة» إحدى أبقوناته، تحمل دلالة، بأن باقي الأذرع الميدانية لا تزال بخير.

كذلك، وضع «أبو عبيدة» ثلاثة محدّدات للقبول بأي صفقة تبادل ووقف لإطلاق نار، وهي انسحاب جيش العدو من قطاع غزة، وحرية حركة الإهالي من الشمال إلى الجنوب، والإغاثة المتزامنة مع إعادة الإعمار.

وقرأت مصادر مقرّبة من المقاومة، خطاب «أبو عبيدة» الذي جاء قبل أيام من بداية شهر رمضان، على أنه إشارة إلى وجود عزم لدى المقاومة على تصعيد حدّة الضغط الميداني، من كلّ جبهات القتال الخارجية والداخلية، وأهمها الضفة الغربية والداخل المحتل.

5 شهداء في مطاردة المساعدات: «المنافقون» يحتفلون بنساء غزة

غزة - **يوسف فارس**

تكرّرت «المسخرة» ذاتها في سماء قطاع غزة. لكنها تحوّلت، أمس، إلى «مسخرة دامية»، جرّاء سقوط خمسة شهداء فلسطينيين عندما وقع طرد مساعدات من دون مظلّة على رؤوسهم، أثناء انتظارهم للحصول على ما يسد رمق أطفالهم أو ذويهم. وهو طرد تبرّأ منه من حاولوا الاستفادة في ترتيب شحنات سابقة من علاقتهم بإسرائيل لتمنين الفلسطينيين ببعض الفتات، وتحقيق مكاسب سياسية لهم ولها.

طائرات متعدّدة الجنسيات تجوب سماء المناطق الجائعة والمنكوبة في القطاع، وتلقي العشرات من المظلّات التي تحمل طرود المساعدات. هذه المرة، سقطت شحنة منها، كان من المفترض أنها تحمل رمق الحياة الأخير، على رؤوس العشرات من الشبان الذين اندفعوا لاستقبالها في منطقتَي الشاطئ والشيخ رضوان في مدينة غزة، ما تسبّب باستشهاد خمسة مواطنين وإصابة العشرات، ببساطة، حدث «خطأ»، من جملة ما يمكن أن يحدث من أخطاء في عمليات كتلك. لم تنفتح المظلّة، فسقط الصندوق الخشبي بشكل حرّ من ارتفاع شاهق على رؤوس من ينتظرونه.

أما الشهد الأكثر سخرية، فهو أن تلك الدول التي صمّت آذانها طوال 150 يوماً من «المحرقة»، التي قُتل فيها ما يزيد على تسعة آلاف امرأة، لم تنسَ أن أمس، صادف الثامن من آذار، «يوم المرأة العالمي». وحتى تحمل مساعدات الإذلال «مشاعر»، وتكتمل «المسخرة»، جعلوها باللون الوردي الزاهي، وكدّسوا فيها كميات من الفوط النسائية والبسكويت الذي أخذ شكل رأس القلب

مساعدات الإذلال باللون الوردي احتفالاً بـ«يوم المرأة العالمي» (أ ف ب)

الزهري! الولايات المتحدة ذاتها، ومن خلفها لفيف من الدول الأوروبية، التي زوّدت إسرائيل بالمئات من أطنان القذائف والصواريخ التي قصفت بها النساء من الجو، وأيضاً، الدول العربية التي فتحت لها جسراً يمدّ جيشها بالخُضر الطازجة والوجبات الساخنة، هؤلاء أنفسهم، يحتفلون بنساء غزة!

النساء الشهيدات، اختارت لهن السماء قدراً، أخفّ وجعاً من الحياة في هذه الظروف. إنما ماذا عن الثكالى اللواتي يعشن اليوم آلام الفقد؟ عن الآلاف من أمثال والدة الطفلين وسام ونعيم أبو عنزة، اللذين انتظرتهما 11 عاماً، وحينما فتحت السماء أبوابها، ألقت الطائرات قنابلها؟ عن المئات من اللواتي فقدن المأوى، ويعشن في مراكز الإيواء، بلا فراش دافئ أو سقف أو خصوصية؟ عن المئات من الجريحات، ذوات الوجه المضيء، والأطراف المبتورة؟ عن حياة الشقاء التي تعيشها بنات بعمر الورد، اضطررن إلى مكابدة صعاب حياة كان الناس يعيشونها في القرن التاسع عشر، ولكن في عام 2024؟ البحث عن لقمة يسدّدن بها جوع أطفالهن، وحمل دلاء الماء لمسافات طويلة، وإشعال النار على الحطب لتسخين ماء الاستحمام للأطفال، ثم الجلوس لساعات أمامها للخبز، ثم الطهو، ثم العودة مجدداً لنقل الماء، لغسل الأواني؟ لقد فعلت هذه الحرب المستمرة الكثير.

بماذا يحتفل العالم؟ هل أخبرته نساء غزة، اللواتي فقدن أزواجهن وعائلاتهن، بما تثيره فيهن مظلّات المساعدات الوردية التي لن تصل قطعاً إليهن؟ هل يعتقد أصلاً، أن امرأة فقدت الزوج وثلاثة من الأبناء، ستتذكّر بعد نهار شاقّ، تلك اللفتة الكريمة، وتقول: «والله كفو»؟

تسارع العمليات الفدائية: مقاومة الضفة لا تخمد

رام الله - **أحمد العبد**

لم تكد ساعات قليلة تمرّ على العملية العسكرية التي شنّتها قوات الاحتلال، صباح أمس، في بلدة السيلة الحارثية التي تقع إلى الشمال الغربي من مدينة جنين، حيث اغتالت المقاوم محمد عادل شلبي، حتى وقعت عملية فدائية في مستوطنة «حومش» قرب بلدة سيلة الظهر، جنوبي المدينة، أسفرت عن إصابة 4 جنود إسرائيليين، 2 منهم جروحهم خطيرة، بحسب ما أقرّ به العدو. وقالت «القناة 12» العبرية إن الهجوم عبارة عن «عملية مزدوجة»، «شملت إطلاق نار على موقع عسكري إسرائيلي»، لاستدراج جنود الاحتلال، ثم «تفجير عبوة ناسفة» لحظة تجمّع هؤلاء.

تبعت العملية الفدائية لمباني عمليات إطلاق نار (أ ف ب)

وإذ استطاع المنفذون الانسحاب من المكان، فقد شكّل هذا الكمين المحكم صفعةً «قاسيةً» للعدو، بحسب وصف مصدر أمني إسرائيلي، في حديث إلى القناة، علماً أنّ العملية وقعت على منتصف الطريق العام المؤدي من جنين إلى نابلس، حيث تتربع بلدة سيلة الظهر في مثلث الرعب (جنين، نابلس، طولكرم)، نظراً إلى حالة المقاومة الممتدة فيه. وتبعت العملية الفدائية، ثماني عمليات إطلاق نار، في مدن («المثلث»، بالإضافة إلى مدينة قلقيلية، إذ استهدف مقاومون نقطة البيرين في جنوب هذه الأخيرة، بالإضافة إلى استهداف حاجز سالم غرب مدينة جنين، واستهداف موقع قرب مستوطنة «أفني حيفتس» جنوب شرق طولكرم. أما نابلس، فشهدت وحدها 5 عمليات إطلاق نار، استهدفت حاجز صرّة (جنوب غرب)، وحاجز حوارة العسكري (جنوب)، وحاجز بيت فوريك (شرق)، والنقطة العسكرية المقامة على جبل جرزيم في المدينة، فضلاً عن الشارع الاستيطاني قرب قرية زواتا، شمال غرب المدينة.

وأعلنت «كتيبة جنين»، التي كانت قد نعت الشلبي (40 عاماً)، بقولها إنه «أحد قادتها الميدانيين وقائد مجموعات السيلة الحارثية ومؤسسها»، واصفة عملية اغتياله بـ«الجبانة»، في وقت لاحق، عبر مكبرات الصوت في مساجد مدينة جنين ومخيّمها، مسؤوليتها عن «كمين حومش». وفي تفاصيل اغتيال الشلبي، الذي يُعدّ أحد أبرز المقاومين الملاحَقين في بلدة السيلة الحارثية، فإن قوات خاصة من جيش الاحتلال اقتحمت البلدة صباح الجمعة، حيث حاصرت منزله، ودفعت بعدد كبير من الآليات العسكرية، لتندلع اشتباكات مسلحة عنيفة تمكّن خلالها المقاومون من تفجير عبوات ناسفة محلية الصنع بالية العدو. وأثناء الاقتحام، اعتقلت قوات الاحتلال ثلاثة شبّان، أحدهم شلبي بعد إصابته، قبل أن يُصار إلى الإفراج عن اثنين منهم عند مدخل البلدة لدى انسحاب جيش العدو الذي أعلن استشهاد شلبي لاحقاً.

وجاءت هذه العملية بعد ليلة اقتحامات وتفتيش في عدد من مدن الضفة الغربية وبلداتها، تخلّلتها عدة مواجهات مسلحة، وحوادث مقاومة من بينها إطلاق النار على النقطة العسكرية الإسرائيلية المقامة على جبل جرزيم في نابلس. وعلى إثر ذلك، انتشرت قوات الاحتلال بشكل مكثّف في المنطقة، واقتحمت عدداً من البلدات جنوبي محافظة نابلس، كما داهمت عدة منازل وفتّشتها.

> تبدو التقديرات الأمنية الإسرائيلية بانفجار الأوضاع في شهر رمضان، أكثر معقولية نظراً إلى ديمومة المقاومة والاشتباك

أيضاً، اقتحم جيش العدو بلدة عزون شرق مدينة قلقيلية، وداهم عدداً من المنازل في البلدة وعبث بمحتوياتها، واعتدى بالضرب المبرح على الشاب محمد زكي بدران في منزله، لينقل الأخير إلى «مستشفى درويش نزال». كما اندلعت مواجهات عنيفة في عزون، حيث استهدف المقاومون قوات الاحتلال المقتحمة بعبوات متفجرة محلية الصنع، توازياً مع إطلاق النار تجاهها في منطقة المرج في مدينة قلقيلية، وفي مناطق متفرقة جنوبي المدينة. وبالتزامن، اقتحمت قوات الاحتلال مدن رام الله وأريحا وبيت لحم والخليل، وداهمت عدداً من قراها وبلداتها التي شهدت مواجهات.

أما مدينة القدس، التي تتجه الأنظار إليها في الجمعة الأخيرة قبل حلول شهر رمضان، فقد حوّلتها قوات الاحتلال إلى ثكنة عسكرية، بفرض قيود وإجراءات مشدّدة عند بوابات المسجد الأقصى، وفي البلدة القديمة، ونصب حواجز عسكرية، وسط انتشار مكثّف لعناصر الجيش والشرطة والمخابرات في شوارعها وزقّتها. وبيّنت مقاطع مصورة اعتداء قوات الاحتلال على الوافدين إلى المسجد بالضرب والتنكيل، عند باب الأسباط، ومنعهم من الدخول لأداء الصلاة، واعتقال اثنين منهم واقتيادهما إلى مركز القشلة في البلدة القديمة، فيما أدّت مجموعة من الشبان صلاة الجمعة، في حي رأس العمود المجاور للبلدة القديمة، بعد منعها من الوصول إلى الأقصى.

وإزاء ذلك، تبدو التقديرات الأمنية الإسرائيلية بانفجار الأوضاع في شهر رمضان في الضفة، أكثر معقولية، نظراً إلى ديمومة حالة المقاومة والاشتباك، واستمرار العمليات الفدائية غير المتوقعة التي تضرب إسرائيل في كل مرة في مقتل. وإلى جانب «كمين حومش»، سجّل الأسبوع الأول من آذار نحو 100 عمل مقاوم في الضفة والقدس، أسفرت عن إصابة 3 مستوطنين، واستشهاد 7 فلسطينيين. أما شهر شباط المنصرم، فقد شهد مقتل 5 وإصابة 17 جندياً ومستوطناً إسرائيلياً بجروح مختلفة في عمليات متفرقة للمقاومة في الضفة، بلغ مجموعها 402، من بينها 30 في جنين، و17 في نابلس، فيما أسفرت المواجهات المسلحة عن استشهاد 36 فلسطينياً برصاص الاحتلال ومستوطنيه.

وكان من أبرز عمليات المقاومة في الشهر الماضي، عملية الشهيد فادي جمجوم من مخيم شعفاط، والتي نُفّذها في 16 شباط في محطة للحافلات، شمال مدينة «كريات ملاخي» في «غلاف غزة»، وأسفرت عن مقتل إسرائيليَين اثنين وإصابة 4 بجروح بين متوسطة وخطيرة. وتُضاف إليها عملية إطلاق النار التي نفّذها 3 مقاومين في 22 شباط، قرب حاجز الزعيم في القدس المحتلة، والتي أسفرت، بدورها، عن مقتل جندي وجرح 7 مستوطنين آخرين واستشهاد اثنين من المنفّذين؛ هم محمد زواهرة وأحمد الوحش، واعتقال المنفذ الثالث، كاظم زواهرة، عملية إصابة برصاص الاحتلال. وفي 29 شباط، نفذ الأسير المحرر وأحد ضباط الشرطة الفلسطينية، محمد يوسف ذياب مناصرة، من مخيم قلنديا شمالي القدس المحتلة، عملية إطلاق نار في محطة وقود قرب مستوطنة «عيلي»، جنوبي نابلس، أسفرت عن مقتل إسرائيليَين اثنين، واستشهاده.

طوفان الأقصى

صنعاء تترقّب «المعركةَ الكبرى»: لإنهاء عسكرة البحر الأحمر

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

يتردّد الحديث كثيراً في صنعاء، على لسان قيادات عسكرية وسياسية، عن «المعركة الكبرى» ضد الوجود الأميركي والبريطاني، من دون تحديد مسرح العمليات المفترض. إلا أن استعدادات «أنصار الله» العسكرية، والتي بدأت منذ دخولها على خط «طوفان الأقصى» أواخر تشرين الأول الماضي، تؤكد ذلك. وتقول مصادر، لـ«الأخبار»، إن المعركة البحرية والجوية مع العدوان الثلاثي الإسرائيلي ـ الأميركي ـ البريطاني تصاعدية، وتتميّز بالتغيير المستمر والهجمات النوعية، وتُستخدم فيها عوامل المفاجأة المربكة للعدو. وتتوقّع المصادر أن «تتجاوز المعركة مسرح المواجهات الحالي في البحر الأحمر

> **التوازُن الأميركي يتّجه نحو منحنى جديد سوف يطيل أمد المواجهة**

وخليج عدن، وقد تشمل قواعد عسكرية أميركية في دول عربية استخدمتها واشنطن في عملياتها العسكرية ضد اليمن». وتضيف أنه عبر التجربة الخاصة بـ«أنصار الله»، يتبيّن أن كل عملياتها العسكرية السابقة والحالية مدروسة بشكل دقيق، وتتحوّل إلى فرصة أمام الحركة لتطوير الصناعات العسكرية، بما يتناسب مع مسرح العمليات والقوات التي يمتلكها العدو.

وتنقل وسائل إعلام أميركية، بين الفينة والأخرى، عن مسؤولين في «البنتاغون»، حديثهم عن تمكّن «أنصار الله» من تعمية الأميركيين بشأن نوعية أسلحتهم وتقنيّتها. ويُفاجأ هؤلاء بأن الأسلحة المستخدمة من قبل قوات صنعاء البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن متعدّدة الطرازات، وبعضها يمكنه تجاوز منظومات الدفاع الجوي الأميركية والبريطانية والألمانية. وظهر ذلك بوضوح، بحسب مراقبين، في الضربة التي وجّهتها تلك القوات إلى الفرقاطة الألمانية «هيسن»، وهي واحدة من ثلاث مدمّرات متخصّصة من فئة «ساكسونيا» المضادة للطائرات، ويُطلق عليها «مدمّرة الصواريخ الموجهة» بحسب صحيفة «دي فيلت» الألمانية، خاصة أن الفرقاطة المذكورة، والتي قيل إنها تمتلك قدرة على الاستطلاع الراداري الذي يكتشف 1000 هدف في الوقت نفسه، فشلت في تحديد مواقع انطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة، ولم تكتشف طائرتين مسيّرتين يمنيّتين إلا على بعد أميال قليلة من الفرقاطة، ما دفع بالألمان إلى استخدام المدفعية القصيرة المدى في مواجهتها.

ورغم أن صنعاء أكدت مراراً وتكراراً أن الطائرات المسيّرة بمختلف طرازاتها صُنعت باليد يمنية 100%، إلا أن الأميركيين ظلّوا يتّهمون إيران بتزويد الحركة بها. وتقول مصادر مقرّبة من «أنصار الله» إن العمليات العسكرية التي نفّذتها خلال الأشهر التي أعقبت «طوفان الأقصى»، تزيد على 100 عملية معلنة وغير معلنة، استخدمت فيها نحو 400 صاروخ وطائرة مسيّرة. وتضيف المصادر أن 90 عملية نُفّذت ضد سفن تجارية إسرائيلية وأخرى تجارية وعسكرية أميركية وبريطانية في البحر الأحمر وخليج عدن، ونحو 14 عملية معلنة نفّذت بطائرات مسيّرة وصواريخ باليستية بعيدة المدى في عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن بعض العمليات غير المعلنة.

ويرجّح مراقبون في صنعاء أن تتواصل المعركة مع القوات الأجنبية الأميركية والبريطانية حتى إنهاء عسكرة البحر الأحمر وسحب القوى الغربية كل بوارجها ومدمّراتها وحاملات طائراتها، فضلاً عن إلغاء كل الإجراءات الأخرى التي اتُّخذت ضد اليمن على خلفية موقفه المساند للشعب الفلسطيني ومقاومته.

والواقع أن الكثير من المؤشرات تفيد بأن التوازُن الأميركي يتّجه نحو منحنى جديد سوف يطيل أمد المواجهة، وبأن واشنطن لم تستوعب الدرس، رغم فشل كل الأوراق التي استخدمتها لتأليب العالم على صنعاء، وكل الخيارات العسكرية التي لجأت إليها، بما فيها الهجمات الجوية التي نفّذتها بالشراكة مع القوات الجوية البريطانية، على تسع محافظات يمنية وبلغ عددها أكثر من 400 غارة حتى الآن، فضلاً عن فشلها في استغلال حادثة غرق السفينة البريطانية «روبيمار» التي إذ أكد أكثر من مصدر ملاحي، لـ«الأخبار»، أن السفينة السائبة كانت تحمل شحنة مواد كيميائية، تحرّكت، بعد 30 ساعة من استهدافها، وأن صوراً جوية حديثة أكدت تصاعد أعمدة الدخان منها إلى نحو خمسة كيلومترات فوق البحر.

إسعاف أحد جرحى السفينة الأميركيّة «تروكونفيدانس» إلى سفينة حربية هندية في خليج عدن (أ ف ب)

واشنطن تبرّر إخفاقاتها: اليمن خارج «استخباراتنا»

لقمان عبد الله

السفينة البريطانية «روبيمار» غارقةً في البحر بفعل ضربة من القوات البحرية اليمنية (أ ف ب)

تنكبّ دوائر القرار الأميركي على تقييم نتائج العمليات العسكرية في البحر الأحمر والضربات الجوية على اليمن، حيث يتحدّث بعضها عن عقم الخيار العسكري، فيما يعترف كبار المسؤولين بأن الصورة الاستخباراتية غير المكتملة تعيق تقييم وزارة الدفاع (البنتاغون) للقدرات اليمنية. وعلى خلفية انسداد الأفق هذا، يتحضر الكونغرس لتجديد الموعد النهائي التلقائي لإنهاء أعمال الحرب في اليمن، والمفترض في 12 آذار الجاري، بالعمل على مشروع قانون يمنح الإدارة السلطة القانونية لمواصلة الغارات الجوية ضد حركة «أنصار الله». وكانت إدارة بايدن قدّمت إخطاراً إلى الكونغرس ببعض من تلك الأعمال، إلا أنها لم تطلب تفويضاً، بزعم من الكونغرس بتلك الأعمال، مُعتبراً أن «من المضحك أن تشنّ إدارة بايدن هجمات نيابة عن الدول الشريكة باسم الدفاع عن النفس». غير أن وزارة الدفاع الأميركية تعتبر أن ما تقوم به هناك هو من ضمن التفويض القانوني الممنوح لها في الشرق الأوسط، بحسب ما أعلن المسؤول في وزارة الدفاع، دانيال شابيرو، أمام الاستخبارات المركزية، مايك مولروي، إن «اليمن تراجع كاولوية، وكذلك فعل تركيزنا الاستخباراتي هناك». كما يعترف الأميركيون بأن الوضع على الأرض أصبح أكثر صعوبة، منذ أن أخذت الولايات المتحدة سفارتها في صنعاء عام 2015، أي منذ سيطرة «أنصار الله» على العاصمة، خشية وقوع مستنداتها بيد الحركة، وانكشاف دورها في الأزمات اليمنية. غير أن الوقائع على الأرض تثبت عدم صحة تلك الادعاءات الأميركية؛ إذ إن الولايات المتحدة، وباعتراف مسؤوليها، كانت المزوّد الرئيس للتحالف السعودي – الإماراتي، في عدوانه على اليمن، بالمعلومات الاستخباراتية والفنية وأحدث الصور الجوية. وفي بعض الحالات، زودت واشنطن، الرياض وأبو ظبي، بالصور نفسها المستخدمة من قبل «البنتاغون»، وفقاً لما تفيد به اعترافات موثقة لمسؤولي وزارة الدفاع الأميركية أمام اللجان المعنية

> **الاستخبارات الأميركية والبريطانية لا تزال تعمل في اليمن، وتتّخذ مقرّاً لها في مطار الغيضة في محافظة المهرة**

بالدفاع والخارجية والأمن في الكونغرس. كما أن الاستخبارات الأميركية، بوكالاتها كافة، أبرمت عقود تعاون مع أجهزة الأمن والاستخبارات التابعة لحكومة عدن، وهي عقود جرى التوصل إلى مثلها مع كل من السعودية والإمارات، وهذا ما أكده السفير الإماراتي في واشنطن، يوسف العتيبة، منذ أيام.

ويُضاف إلى ما تقدّم، أن الاستخبارات الأميركية والبريطانية لا تزال تعمل في اليمن، وتتّخذ مقرّاً لها في مطار الغيضة في محافظة المهرة، شرق اليمن. وقد كشفت الأجهزة الأمنية في صنعاء عدداً من الخلايا التي اعترف أعضاؤها بالارتباط بأجهزة استخباراتية تعمل لمصلحة البلدين، ومن بينها تلك التي أعلن عنها جهاز الأمن والاستخبارات اليمني، في شباط 2021، والتي تم تأسيسها لاستقطاب عناصر من المحافظات الشمالية، ولا سيما صنعاء وصعدة. وبيّن الجهاز أن تركيز هذه الخلية كان على مواقع الدفاعات الجوية والطيران المسيّر والقوات العسكرية التابعة للجيش و«اللجان الشعبية»، مضيفاً أنه جرى تجنيد أفرادها على أيدي ضباط الاستخبارات الأميركية، قبل تحويلهم إلى العمل مع نظرائهم البريطانيين. وأفاد بأن الجواسيس اعترفوا بقيامهم بتقديم إحداثيات ومعلومات عن مواقع وأماكن أمنية وعسكرية ومنشآت مدنية وتجارية في مختلف المحافظات، مقابل راتب شهري قدره 300 دولار.

وعلى ضوء تلك المعطيات وغيرها، يمكن دحض ادعاءات واشنطن، واعتبار المعضلة الاستخباراتية الأميركية في اليمن، ناتجة من حالة الاستخفاف بالقدرات اليمنية، وقياسها على العهود السابقة التي كان البلد فيها مستباحاً لأجهزة الاستخبارات الإقليمية والعالمية، وأيضاً من العقلية الفوقية التي ترفض الاعتراف بواقع أن اليمن بات على طريق الاستقلال والسيادة، وبدأ يأخذ دوره الطبيعي في مناصرة القضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

خطاب «حال بايدن»: التباكي على الغزيين... لزوم الانتخابات

خضر خروبي

على جري العادة، عكس خطاب «حال الاتحاد»، الذي ألقاه الرئيس الأميركي، جو بايدن، مساء الخميس، والذي تميّز بنبرة عالية وأداء قوي، وفق معايير «لغة الجسد»، أبرز الملامح الرئيسية للسياستَين الداخلية والخارجية للبيت الأبيض، وذلك على وقع احتدام المواجهة السياسية بينه وبين غريمه، الرئيس السابق دونالد ترامب، بينما يتّجهان إلى خوض نسخة مكرّرة من «رئاسيات عام 2020» في تشرين الثاني المقبل.

هموم داخلية وعناوين خلافية مع ترامب

على رغم من ما أريد إضفاؤه من طابع ارتجالي على الخطاب، إلا أن هذا الأخير حمل دلالات واضحة على مدى الجهد الذي بذله الرئيس الأميركي الأكبر سناً في التاريخ، بهدف إقناع الناخبين بـ«هامشية» معضلة كبر سنّه، من قبيل إشارته إلى أن سنواته الحادية والثمانين جعلته يرى الأمور «أوضح من أيّ وقت مضى». كذلك، لم يُغفل، خلال مخاطبته الجمهور الأميركي، وفي مسعاه لتفنيد سياساته الداخلية، عن تسليط الضوء عمّا لُمّح إليها بوصفها المنجزات «التي لم تتم تغطيتها» من قِبَل الإعلام، ومن جملتها مؤشرات التعافي الاقتصادي التي سجّلها عهده خلال السنوات الأولى بعد جائحة «كورونا»، إلى جانب محاولاته جسر الهوة مع الحزب الجمهوري، ولا سيما في القضايا الخلافية، كالهجرة. وفي موازاة ذلك، خصّص بايدن جزءاً من خطابه لمهاجمة المقاربة «التي عفا عليها الزمن» المنتهجة من جانب خصمه، ترامب، سواء في الملفات الداخلية (كالإجهاض والإصلاح الضريبي)، أو الخارجية (كالموقف من حرب أوكرانيا و«الناتو»)، مستخدماً «شعارات انتخابية» دأب عليها أسلافه من الرؤساء الديموقراطيين، ولا تقلّ شعبوية عن تلك التي لا ينفك يردّدها سلفه الجمهوري، على غرار تعهده بـ«زيادة الضرائب على الأثرياء والشركات»، و«خفض الفاتورة الدوائية» على المواطنين.

مقترح غزة في مرآة الإعلام الأميركي

ما بدا كعلامة فارقة في خطاب «حال الاتحاد» لهذا العام، هو تسخير بايدن منبر الكونغرس للإعلان عن إصداره توجيهات للجيش الأميركي من أجل إقامة رصيف بحري مؤقت على سواحل قطاع غزة، مع توجّهه بشكل مباشر إلى حكومة بنيامين نتنياهو، ودعوته إياها إلى «الاضطلاع بمسؤولياتها» لناحية إدخال المزيد من المساعدات الإنسانية والإمدادات الطبية والغذائية إلى سكان القطاع الفلسطيني المحاصر. وتابع بايدن أنه «لا يمكن للمساعدات الإنسانية أن تكون مسألة ثانوية أو ورقة مساومة»، مضيفاً أن «حماية وإنقاذ أرواح الأبرياء (في غزة) يجب أن يكونا الأولوية». كذلك، أعلن التمسّك بـ«الدور القيادي للولايات المتحدة» على الصعيد الدولي، وتعهّد بـ«الوقوف في وجه (الرئيس الروسي) فلاديمير بوتين» في ظلّ تحديات جمّة تواجهها بلاده بدءاً من أوكرانيا، وليس انتهاءً بفلسطين المحتلة.

وإذا كان استحواذ «البرنامج الخارجي» لبايدن، على جانب كبير من الخطاب هذه المرّة، قد جاء مخالفاً لـ«بديهيات» السياسة الأميركية، التي درجت على اعتبار «حال الاتحاد» مناسبة حصرية لمخاطبة الجمهور الأميركي وأعضاء الكونغرس، مُن غالباً لا تحتلّ قضايا السياسة الخارجية أولوية قصوى في اهتماماتهم، وهواجسهم، فإنه يمكن وضعه في سياق الضغوط المتزايدة على البيت الأبيض في ملف الحرب على غزة، ولا سيما من الداخل، مع تحوّل تلك الحرب إلى أحد أبرز عناصر تراجع شعبية بايدن في الشارع الأميركي، وفق ما أظهرته استحقابات «الثلاثاء الكبير» الأسبوع الماضي. ومما عزّز من جدية ذلك المؤشر، احتشاد العشرات من المتظاهرين والناشطين الحقوقيين الأميركيين المعارضين للحرب في محيط مبنى «الكابيتول» في واشنطن، قبيل إلقاء بايدن كلمته، وصولاً إلى حدّ محاولة بعضهم اعتراض موكبه على طول الطريق المؤدّي إلى الكونغرس.

> **استحواذ «البرنامج الخارجي» لبايدن، على جانب كبير من الخطاب، جاء مخالفاً لـ«بديهيات» السياسة الأميركية**

وتعليقاً على ذلك، اعتبرت شبكة «سي إن إن» أن التعهدات التي أطلقها بايدن حول غزة، تشي بتخوّف الرئيس من «انقسام الائتلاف السياسي الداعم له» بفعل سياساته الداعمة للعدوان الإسرائيلي على القطاع، في حين ذهبت صحيفة «نيويورك تايمز» إلى أن التعهدات المشار إليها تأتي في سياق تعرضه لـ«ضغوط على الصعيدَين الدولي، والمحلّي للجم إسرائيل»، مؤكدة أن «العنف الدائر (في غزة)، بات يشكّل تهديداً» لحظوظ بايدن في الفوز بولاية ثانية. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أميركيين، تأكيدهم أنّ لا مؤشرات على أن الرجل بصدد التصادم مع حكومة نتنياهو، معتبرين أن «السبيل الأفضل» للتعامل مع الوضع في غزة، من منظور مسؤولي إدارة بايدن، يقوم بإنجاح المساعي الرامية للتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار لعدة أسابيع، ضمن صيغة تقوم على الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين لدى المقاومة الفلسطينية، في موازاة توفير المزيد من الإمدادات الإنسانية لغزة. ولفتت إلى أن «خطاب حال الاتحاد» ينطوي على هدفَين مزدوجَين تسعى إليهما إدارة بايدن، وهما: محاولة «إرساء الهدوء» في المنطقة، من جهة، و«الحد من أيّ ضرر قد يمنع إعادة انتخابه»، من جهة ثانية.

لكنّ خطوة بايدن، والتي قالت «منظمة الإغاثة الدولية» إنها «ليست حلاً» لـ«أزمة الإنسانية في غزة، عدّتها صحيفة «واشنطن بوست» «دليلاً إضافياً على إحجام الرئيس الأميركي عن الوقوف في وجه العرقلة الإسرائيلية المستمرة لإيصال المساعدات الإنسانية، واستمرار رفضه استخدام النفوذ الواسع والاستثنائي الذي تتمتّع به الولايات المتحدة تجاه إسرائيل، باعتبارها الداعم العسكري الرئيسي لها، بغية حثّها على تغيير المسار الكارثي للحرب». ونقلت «واشنطن بوست» عن الأستاذ الجامعي في قسم التاريخ في جامعة الكويت، بدر السيف، قوله إن خطاب بايدن يُظهر مدى الحاجة إلى «تغيير النبرة (الأميركية)» تجاه إسرائيل، موضحاً أنه «لا يتعيّن على بايدن توجيه النداءات لإسرائيل، بقدر ما يتوجّب عليه إصدار الأوامر لها»، في إشارة إلى ما يوفّره الدعم الأميركي لإسرائيل من نافذة تأثير، مشدّداً على أن التعاطف الذي أظهره بايدن حيال الفلسطينيين في «خطاب حال الاتحاد» بدا «تكتيكياً»، بداعي الحاجة إلى تهدئة الجمهور المحلي الذي يخسره. وانطلق السيف من قدرة الولايات المتحدة على توفير المساعدات للفلسطينيين عبر طرق أخرى، غير تلك المبيّنة في خطّة الرئيس الأميركي، واصفاً مقترح إقامة رصيف بحري على شواطئ القطاع بـ«المثير للضحك والسخرية»، بالنظر إلى ما يتطلّبه من وقت، و«الالتفافي» باعتباره وسيلة لـ«القفز» فوق وسائل أخرى يمكن من خلالها إيصال الدعم الإنساني والإغاثي إلى غزة. ورأى أن تلك الخطة تبعث بـ«إشارة سيئة، في ما يتعلّق بالقيادة الأميركية (في المنطقة)، ذلك أنها تعزّز الانطباعات التي يحملها الكثير من العرب، حول انسياق الولايات المتحدة خلف كل ما تقوم به إسرائيل».

رصيف غزة البحري يشي بتخوف بايدن من انقسام الائتلاف السياسي الداعم له (أ ف ب)

الحدث

«الفيل الإيراني» الثابت: هكذا تُقرأ الانتخابات

محمد صرفي *

للشاعر الإيراني الشهير، جلال الدين الرومي (مولانا)، حكايةٌ استعاريةٌ جديرةٌ بالاهتمام والتأمّل، تقول: «يُرسل بضعة أشخاص إلى غرفة مظلمة فيها فيل، ليخبروا ماذا يوجد في الغرفة. وبما أنهم غير قادرين على رؤية الأشياء بسبب الظلام الدامس، يبدؤون بتلمّس الفيل. يلمس أحدهم ساقه، ويقول إنها عمود. والآخر يلمس خرطومه، ويقول إنه مزراب. وآخر ظهره ويقول إنه سرير، والآخر يلمس أذن الفيل ويقول إنها مروحة، فنُقع شجار وخلاف في ما بينهم». يُعرَف «مولانا»، بالتالي، الشمعة، بأنها مفتاح فكّ الشيفرة ورفع الخلاف، ذلك أنها ستُظهر لهؤلاء أنهم أدركوا جزءاً من الحقيقة، وليس كلّها. الانتخابات التي جرت في إيران، يوم الأول من آذار، تُشبه، إلى حدّ كبير، ذلك الفيل؛ فالبعض يعتبرها حماسية وملحمية، فيما يراها آخرون هزيمة وفشلاً.

بعيداً من الغرفة المظلمة، ثمة سؤال جوهري: ما هي أهمية المشاركة في الانتخابات التشريعية أصلاً؟ ولِمَ يُبدي أصدقاء إيران وأعداؤها تحسُّساً إزاءها، علماً أنه في عدد من بلدان العالم، تكون نسبة المشاركة متدنية، ولا تثور ثورة أحد، وحتى أنّ بعض الدول المجاورة للجمهورية الإسلامية، والتي تحظى بدعم غربي كامل، لم تشهد عمليات اقتراع أصلاً؟ يقول ريتشارد نفيو، وهو موظف أميركي سابق عمل في قسم العقوبات في وزارة الخزانة، في كتابه المهمّ الصادر عام 2017 بعنوان «فنّ العقوبات»، إن العقوبات «عمل أوسع وأعقد من القضايا الاقتصادية البحتة»، فيما يأتي على ذكر مفهومَين مفتاحيَّين، هما: «الوجع والمقاومة»، أي إنّ «الدول التي تضع العقوبات، تبحث عن إيجاد الوجع والألم، فيما تبدي الدول الخاضعة للعقوبات، مقاومة. وحصيلة ذلك، هي التي تحدّد نتيجة العقوبات». وبعد أشهر من إصدار كتابه، أشار نفيو، المعروف بـ«مهندس العقوبات على إيران»، في مقابلة، إلى ملحوظة مهمّة يكمن فيها الجواب عن الإشكالية المطروحة أعلاه؛ إذ يردّ على سؤال عمّن المستهدف بالعقوبات، بالقول: «هذا يتوقّف على البلد الخاضع للعقوبات؟ وما هي مصالحه بالتحديد؟ إنْ فرضتم عقوبات على نظام القذافي في ليبيا، لا حاجة حينها إلى الاهتمام بالسكان أبداً، لأن القذافي لم يكن يولي أهمية خاصة لشعبه أو مستوى وجعه. والأمر سيّان بالنسبة إلى كيم جونغ أون وكوريا الشمالية. وهنا، يجب أن يستهدف الألم نخب النظام الحاكم، لكي يغيّروا الوضع، وهو ما ينطبقُ أيضاً على روسيا. بتقديري، هناك ضرورة لاستخدام وجع الجماهير، حين يمتلك نظام الحكم قاعدة شعبية، وإيران تندرج في رأيي في هذا الإطار. وفي قضية العقوبات، كان يتعيّن علينا تركيز الألم في موقع يسهم في إقناع صنّاع القرار، عبر إثارة استياء الناس وتذمّرهم من الأوضاع».

يسعى أعداء إيران إلى التسويف لكون الانتخابات مثّلت هزيمة للجمهورية الإسلامية للجمهورية الإسلامية (أ ف ب)

> ثمة مشاريع قيد الدراسة لتحديد أسلوب الانتخابات في المدن الكبرى لمعالجة هذه المشكلة

التركيز على الجانب المذكور، إلى التسويق لكون الانتخابات مثّلت هزيمةً للجمهورية الإسلامية، فإن ما يتحدثون عنه هو خرطوم الفيل، وليس كلّه. ولعلّ ما يجدر التنبّه إليه، هنا، أن انتخابات 2024 أُجريت بعد عام من الأحداث والاضطرابات الخطيرة، التي أثملت المعارضة الإيرانية، إذ إنها ظنّت أن الجمهورية الإسلامية شارفت على الانتهاء، وحتى أن شجاراً اندلع في ما بينها حول تقاسم الغنائم. كما أن انتخابات الدورة السابقة للبرلمان شهدت مشاركة 42% من الناخبين، فيما الدورة الحالية، ورغم الأحداث المشار إليها، تراجعت بنسبة 1% فقط، علماً أن أعداء إيران قدّروا أن تصل في أفضل حالاتها إلى 25%. وبالعودة إلى الوراء؛ أُجريت أول انتخابات في الجمهورية الإسلامية، بعد أشهر قليلة من انتصار الثورة، حين حدّد الشعب، في استفتاء، نوع نظام الحكم، وشارك ما يزيد عن 97% من الناخبين في الاستحقاق. وبعدها، بأقل من سنة، جرت أول انتخابات لمجلس الشورى الإسلامي، شارك فيها 52%. وعلى الأرجح، فإن أناساً متسرّعين ومعارضين، اعتبروا، في ذلك الحين، أن تلك النسبة، في أول انتخابات تشريعية، مؤشّر إلى تقهقر، وحتى السقوط القريب للجمهورية. غير أن المشاركة المتدنية في بعض المدن الكبرى في انتخابات الأحدث، ولا سيما في طهران (24%)، وقبل أن تكون مؤشراً إلى التوجهات والانتماءات السياسية العامة والخاصة، فهي ناتجة من عدم فاعلية النظام الانتخابي، إذ كان يتعيّن على أهالي العاصمة، التصويت لـ30 مرشّحاً من أصل 3500، في حين أنهم لم يمتلكوا أيّ معرفة دقيقة وحسّية في شأنهم، وحتى أن الغالبية الساحقة منهم، لا تعرف الأسماء الكاملة لنوابها الـ30 الحاليين في البرلمان، وهذا ما لا ينسحب على المحافظات والمدن الأخرى، حيث يقيم الناس ارتباطاً جيداً نسبياً مع المرشّحين ونوابهم المنتخبين. ومن هنا، لا تعود مستغربة نسبة المشاركة المتدنية في طهران، التي سيتحدّد مصير نحو نصف مقاعدها الباقة 30 مقعداً، في الجولة الثانية من الانتخابات، والتي ستُجرى بعد شهرين من الآن. وإذ تواجه العاصمة التي تضمّ وحدها أكثر من 10% من إجمالي الناخبين، مثل هذه الآلية المعيبة والناقصة، فإن ثمة مشاريع قيد الدراسة لتحديد أسلوب الانتخابات في المدن الكبرى لمعالجة هذه المشكلة.

وعلى أي حال، فإن المشهد السياسي والاجتماعي في إيران، أكثر تعقيداً بكثير من أن يُفهم ويُحلّل عبر عدّة متغيّرات كلّية وأرقام انتخابية. وهو تعقيد تزايد في السنوات الأخيرة، حاملاً في طياته تحدّيات وفرصاً كبيرة. وإذا كان يمكن تلمُّس أي جزء من هذا الفيل، وتقديم التحليل الكيفي والاختياري المناسب له، فإن الفيل باقٍ في مكانه بقوّة وصلابة، ويكفي أن نتحلّى بالشجاعة لمواجهة حقيقته كلّها، وأن ننبري إلى إضاءة شمعة.

* محلّل سياسي ورئيس تحرير صحيفة «طهران تايمز»

برلمان وحكومة أكثر انسجاماً: السياسة الداخلية على المحكّ

عفيفة عابدي *

تُعدّ انتخابات الدورة الـ12 لمجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)، أكثر الاستحقاقات الانتخابية جدلاً بعد الاستحقاق الرئاسي لعام 2019. ففيها، تركت المركبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتنوعة، أثرها - إن بشكل مباشر أو غير مباشر - على مجمل العملية، التي من أهمّ سماتها، الهوة السياسية السحيقة داخل المعسكرين السياسيَّين الكبيرين في إيران، أي الأصولي والإصلاحي، والتي تحوّلت إلى منشأ ومصدر لإنتاج الخطابات السياسية الجديدة على الساحة المحلّية.

ورغم أن قسماً من الإصلاحيين التقليديين، بمن فيهم الرئيس الإيراني الأسبق، محمد خاتمي، الذي يقود معسكر الإصلاحيين، لم يُدلِ بصوته في هذه الانتخابات، بيدَ أن المشاركة الجماهيرية فيها اختلفت كثيراً عن سابقاتها. كما أن أسلوب المشاركة انطوى، في ظلّ الأصوات الباطلة والأوراق البيضاء، على رسائل سياسية احتجاجية، إذ جرى الاستحقاق في ظرف يسود فيه الاستياء من الأداء الاقتصادي للحكومة والبرلمان على المستوى العام. ومن ناحية أخرى، لا يزال هناك ضرب من التذمُّر المجتمعي، ولا سيما في ما يخصّ مطالبات المرأة، وذلك على خلفية الاحتجاجات السياسية والاجتماعية التي اندلعت في إيران العام الماضي.

لكن مسألة السياسة الخارجية لم تبرز في هذه الانتخابات بالقدر الذي كانت عليه في الدورات الانتخابية السابقة، رغم أن إيران تخضع لعقوبات اقتصادية قاسية تركت أثرها الشديد على حياة الشعب. إذ إن الانتقادات العامة الرئيسية موجّهة، في الغالب، نحو أداء البرلمان في ما يخصّ التشريع في مجال الإنترنت والعمل والبيئة. كما أن ثمّة انتقادات حول عدم اضطلاع البرلمان بدوره الرقابي على الحكومة. ومن هنا، فإن الحملات الدعائية الانتخابية لمعظم المرشّحين والقوائم الانتخابية، ركّزت على انتقاد البرلمان الـ11. وكانت قائمة «صوت الشعب»، بزعامة علي مطهري، الوحيدة المختلفة في هذه الانتخابات، إذ ركّزت، في ضوء شعار «العقلانية والاعتدال»، دعايتها الانتخابية على رفع العقوبات عن طريق تعزيز السياسة الخارجية التنموية. وتضمّنت القائمة التي قدّمت نفسها باعتبارها تحالفاً عابراً للفئوية، وعوداً حول الحجاب وزيادة الوصول إلى الإنترنت، باعتبارهما أحد أهمّ مطالب الرأي العام من «صوت الشعب»، التي ضمّت ستّ مرشّحات نساء.

> يُتوقّع أن تتقلّص الفوارق بين البرلمان والحكومة حول الموضوعات المتعلّقة بالسياسة الخارجية

وفي الجانب الآخر، خاضت قوائم الأصوليين صراعاً نابعاً من التوجهات الحزبية والفئوية، ولكنها فازت، في خاتمة المطاف، في طهران والمدن الأخرى، بغالبية الأصوات، في ضوء مشاركة نحو 40% من الإيرانيين، معظمهم من الشريحة التقليدية. ومن قائمة «صوت الشعب» في طهران، لم يفز أيّ أحد باصوات تضعه ضمن قائمة الأشخاص الـ60 الأوائل. لكن القائمة نجحت في إرسال ما لا يقلّ عن 30 نائباً إلى البرلمان الـ12، في المدن والمحافظات المختلفة. ومن أهمّ أسباب فوز الأصوليين في الانتخابات، «زغل» المعسكر الإصلاحي وعدم مشاركته فيها، علماً أنها الانتخابات التشريعية الثانية في إيران التي لا ينخرط فيها الإصلاحيون، بسبب رفض أهلية مرشّحيهم. بيد أن هذه الدورة، أحدثت خلافات داخل المعسكر الإصلاحي حول المقاطعة.

ومع هيمنة الأصوليين على البرلمان الـ12، يُتوقّع أن تصبح سياسات البرلمان والحكومة متماثلة الاتجاه والتوجّه، في ما يمكن أن يؤثّر على السياسة الخارجية الإقليمية والدولية للحكومة الـ11، والتي تركز على إستراتيجيَّتَين رئيسيتَين، هما: حسن الجوار والتوجّه شرقاً. كذلك، ستكون وثيقة التعاون الإستراتيجي بين إيران وروسيا مُدرجة على جدول أعمال طهران وموسكو. أيضاً، إن طهران بصدد تطبيق اتفاقية الـ25 عاماً المبرمة بينها وبين بكين، فيما يدور نقاش حول صياغة وثيقة إستراتيجية تُحدّد ملامح السياسة الخارجية الإيرانية، ولا سيما في غرب آسيا. وإذا كان ثمة رغبة لدى الحكومة الـ11، في استئناف المحادثات النووية والاتفاق على صيغة جديدة، فإن هذه الخطة ستكون جزءاً من برامج البرلمان الـ12 أيضاً.

لكن في ما يخصّ الموضوعات المتّصلة بالسياسة الداخلية، سيكون هناك تنافس واختلاف في وجهات النظر. إذ اعتمدت إدارة إبراهيم رئيسي توجّهاً أكثر براغماتية في السياسة الداخلية بعد احتجاجات خريف عام 2022. لكن، مع دخول الوجوه الأصولية المنتمية إلى جبهة «بايداري (الصمود)» إلى البرلمان الـ12، فإن هذا التوجّه الحكومي سيمرّ بتحدّيات أقلّه في المدى المنظور. ومع ذلك، فإن أداء البرلمان والحكومة للعامَين المقبلَين، سيكون له بالغ الأثر على الظروف السياسية لإيران في الانتخابات الرئاسية لعام 2025، إذ يرى قطاع من الإصلاحيين أن استمرار المسار الحالي للسياسة الداخلية، قد يؤهّلهم للفوز في الرئاسيات المقبلة، فضلاً عن انتخابات المجالس البلدية.

* المرشحة للانتخابات التشريعية الإيرانية، والعضو في قائمة «صوت الشعب» الانتخابية (التيار المعتدل)

اسلوب المشاركة الجماهيرية انطوى، في ظلّ الاصوات الباطلة والاوراق البيضاء، على رسائل سياسية احتجاجية (أ ف ب)

فشل حملة المقاطعة: قاعدة النظام باقية

محمد صادق فرامرزي *

اكتسبت الانتخابات التشريعية الإيرانية لهذه الدورة (الـ12 لمجلس الشورى الإسلامي، والسادسة لمجلس خبراء القيادة)، والتي أُجريت في الأول من الشهر الجاري، أهمية أكبر من سابقاتها، ترتبط خصوصاً بنسب المشاركة الشعبية، أكثر من ارتباطها بالنتائج النهائية. وإذ يمكن إرجاع هذه الأهمية إلى أحداث الأعوام الأخيرة، فإن لذلك خلفية تاريخية أيضاً؛ فمع تأسيس الجمهورية الإسلامية عام 1979، وزوال العهد الملكي، تحوّل صندوق الاقتراع إلى رمز للمشاركة السياسية في المجتمع، ومصدر شرعية لنظام الحكم، علماً أن تلك المشاركة مرّت بمنعرجات، وإن ظلّت معدّلاتها قرب الـ60% في الانتخابات التشريعية، والـ 70% في الانتخابات الرئاسية.

وفي ضوء ذلك، رأى المعارضون أن الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات، تشكّل أداة للنيل من مشروعية نظام الحكم، وهم أفلحوا، في السنوات الأخيرة، في تحقيق بعض النجاحات. وقد جرت الانتخابات التشريعية السابقة في شباط 2020 بمشاركة 42% من الناخبين، فيما وصلت نسب المشاركة في الانتخابات الرئاسية، في حزيران 2021، إلى 48%، وهو ما يمثل أدنى نسب في تاريخ الجمهورية الإسلامية. وفي أعقاب الاحتجاجات والاضطرابات التي اندلعت في خريف 2022، احتجاجاً على وفاة الشابة مهسا أميني، نظّم المعارضون حملات دعائية واسعة لمقاطعة الانتخابات الأخيرة، الأمر الذي حمل البعض على توقّع أن تتراجع نسبة المشاركة، في دورة 2024، إلى أقلّ من 30%، وحتى 20%. أيضاً، انخرطت الدول الأجنبية المعادية لإيران، ومعها المجموعات الإرهابية الانفصالية بما فيها «كومولة»، في حملة المقاطعة، لتقول، في حال نجاح حملتها، إن عدم مشاركة الشعب الإيراني جاء استجابة لها وتماهياً معها. فعلى سبيل المثال، نشر الحساب الرسمي لإسرائيل باللغة الفارسية، تصميماً على منصة «إكس» يفسّر المشاركة في الانتخابات على أنها دعمٌ لمجموعات المقاومة الفلسطينية، ومعارضةٌ لإسرائيل.

ولكن نسب المشاركة الشعبية في الانتخابات الأخيرة، بلغت 41%، وهو ما يقودنا إلى نتائج متباينة: 1- تُعدّ النسبة المشار إليها، الأدنى على الإطلاق، وهي الثالثة في تاريخ الانتخابات التي لم تبلغ عتبة الـ50%، وهي تشير إلى أن قطاعاً واسعاً من المجتمع اتّخذ قراراً حاسماً بعدم المشاركة. ولذا، فإن استمرار الوضع على حاله، يهدّد الديموقراطية والسيادة الشعبية للنظام السياسي الإيراني، فيما تغيير هذه الظروف يحتاج إلى إصلاحات سياسية.

2- في المقابل، أسهمت هذه المشاركة في هزم حملة العقوبات؛ إذ إن مشاركة 41% من الشعب الإيراني، أظهرت أن القاعدة الوفية للنظام، لا تزال حتى في أحلك الظروف، وإن أقصى ما يمكن أن تفعله المعارضة، هو أن تجعل ثلث إجمالي الناخبين المشاركين الفاعلين، يتماشون معها. وقد أكد المقاطعون، مراراً، في الأشهر الأخيرة، أن المشاركة لا معنى لها سوى الوفاء للجمهورية الإسلامية. وفي ضوء الافتراض المسبق، فإن النسبة التي سُجلت في انتخابات 2024، والتي افتقدت الأجواء التنافسية، تعني شيئاً واحداً، وهو أن النظام يملك، في أسوأ الأحوال، كتلة وفية ومناصرة تصل إلى أكثر من 40%. ولذا، خابت آمال المعارضين الذين كانوا يأملون في أن تصل المشاركة إلى نحو 20%، وتتقوّض تبعاً مصداقية السيناريو القائل بإطاحة الجمهورية الإسلامية.

3- بعيداً من عالم الأرقام، فإن نموذج المشاركة شهد في انتخابات الجمعة الماضية، تغيّراً مهمّاً، إذ بدا، من التقارير غير الرسمية والمشاهدات الميدانية، جليّاً، الكم الكبير من الأصوات الباطلة وأوراق الاقتراع التي لم يُسجّل عليها الناخبون أيّ أسماء. وفيما يذهب 2% من الأصوات في أيّ انتخابات، عادةً، إلى الأصوات الباطلة، إلا أن حصّة هذه الأصوات في الانتخابات الأخيرة، شهدت زيادة ملحوظة، علماً أنه قبل عامين، خلال الرئاسيات، بلغت نسبة الأصوات الباطلة 13%، وهو ما مثّل أيضاً قفزة غير مسبوقة. والواقع أن الأصوات الباطلة تمثّل، في المناخ السياسي الإيراني، علامة احتجاجية؛ وبعدما كانت حملة مقاطعة الانتخابات تجعل الاحتجاج مسوباً لعدم الحضور إلى صناديق الاقتراع، فإن قطاعاً واسعاً من المجتمع اثر تطبيق فكرة «الصوت الاحتجاجي»، وفي الوقت ذاته عدم مجاراة المعارضة المقيمة في خارج البلاد. وبلغة مبسّطة، فإن هؤلاء الذين يعارضون تغيير النظام، يريدون بالتوازي، التعبير عن تذمّرهم من الأوضاع السياسية للبلاد. ونظراً إلى أن الجمهورية الإسلامية لا تواجه معارضة مستقلّة، بل إن جلّ المنادين بالمقاطعة يتبعون الدول الأجنبية، فإن قطاعاً من المجتمع اختار هذه المقاربة الوسطية. ولعلّ القاعدة المتنامية للأصوات الباطلة، يمكن أن تُعتبر بمنزلة الصندوق الأسود للتطورات المستقبلية للسياسة الإيرانية.

> أبدت الطبقة الوسطى الحضرية في إيران، في العقود الماضية، معارضة كبيرة للأصوليين الراديكاليين

4- تشير نتائج الانتخابات إلى أن الكثير من الوجوه الشهيرة، إمّا فشلت في الدخول إلى البرلمان، أو أنها حصلت على نسب متدنية من الأصوات، مقارنة بالدورات السابقة. فعلى سبيل المثال، دخل الرئيس الحالي للبرلمان، محمد باقر قاليباف، الذي يمثّل أهالي طهران، إلى البرلمان بـ447 ألف صوت (ثلث أصوات الدورة السابقة تقريباً)، وحلّ في المركز الرابع. ويمكن مشاهدة نماذج مماثلة في المدن الأخرى، إذ يبدو أن الناخبين أرادوا القول إنهم يبحثون بهذه الطريقة عن إدخال تغييرات، علماً أن التركيبة التي تشكّل البرلمان الحالي، أصولية وأكثر راديكالية من التركيبة السابقة. ومن جهتها، أبدت الطبقة الوسطى الحضرية في إيران، في العقود الماضية، معارضة كبيرة للأصوليين الراديكاليين. ولهذا السبب، ليس مستبعداً، مع هزم حملة مقاطعة الانتخابات، أن تتحرّك الطبقة الوسطى، في المستقبل، في اتّجاه زيادة حصّتها ودورها في المشاركة الانتخابية.

* صحافي ومحلّل سياسي إيراني

نهاية الاصطفافات القديمة: أصوليّو إيران يتنافسون

طهران - محمد خواجوئي

مع مضيّ الأسبوع الأول على إجراء انتخابات الدورة الـ12 لمجلس الشورى الإسلامي، والسادسة لمجلس خبراء القيادة، لا تزال النقاشات الدائرة حول هذه العملية مستمرّة: إذ دعا المرشد الأعلى الإيراني، آية الله علي الخامنئي، الخميس الماضي، الأعضاء الجدد للبرلمان إلى تجنُّب «الكلام المثير للخلافات». وقال: «على منتخبي المجلس النيابي الجديد، التحلّي بالانتباه والحذر من تحويل حلاوة تشكيل المجلس النيابي إلى مرارة لدى الشعب والمناخ السياسي المتّسم بالحيوية والنشاط في البلاد». وجاءت تصريحات المرشد، في وقت تصاعدت فيه المناحات السياسية، ولا سيما داخل المعسكر الأصولي، بعدما اتّضحت نتائج الانتخابات، وتغيّرت تشكيلة القوى الأصولية.

وفيما تغيّب المعسكر الإصلاحي عن المنافسة، ولم يتمكّن ذلك «المعتدل» من ملء فراغ الإصلاحيين، أو حدّ الجماهير المتذمّرة على الحضور عند صناديق الاقتراع، فإن التنافس الرئيسي كان قائماً بين أطياف المعسكر الأصولي نفسه. إذ تمكّنت الشريحة الشابة والراديكالية فيه، من الفوز بغالبية الأصوات وتقويض قدرة الجناح القديم والبراغماتي. حتى أن محمد باقر قاليباف، الرئيس الحالي للبرلمان وأبرز وجوه الجناح البراغماتي، والذي فاز في الدورة السابقة بالمركز الأول في دائرة طهران الانتخابية، حلّ هذه المرّة في المركز الرابع، فيما حصل عدد من الوجوه القريبة منه على أصوات متدنيّة، ليصبح الثلاثة الأوائل في طهران، هم: محمود نبويان، وأمير حسين ثابتي، وحميد رسائي، وجلّهم من الوجوه الراديكالية والمعارضة للجناح البراغماتي وقاليباف شخصياً، في ما اعتبره كثيرون بمنزلة «انسلاخ» داخل المعسكر الأصولي.

وبعد انتهاء ولاية إدارة حسن روحاني، ومجيء إبراهيم رئيسي في الانتخابات الرئاسية لعام 2021، سرى تقدير بأن جميع مكوّنات الحكم في الجمهورية الإسلامية باتت بيد المعسكر الأصولي، إلى حدّ بدأ معه الحديث عن «نظام حكم من لون واحد». لكن مع الوقت، ومع تسرّب التنافس إلى داخل المعسكر الأصولي نفسه، ثارت الشكوك حول هذه الوحدة. وفي ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة، يتوقّع كثيرون أن تتزايد الخلافات والانقسامات داخل هذا التيار، رغم أن وجوهه تشكّل الغالبية في البرلمان.

الذي فاز بالمركز الثالث في طهران، جدلاً واسعاً؛ إذ قال موبّخاً قاليباف بطريقة ساخرة: «إن الذي فاز بالمركز الأول في طهران قبل أربع سنوات، تراجعت أصواته في هذه الانتخابات بمقدار الثلثَين. هذا التراجع ينطوي على رسائل»، معتبراً أن رسالة الانتخابات الأخيرة تتمثّل في «المطالبة بأحداث تغيير وتحوّل»، متحدّثاً عن ضرورة «تغيير الهيئة الرئاسية للبرلمان واللجان النيابية والمراكز الرئيسية للبرلمان». وتوثّر تصريحات رسائي إلى التنافس المحتدم بين ما لا يقلّ عن جناحَين أصوليَّين داخل البرلمان العتيد، وإلى أن أولى مظاهر هذا التنافس ستتبدّى على الأرجح في تركيبة الهيئة الرئاسية.

ولكنّ تصريحات رسائي أثارت ردود فعل، أهمها تلك التي جاءت في صحيفة «جوان» القريبة من «الحرس الثوري»، والتي انتقدته بحدّة، معتبرةً أنه «يعيش وهم السلطة». وكتبت: «إن حميد رسائي يتصوّر نفسه على أنه تيار أو شيء أبعد وأكثر من كونه نائباً منتخباً، وأخذ يهدّد ويتوعّد لانتخاب رئيس البرلمان من الآن، ليُظهر أنه لا يفكّر في هموم الناس ولا يفهم مطالب قائد الثورة من النواب... وبات قبل كل شيء، غارقاً في أوهام السلطة والرئاسة». ويبدو أن ردّ فعل الصحيفة، يُظهر أنه على النقيض من بعض التصوّرات، فإن «الحرس الثوري» لا يدعم بالضرورة التغييرات السياسية الأخيرة داخل المعسكر الأصولي، ولا سيما تقويض موقع الجناح القريب من قاليباف، القيادي السابق في «الحرس». ويبدو في هذا الخضم، أنّ التحذير الأخير الذي أطلقه الخامنئي حول ضرورة تحاشي إطلاق «الكلام المثير للخلافات»، جاء كإشارة إلى تصريحات رسائي والجدل الذي أعقبها، والذي يمكن أن يشغل البرلمان الجديد بقضايا هامشية.

ومن ناحية أخرى، ما زال النقاش حول نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات (41%)، والتي تُعدّ الأدنى على مرّ تاريخ الجمهورية الإسلامية، مستمرّاً. ويعتبر مراقبون، هذه المشاركة المتدنية، مؤشّراً إلى استياء أطياف واسعة من الشعب من الوضع الحالي في البلاد. كما أنّ الجدل ما زال مُتّقداً حيال عدم مشاركة الإصلاحيين في الانتخابات، والذين كانوا يشكّلون دائماً أحد القطبَين السياسيَّين الرئيسيَّين في إيران.

فواز طرابلسي عن «زمن اليسار الجديد» [8]

أسعد أبو خليك *

الحديثُ هنا عن كتاب فواز طرابلسي الجديد، «زمن اليسار الجديد» الصادر عن دار رياض نجيب الرئيس. يستعيد طرابلسي مرحلة انبهار المثقّفين العرب بالثورة الإسلاميّة في إيران، ويذكر في هذا السياق أدونيس وحازم صاغيّة ووليد نويهض (ص. 218). والمفارقة أنّ أكثر المُنبهرين بالخميني وحركته تحوّلوا في ما بعد إلى ألدّ أعداء النظام الإيراني وكل حركات المقاومة التي يدعمها. يستشهد بكلام صاغيّة بتهليله لـ«اقتلاع» المثقّفين ذوي «الجنوح الليبرالي» في داخل إيران.

انتقد جوزيف سماحة ذوبان منظّمة العمل الشيوعي في جسم الحركة الوطنيّة ودعا إلى مغادرة الجبهة التحالفيّة ناقداً بالتلميح لكتابات محسن إبراهيم. هذا لا يُحتمَل. تقرّرَ فصل سماحة في اجتماع للمكتب السياسي، ويعترف طرابلسي أنه لم يوافق ولم يعارض قرار الفصل. ويقول إنّ محسن كان يستعين بسماحة (باعتراف الأخير في ما بعد، حسب الكتاب) لتهميش طرابلسي. الغريب أن طرابلسي تحمّل لسنوات من إبراهيم تفرّده بالسلطة ومعاركه ضد منافسيه الأوّل في داخل التنظيم، ولم يعترض على سلوكه وبقي متحفّظاً في نقده حتى في الكتاب الصريح الذي بين أيدينا. لكن سماحة يخرج من المنظمة ليشترك مع سمير فرنجيّة في «مشروع لتجديد الحزب التقدمي الاشتراكي»، فيما كان فرنجيّة «يتعاون مع جوني عبده لبناء مواقع معارضة ضد كاتنون سليمان فرنجيّة» (ص. 221). قبلَ سماحة آنذاك، في نقلة فكريّة، بإنتاج زعامة ثنائيّة («مملّة ببشير الجميّل ووليد جنبلاط»). يقول طرابلسي إن سماحة ذهب إلى حدّ «محاولة عقلنة حكم بشير الجميّل»، وهذا الموقف ساد في بعض أوساط الانهزام في الحركة الوطنيّة» (ص. 237). عمل المؤلف بجدّ من أجل الاندماج ولكنه يكتشف عدم الترحيب من الجانبيْن (وكان هو مولجاً بعمليّة الاندماج). محسن إبراهيم رأى أن الاندماج يتحقّق فقط في حالتيْ النصر أو الهزيمة.

استفاد محسن إبراهيم من دوره كأمين عام لتنفيذي للحركة الوطنيّة. بدا كأنه أعلى مرتبة من وليد جنبلاط (الرئيس الاسمي للحركة الوطنية، والذي دعم زعامة إبراهيم) وجورج حاوي وإنعام رعد وإبراهيم قليلات (أي قادة أحزاب أكبر بكثير من المنظمة، وكان قليلات يرى في نفسه الرقم الأوّل بين قادة الحركة الوطنيّة). يقول طرابلسي إن إبراهيم «صادر مسؤوليّاتهم أو استعاض عنهم بالتواطؤ مع ممثّلين عنهم». ونقرأ عن اعتراض من قبل الأمناء العامّين الآخرين لدور إبراهيم، ولم نكن نعلم عن ذلك في حينه. كم كان قادة تنظيمات الحركة الوطنيّة وأحزابها يعملون ويتامرون في السرّ، حتى عندما كانوا يظهرون في صور الاجتماعات الأسبوعيّة للمجالس المركزيّة. تدفّق المال والسلاح «بوفرة» (ص. 241) ضخّمَ حجم الجهاز العسكري وزاد عدد المتفرّغين في الأحزاب (بلغ نحو 60 أو 70% من أعضاء المنظمة، بحسب تعداد طرابلسي). هذا الرقم مذهل، لأن النسبة كانت أقلّ بكثير في صف الأحزاب الثوريّة الصغيرة التي اعتمدت على المتطوّعين. وكان التفرّغ يجلب إلى التنظيمات عدداً من الذين لا يمتّون بصلة إلى عقيدة الحزب أو التنظيم، وكان ذلك ظاهراً في الجسم العسكري للتنظيمات بصورة خاصّة. وكان بعض المتفرّغين يتنقّلون بيسر بين التنظيمات لأنه لم يكن لديهم أي دافع ايديولوجي. يذكر المؤلّف أن سوءاً أصاب العلاقة بين المنظمة والجبهة الديموقراطيّة (بسبب قرب الأخيرة من النظام السوري). لا أذكر أن العلاقة كانت سيّئة بين المنظمة والنظام السوري في تلك الحقبة وكانت بيانات المنظمة والحركة الوطنية منتظمة في الإشادة بالنظام السوري، ولكن قرب محسن إبراهيم من ياسر عرفات عزّز شكوك دمشق من المنظمة (وعرفات نفسه كان دائم الإشادة بالنظام السوري، فيما ساءت العلاقة بينه وبين النظام العراقي، وصدرت «فلسطين الثورة» بعنوان اتّهمت فيه صدام بقتل وديع حدّاد). انقسمت مجلّة «الحريّة» إلى قسمَيْن، قسم تحرّره الجبهة وقسم آخر تحرّره المنظمة. فشلت المساكنة وانفصلا، واصبحت مجلّة «بيروت المساء» الناطقة باسم المنظمة. يقول طرابلسي عن ذلك: «سُجّلت (المجلّة) باسم محسن، كما هو حال جميع ممتلكات المنظمة» (ص. 242). هذه الإشارة العابرة فضيحة بكل معنى الكلمة. نُعلم أن زعماء الأحزاب والمنظمات كانوا يستأثرون بصنع القرار، ولكن الاستئثار بالأموال المنقولة وغير المنقولة هو جانب غير معلوم من الناس. عرفات، مثلاً، لم يكن كذلك. لم يسجّل أملاكاً باسمه أو باسم عائلته. على العكس من ذلك، سجّل عرفات ممتلكات في لبنان باسماء لبنانيّين أصدقاء لمنظمة التحرير فسرقوها واحتفظوا بها عندما طالبتهم منظمة التحرير بها فيما بعد. جورج حبش لم يختلف. كان الظاهرة في التنظيمات اللبنانيّة كانت أميَل نحو الفساد. لكن أين كان قادة المنظمة، بما فيهم نائب محسن إبراهيم، عندما كان الأمين العام يسجّل أملاكاً للتنظيم باسمه الشخصي؟

يذكر اجتماعاً طويلاً بين حافظ الأسد ومحسن إبراهيم في أيّار 1982. يقول إنّ الأسد روى بتفصيل عن الحسم العسكري في ما يُعرف بمجزرة حماه. يقول إنّ الأسد هدّد إبراهيم بالتلميح، ولكن كيف كان إبراهيم يضايق الأسد في تلك الحقبة؟ كانت تصريحات إبراهيم وقادة الحركة الوطنيّة كلّها إشادة بسوريا والدور السوري. وإبراهيم كان من الذين نصحوا وليد جنبلاط بالتصالح مع النظام السوري بعد اغتيال كمال جنبلاط مباشرةً. طالب الأسد ببيان يُعلن إدانة الحرب العراقيّة. الإيرانيّة. فاستجاب إبراهيم لذلك قبل أيّام من بدء الاجتياح الإسرائيلي (ص. 244).

يروي عن الاجتماعات التي تلت حصار بيروت من أجل التحضير للمقاومة. كان عرفات يحذّر من غزو إسرائيلي وشيك للبنان (راجع الصحف في شباط وآذار 1982)، ولكنه لم يكن مستعداً عسكرياً لذلك أبداً، لا بل إنه عيّن الحاج إسماعيل، واحداً من أقلّ القادة العسكريّين كفاءة، قائداً عاماً للقوّات المشتركة. كان إسماعيل من أول المنسحبين، وبدلاً من محاكمته ميدانياً، كافأه عرفات بتعيينات لاحقة في مناصب رفيعة، قبل «أوسلو» وبعدها. في التحضير لإطلاق المقاومة الوطنيّة اللبنانيّة، يذكر الأحزاب المشاركة، وهي الحزب الشيوعي ومنظمة العمل وحزب العمل الاشتراكي العربي-لبنان (الحزب الأخير قلّما يرد في تاريخ تلك المرحلة). ويذكر طرابلسي ما غاب عن السرديات، من أن الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين والجبهة الديموقراطيّة شاركتا في أعمال المقاومة ولكن من ضمن أعمال «جمّول». هذا كان عهدي بالمقاومة الفلسطينية في لبنان، كانت فصائلها تقوم بأعمال النضال والقتال وتقدّم الشهداء وتقبل بتواضع تجيير الرصيد للأحزاب اللبنانيّة، كما جرى بصورة مطلقة في «حرب الفنادق». لم يكن سهلاً التكيّف بين العمل العلني (الاستعراضي في حالات الأحزاب الناصريّة) والعمل السرّي الذي فرضه الاجتياح الإسرائيلي وتدشين عهد الجميّل.

اقترح جورج حاوي على محسن إبراهيم العمل من أجل توحيد التنظيميْن. ويبدو أن النيّة كانت صادقة عند الحزب الشيوعي، وحتى عند فواز طرابلسي، ولكن العقبة كانت عند محسن الذي لم يكن يرتضي بالدور الثاني في تنظيم جديد يضمّ المنظمة. وطرابلسي محقّ في أنّ إعلان الدمج في حقبة الهزيمة تلك كان يمكن أن يمدّ الأعضاء بالمعنويّات اللازمة (ص. 252). يصف مشهد عرفات وهو يتنقّل بين الأبنية في حصار بيروت، وكيف كان العدوّ الوحشي الذي لم يعر الحياة المدنيّة يوماً أيّ اعتبار، يطارده ويقصف أبنيةً سكنيّةً فوق رؤوس ساكنيها لعلّه يحظى بعرفات بين الجثث. وكان سهلاً على عرفات الاختباء لأنه، خلافاً لرفاق له في القيادة، لم يكن يميل إلى حياة الرفاهية. وأذكر في ليلة من تلك الأيام أنه نام مع مرافق واحد في سيّارة فولفو تحت جسر في بيروت الغربيّة. وفي تلك الأيام العصيبة، تقرّرَ عن اشتباك بين «المرابطون» و«الأفواج العربيّة»، كيف لا تقتنع أن العدوّ كان مخترقاً تلك التنظيمات التي تمرّست باشتباكات الأحياء؟

ويصف بإيجاز شديد مشهد وداع عرفات. كان عرفات أسراراً لمن عرفه. أعجب حتى الساعة كيف أن شيوعيّيْن أعجبوا به، لأنّ عقيدته (إذا كنا نستطيع أن نتحدّث عن عقيدة لرجل آمن بالبراغماتية والتكتيك والألاعيب كبديل عن عقيدة) أبعد ما تكون عن الشيوعيّة واليسار. عرفات ارتاح في حضن أنظمة الخليج أكثر مما ارتاح في أحضان أيّ نظام عربي. قراره المستقلّ (بالزعم) لم يرفعه يوماً بوجه أنظمة الخليج. هو شهرٌ فقط ضدّ سوريا والعراق وليبيا.

(يتبع في حلقة أخيرة)

طرابلسي مع جوزيف سماحة وجار الله عمر

جبل عامل والجليل

هشام صفي الدين *

«الذين يأخذون علينا أننا أمة أقوال نقرأ وبالتالي نكرّر الاغلاط هم أشدّ منّا خطأ لأنهم يواجهوننا وكأنّا قوم بلا تاريخ. وهذا ما يواجه الصهاينة به اليوم جنوب لبنان بتجاهلهم الصلة الوثيقة التي ربطته بالأرض الفلسطينية بالماضي، وتربطه بالقضية الفلسطينية رباطاً وشيجاً أبدياً»

[تقي الدين الصلح، 1980]

تُعانق تلال جبل عامل هضاب الجليل الأعلى وتلتفّ الوديان حولهما كالرباط المشدود وكأنها تأبى أن يفرّق التاريخ ما جمعته الجغرافيا. فالتاريخ صناعة البشر، يتاجرح بين التلاقي والتباعد. لكنه لا يُلغي وحدة المصير في السرّاء والضرّاء. حكاية جبل عامل مع الجليل عمرها ألوف السنين، تشهد عليها آثار العصور الغابرة من مساكن بدائية في الكهوف ومن ابار ومدافن ومعاصر حُفرت في الصخر ومنه؛ ومن عمران بشري في عصر الزراعة الحضرية بين قرى ومدن وممالك امتدّت عبر الساحل وفي الداخل في كلتا المنطقتين دون تفرقة. وتشهد عليها كذلك هجرات وحروب شعوب وقبائل شرق المتوسط في العصور القديمة وغزوات الفرس والروم ومن بعدهم عرب الجزيرة المسلمون في العصور الوسطى. فقد أقام كلّ هؤلاء تقسيمات سياسية وإدارية لم تُراعِ يوماً الخطّ الفاصل اليوم بين الإقليميْن وما يحيطهما من أصقاع بلاد الشام؛ فتارة تبع جبل عامل وادي التيم، وتارة أخرى تبع سنجق صفد في الجليل. ولم يجد والي عكا أحمد باشا الجزار بُدّاً من إخضاع جبل عامل بالحديد والنار كي يستوي حكمه في شمال فلسطين. ولجأ علي الصغير إلى آل طوقان في نابلس بعد خسارة سلطانه في موطن العاملين. وقد أشار كل من ابن الأثير واليعقوبي في مؤلفاتهما إلى جبل عامل بجبل الجليل أو جبل الخليل.

وعندما ألحق جبل عامل بولاية بيروت العثمانية عام 1888، ضُمّ معه سنجقا نابلس وعكّا. وبعد قيام دولة لبنان الكبير عام 1920 والذي خطّ للمرة الأولى حدوداً برّية صارمة بين لبنان وفلسطين، كان العامليّون بمعظمهم، وكما تشير وثائق لجنة كينغ كريان الأميركية والتي أرسلت لاستقصاء رأي الأهالي حول استقلالهم، من دعاة قيام الدولة العربية. وهم تماهوا في خيارهم ذلك مع غيرهم من أبناء الجليل وعموم فلسطين وبلاد الشام باستثناء جبل لبنان. وبايع أعيان جبل عامل الحكومة العربية في دمشق وشاركوا في مؤتمر الحجير عام 1920 ولاحقاً في مؤتمر الساحل عام 1936 المطالب بالوحدة السورية. واستشهد عامليّون، كأدهم خنجر وصادق حمزة، في وجه المستعمر الفرنسي، في حقبة الاحتلال الفرنسي، والمعروفة بالانتداب، حاول الفرنسيون لبنْنة المجتمع العاملي، والذي بات يُشار إليه بمتصرفية لبنان الجنوبي، من خلال التمثيل السياسي الطائفي - مع الإبقاء على تهميشه اقتصادياً. وقد تواطأت الأسر الإقطاعية (والأصحّ البورجوازية الكولونيالية الزراعية) مع الفرنسيين كما هي حال نظيراتها في المناطق الأخرى. لكن تبنّي الهوية اللبنانية من قبل الشريحة الكبرى من المجتمع العاملي تأخّر عقوداً إلى حين ظهور قوى طائفية جماهيرية وانخراطها في مؤسسات الدولة في النصف الثاني من القرن العشرين.

ولم يكن هذا الوعي ليُحدث قطيعة جغرافية مع الجليل وبقية فلسطين لولا نشوء الكيان الصهيوني عام 1948. فعلى الرغم من إعادة تشكيل خريطة بلاد الشام عام 1920والتي أدّت إلى إلحاق جبل عامل بلبنان، بقيت عكا والجليل الأعلى - وحتى الأربعينيات - مقصد أهل جبل عامل للتجارة. وكانت أسواق الجنوب كسوق الخان مقصد أهل فلسطين وملتقى أهالي قرى العرقوب وحاصبيا والنبطية لبيع وشراء الحبوب القادمة من حوران وغيرها من الأراضي الزراعية ولتبادل السلع المصنّعة في راشيا الفخار من أباريق وجرار وخواب. وبقيت كذلك العلاقات الأسرية والاجتماعية كالتصاهر والتسامر بين أهالي جبل عامل والجليل الأعلى عامرة. وحتى ما حرّمه القانون حلّله التهريب في المواشي والسلاح وأحياناً البشر. وبقي ما يجمع بين الجنوب والجليل من تقاليد قروية في الملبس والمآكل والفولكلور الموسيقي والتعبيري واللهجات المحكيّة والمخيّلة الشعرية أكثر ممّا يجمع الجنوب بجبل لبنان على كثرته.

وعلى عكس بيروت التي انتعشت على حساب مرفأ حيفا بعد النكبة، تضرّر جبل عامل من جرّاء انفصاله عن فلسطين وانقطاع أواصر التواصل مع الجليل الأعلى. ومع الوقت زادت الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على جبل عامل والتي وصلت إلى حدّ الاجتياح عامَيْ 1978 و1982، ما فاقم من معاناة الجنوبيين الاجتماعية والاقتصادية وسرّع من النزوح نحو ضواحي بيروت والهجرة عبر البحار.

لكن ما فرّقه الاحتلال جمعته المقاومة. فمع مرور الزمن، وتخاذل دول الطوق عن دعم الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، تحوّل الجنوب إلى جبهة المواجهة الثانية بعد فلسطين. وترجمت وحدة المصير فعلاً لا قولاً عبر امتزاج دماء المجاهدين العامليين بدماء إخوانهم الفلسطينيين عبر عقود حتى تجلّت اليوم في مفهوم وحدة الساحات تحت راية المقاومة الإسلامية بنسختَيها اللبنانية والفلسطينية. وقد توحّدت الساحتان اليوم ضمن قواعد اشتباك وتنسيق متبادل راكمت خبرات الماضي وتعلّمت من أخطائه فتخطّت التوقّعات من حيث الإنجازات إذا ما قيست بالقُدرات؛ وخاصة في غزة. ولولا تخاذل الأنظمة العربية، والمنهمكة في قمع شعوبها وهدر ثرواتها، لكانت انتصارات المقاومة العسكرية قد تُرجمت انتصاراً سياسياً في فترة وجيزة.

لطالما جهل أعداء المقاومة في لبنان هذا التاريخ أو تغافلوا عنه. فهم يقيسون المعركة من زاوية المصالح الفئوية الضيقة أو زوارب السياسة اللبنانية المقيتة أو من باب التبعية الذليلة للغرب ولحلفائه العرب. حدّدا لو يجارون ذلك الغرب في توحيد ساحاته هو من أجل دعم إسرائيل على قصر التاريخ المشترك بين العدوّ والغرب وتباعد الجغرافيا واجتماع الاثنين على إعانة الاحتلال على ظلمه لا على حقّنا. لكنّ المتحاملين على المقاومة يُجارون الغرب في جُرْمه على شعوبهم لا في أخذ العبر منه حول المعاني الحقّة للحرية والسيادة والاستقلال. إنّ من لا يرى بعين التاريخ والجغرافيا، لن يفقه معنى تحرير فلسطين من البحر إلى النهر... ومن جبل عامل إلى غزة.

* أستاذ جامعي في التاريخ والاقتصاد السياسي

الحياد و«شو خصّنا» وأخواتهما!

سعد الله مزرعاني *

ثمّة من يربط على سبيل التضليل أو سوء التقدير، ما بين وجود لبنان والحياد حيال الصراعات، أو التنائي عن الخلافات والنزاعات. وقد تمّ، لهذا الغرض، صياغة نظرية لبنانوية خاصة، سُمّيت في مراحل متأخرة بـ: مبدأ «النأي بالنفس»: طلباً للسلامة والأمان.

ليس من الصعب ملاحظة أن هذه المقولة ليست مبدئية، وبالتالي، ليست صلبة ودائمة. هي ذات وظيفة ظرفية ومؤقتة: حسب التطورات والأحداث وطبيعة الصراعات في أبعادها المحلية والإقليمية والدولية. ولعل أكثر من ألحّ عليها وبلور لها صيغاً ومفردات، هما، ويا لغرائب الصدف، الرئيس نجيب ميقاتي منذ حوالي عقد من الزمن، والبطريرك الماروني بشارة الراعي في السنوات الأخيرة! وتشاء الأقدار أن يكونا، حالياً، في صدارة المشهد السياسي العام: الأول، حكومياً ورسمياً، والثاني سياسياً وطوائفياً!

بيد أن لبنان السياسة الرسمية خصوصاً، لم يكن، بشكل عام، ما عدا في بعض المحطات القليلة، إلّا منحازاً، وحتى ملحقاً بالسياسات الغربية عموماً، والأميركية على وجه الخصوص! ويعود جذور هذه المسألة/المعادلة (منذ الاستقلال) إلى ما سمّاه الصحافي الراحل جورج نقاش ثنائية «النفيين»: لا يكون لبنان ملتحقاً بالغرب عبر فرنسا، ولا بالشرق العربي عبر البوابة السورية. من اللافت أن الصحافي المذكور، المنحاز ثقافياً وسياسياً إلى الغرب، وحتماً من هذا الموقع، أضاف إلى تلك المعادلة: أن «نفيين لا يصنعان وطناً»!

لبنان الرسمي والتوازنات، كان مؤسّساً على ثنائية التبعية للخارج والغلبة في الداخل، في كل الأبعاد والحقول. استدعى تكامل هذه الثنائية وترسّخها أن البعض صاغ لها نظريات دائمة الصيت طبع جزءٌ منها «الميثاق الوطني» غير المكتوب والذي ما زال قائماً حتى اليوم منكراً للدستور والمصلحة الوطنية. برزت في السياق مقولة، بل شعار، أن «قوة لبنان في ضعفه». وهو شعار طالما ردّده أحد أكبر الأحزاب اليمينية، عنينا حزب «الكتائب اللبنانية». لقد بلغ في «حيادية هذا الحزب» أن أصبح حليفاً مستقوياً بالعدو الصهيوني في النزاع الأهلي الداخلي (1975-1989)، وممتطياً دباباته لإيصال قياديّيْن فيه، إلى سدة رئاسة الجمهورية هما: بشير وأمين الجميل، وبعد غزو واحتلال نصف لبنان، بما في ذلك العاصمة بيروت، من قبل الجيش الإسرائيلي، عام 1982. حين اندلعت الحرب الأهلية عام 1975 وتشكّلت «الجبهة اللبنانية» («جبهة الكفور» عند التأسيس) تسلّم أمانتها العامة النائب إدوار حنين صاحب نظرية: «لبنان يتهيّر إذا استقلّ ويعتزّ إذا استُتبع»! لم تتأخر «الجبهة اللبنانية» تلك في استدعاء الجيش السوري عام 1976، ثم الإسرائيلي عام 1982. وقبل ذلك، كان أحد أركان الجبهة، و«بطرك الموارنة» (كما عُرف آنذاك)، رئيس الجمهورية كميل شمعون، قد دفع البلاد إلى حرب أهلية عام 1958، تخلّلها استدعاء الأسطول السادس الأميركي، إلى الشواطئ اللبنانية، دعماً للتحالفه بـ«مشروع أيزنهاور» و«حلف بغداد»!

> برز، في السياق، شعار «نحنا شو خصنا»، وتجمّع «شيعة ضد الحرب»، ودعاة «اللاعنف»، وانضم إليهم يساريون سابقون خائبون يكررون شعاراتهم ومواقفهم

الانحياز الرسمي اللبناني إلى الغرب استمر قائماً حتى يومنا هذا. وهو ثمرة مرة لشبكة علاقات التبعية الشاملة للغرب الاستعماري، وتجسيد لمصالح البورجوازية اللبنانية الكبرى (وجناحها المالي والمصرفي خصوصاً) وبقايا الإقطاع السياسي.

شكّل الاختبار السوري، ابتداءً من آذار عام 2011 («الثورة السورية»)، مناسبة جديدة لكشف زيف «الحياد» اللبناني الرسمي. في مرحلة اندفاعة الاحتجاجات تجنّد الفريق «السيادي»، الرسمي وغير الرسمي، في المعركة بشكل كامل لدعمها، والترويج لمشروعيتها، والمراهنة على نجاحها. وحين تغيّرت المعادلات، ورغم دخول التيار الإرهابي المتطرف لاعباً أساسياً في مجمل الوضع السوري، كان الاحتجاج الكبير على تدخل «حزب الله» في المعركة ضد الإرهاب الداعشي الذي كان يستهدف لبنان كما يستهدف سوريا.

في الحقل الداخلي، غذّت واشنطن، بشكل وقح ومكشوف، الأزمة اللبنانية. وهي رعت أبطال الفساد والنهب وسرقة العصر. هي أصرّت، كذلك، على حماية الطبقة الحاكمة، عبر تزوير القوانين، واستغلال الأزمة لإلقاء المسؤولية، تحديداً وحصرياً، على المقاومة وسلاحها الموجّه ضد العدو الصهيوني. لم تكتفِ واشنطن بذلك، بل هي عاقبت لبنان، وحاصرته ومنعته، حتى عن إقامة علاقة بسيطة مع سوريا. إلى ذلك، هي منعت المساعدات عنه والقروض، وحرمته من التنقيب عن النفط والغاز، ومن استجرار الكهرباء من الأردن والغاز من مصر... وهي حاولت فرض ترسيم بحري لمصلحة العدو بالكامل. لولا تدخل المقاومة الذي حدّ نسبياً من مسلسل الرضوخ والتنازلات... إلى ذلك، وفي عزّ أزمته الاقتصادية أغرقت واشنطن لبنان بحوالي مليوني نازح سوري بهدف الضغط والتآمر على لبنان وسوريا، ولا تزال.

لم يتحرّك معظم السلطة السياسية والدينية إزاء كل ذلك تحت مسمّى «السيادة» أو «الحياد». هذان أشهرا فقط في وجه التطبيع مع سوريا، وقتال المجموعات الإرهابية، وسلاح المقاومة الذي حرّر معظم المناطق المحتلة من قبل العدو، وفرض عليه معادلة ردع وتوازن غير مسبوقة. في السياق، ابتكر البطريرك الراعي «الحياد الناشط». وهو اليوم يلغ، بمناسبة أو من دونها، على الاعتراض على التضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يتعرّض لحرب إبادة همجية، وتتعرّض المقدّسات الإسلامية والمسيحية في «أرض السلام» لأفظع الانتهاكات الصهيونية. لقد شكّلت عملية «طوفان الأقصى» حلقة نوعية كبيرة في مسار كفاح الشعب الفلسطيني ضد محاولات تصفية حقوقه وقضيته، وخصوصاً، ضد آخر حلقاتها التي تمثّلت في «التطبيع» مع العدو: بتشجيع وضغوط واشنطن. هبّ العالم الغربي كله، بالأساطيل والموقف والمال والإعلام، لدعم الرد الهمجي الذي بدأه الصهاينة منذ اليوم الثاني للعملية. لقد أعلن العدو من الأهداف، وأطلق من الشعارات لحربه، ما لم يقتصر على غزة وحدها. طاولت أهدافه كل فلسطين، بل كل «الشرق الأوسط»، وفي المقدّمة لبنان: كما توعّد المجرم نتنياهو في تصريح مبكّر! ولقد كان من الطبيعي، سياسياً ووطنياً وقومياً وإنسانياً، التضامن مع الشعب الفلسطيني، بكل السبل، لتخفيف معاناته وآلامه، ولوضع الشعب اللبناني في موقعه السليم في هذه المعركة. ولقد انطلقت حملة واسعة للاعتراض وللمطالبة بعدم التدخل وبالحياد! ورفع سياسيون وأحزاب ومجمل الفريق الأميركي، شعارات اعتراضية متنوّعة: سياسية واجتماعية، ترفض التضامن مع الشعب الفلسطيني، وتتواطأ مع محاولة استفراد العدو بقطاع غزة ومقاومته ومدنيّيه. وهدّد متعاونون سابقون مع العدو، بعدم استقبال النازحين البنانيين (لا السوريين!). وبعدم التعويض على المتضررين... وبرز، في السياق، شعار «نحنا شو خصنا»، وتجمّع «شيعة ضد الحرب»، ودعاة «اللاعنف»، وانضم إليهم يساريون سابقون خائبون يكررون شعاراتهم ومواقفهم.

لقد أطلقت وحشية الصهاينة وأسيادهم موجة غضب واحتجاج، سياسي وشعبي، ملأت شوارع العالم وساحاته. وحرّكت بطولات المقاومين، وتضحيات وصبر وآلام المدنيين، الفلسطينيين، مشاعر تعاطف وتضامن مئات الملايين في كل الدنيا... أما الفريق «السيادي»، فلا يزال يراهن على «الخماسية» الأميركية، لفرض رئيس «سيادي»؛ وعلى معجزات الموفد الأميركي الإسرائيلي، لاستعادة قرار «الحرب والسلم»!

* كاتب وسياسي لبناني

* كاتب عربي - حسابه على تويتر
@asadabukhalil

زيارة جديدة لتاريخ عربي *

كمال خلف الطويل

في مقدّمة الثلاثية (الإصدارات الجديدة للكاتب تحت عنوان «زيارة جديدة لتاريخ عربي»: «عبد الناصر كما حكم» (كتاب من جزءَين) و«البعث كما حكم»] إجابةٌ على سؤال كيف تخلّقت، لكن الأهمّ هنا هو سؤال: ماذا ابتغت؟ لمَ؟ لأن موضوعيها: ناصر و«البعث»، ما فتئا ماثلَين أمامنا ولابثَين معنًا، لا كفعل ماضٍ بل كمضارع، لا بل وكمستقبل. كمٌّ ما خطّه كتّرَ حولهما مهول، اختلط فيه الغثّ بالثمين؛ مع غلبة نسبية للأول، سواء لجهة النقصان أو البهتان أو التزوير والاختلاق.

في المقابل، طفت فوق سطح الحوار العربي العام على مدار العقود الستة إلى السبعة الفائتة، بل وانغرزت في ثناياه، ظاهرتان ناشرّتان: واحدة نحت إلى التقديس، مستبطنة منه وفيه سبيلاً لصدّ غائلة المعتدين على رموز متبنّيها؛ وأخرى سعت إلى التجريح والنَيل من رموز عادتْها، وسيلةً لتصفية الحساب معها، من جهة، ولدرء عودة انبعاث رسالاتها، من جهة أخرى.

عندي أن الظاهرة الأولى تاخذ من رصيد تلك الرموز ولا تضيف إليها؛ ثم هي لا تُقنع أجيالاً لم تعاصرها، أي الرموز، أو تعرف عنها ما استحقّت. أمّا الثانية، فصادمةٌ صراحاً وتجديفاً؛ وإنْ أثبتت شيئاً فالحاجة أن تكون مقاربة المسائل، رموزاً ونهوجاً ومسارات، موضوعية كفاية وإنْ منحازة، فذلك ما يضع كلّ ذي مأرب في حجره.

يعرفني الجميع قوميّاً عربياً دون سابق - أو لاحق - انخراط حزبي، وأعرف نفسي حريصاً على أمانة تفكيري وصدقية تحليلي ما استطعت. دفعني كل ما سبق إلى الانتقال من الردّ والتعليق والمقال - عبر ربع قرن - إلى الكتاب، كونه الأقدر على أن يكون وعاء تحليل وصفي مركّز. ولعلّ ما دفعني لانتظار طال عنّ المتوقّع كان تفضيلي صدور مؤلّف «الأوراق الخاصة لجمال عبد الناصر»، بكتبه الستة، ليقيني بتوفّرها على دواخل لازمة؛ وبعزم استنطاق بعضها، عالي النوعية، في جدلية دالّة، تمفصلت فيها مع ما خطّطت. صحيح أنها

> طفت فوق سطح الحوار العربي العام على مدار العقود الستة إلى السبعة الفائتة ظاهرتان ناشرّتان: واحدة نحت إلى التقديس وأخرى سعت إلى التجريح والنَيل

الأوراق الخاصّة، وليست الأرشيف الرئاسي أو الدبلوماسي أو العسكري لمصر، إلّا أنها وقت بالفرض على خير ما يرام.

وطبيعي أن يقارب جزء عبد الناصر التسعمئة صفحة، وأن يقترب جزء «البعث» من خمسمئة صفحة، فقد حفّل أحد الأوّلَين بمادّة متراكبة على، ومتصلة بـ، موضوعات البعث؛ فضلاً عن مركزية دور الرجل في حياة العرب عبر سنوات 55-70، وما انفكّ يلوح.

لقد شاعت طويلاً مقولة أن واحداً من أبرز خصائص العرب تبارز دور الفرد غلّاباً ومهيمناً على صنع الحوادث وسيرها، قياساً لباقي الأمم - وفي الغرب خاصة- والتي يخفت فيها دور الأفراد لصالح المؤسّسات، فلا تعرف السياسات تبديلاً إلا بتبدّل بُنى المؤسّسات - بالانتخاب - لا بصعود أو هبوط فردٍ مهما علت قيمته أو شمخت قامته... أو هكذا الشائع!

لكنّ استعراضاً سريعاً لتاريخ أفراد طبعوا القرن العشرين ببصماتهم يرى أي ناظر كيف كان لروزفلت الأميركي، وستالين السوفياتي، وتشرشل البريطاني، وماو تسي تونغ الصيني، وديغول الفرنسي، وتيتو اليوغوسلافي، أكبر الأثر في صنع التاريخ وفق رؤاهم، وكيف أن نهج جلّهم تبدّل، وفق زوايا تباين انفراجها وتفاوت أوقات قربها أو بعدها، بغيابهم عن المشهد.

لقد استطاع روزفلت، بجلّد مشهود، أن يرسي عقداً اجتماعياً جديداً في أميركا، والتي اعتادت قبله على نهج آدم سميث دون قيد أو شرط، ثم انكبّ على تغيير مزاج أمّته الانعزالي ليلج بها الى حرب كونية وفق توقيتاته التي استوفت شرط وصول حليفه البريطاني إلى حافة الجثو توسّلاً لإنقاذه.

في حالة ستالين، فلقد بنى قاعدة صناعية وعلمية نقلت الاتحاد السوفياتي من تخلف نسبي بالقياس لأوروبا إلى مشروع ندّ بامتياز، ثم داس باقدام أمنه كل معارض أو احتماله بقسوة لم تأبه بالثمن الإنساني مهما غلا. لم تمض أعوام ثلاثة على رحيله إلّا ووجدنا نهجه قد تعرّض لا للتغيير فقط وإنما للتشهير، وعلى يد صنائعه من أعوان.

أما تيتو، فقصة بذاتها: لقد وحّد سلافاً متباينيي الإثنيات في كينونة سلافية (مع إضافة تركية-البانية مسلمة) ظنّها استقرّت على مبدأ الوحدة معه بل وبعده، لكنّ عقداً لم يمضِ على رحيله إلّا وتبعثرت تلك الكينونة أشلاءً وتلاشت مرّقاً.

وديغول الذي استهلّ عودته للحكم، عام 58، بشنّ أعتى حرب مسلّحة على ثورة الجزائر، أوصلتها إلى الهزيمة العسكرية مع بدء العشرية السابعة من القرن، كان ذاته من عرف حدود الفوز مفضّلاً استبدال الاحتلال العسكري بثقافيّ استلب الهوية ووعي الذات. تعرّض للاغتيال مرّتين من متطرّفي بلاده، ومن كولونها الجزائري، دون أن يُلين ذلك عريكته أو يفتّ من عضد عزمه على إخراج فرنسا من وهدة الاحتلال، لا بل مضى لينأى بها عن مظلة الأطلسي وتبعاته مفضّلاً استقلالية متعاظمة مسنودةً بظهير أوروبي، ثم ليتناءى عن ربيب كان ذات يوم رفيق سلاح - أي إسرائيل- اعترافاً منه بحقائق القوة العربية ووعدها، فقطع إمدادات السلاح عن الربيب إلى حين خروجه من الحكم، ربيع 69.

أمّا ماوتسي تونغ، الذي له في تاريخ الصين الحديثة مثلما لستالين في روسيا، فما إن رحل عن الدنيا إلّا وكان الخروج عن النهج في الإثر عبر ضرب ما دعي بعصابة الأربعة، ويُضمنها أرملته. والشاهد أن الصين بعده غير ما كانت عليه أيّامه، وإن بقي احترام رمزيته التاريخية محفوظاً.

ثم هناك تشرشل، الذي، بمفرده تقريباً، استطاع تغيير مزاج المؤسّسة البريطانية من عدم الاشتباك مع المانيا بين الحربين، بل حليفه البريطاني إلى تفاهم معها - دعك عن استبطان رغبة تحالف عند بعض شرائحها-، أي المؤسّسة – إلى الانخراط في حرب ضروس ضدها وفق معادلة صفرية لا تقبل التهاود. تغيّر النهج بتشرشل من «السلام في أوقاتنا» إلى «الحرب الآن الآن وليس غداً». والحال أن ملهم «الديموقراطيين» العرب - تشرشل - ارتكب حماقة زجّ بلاده بحرب ضد ألمانيا، عام 39، فتردّت من إمبراطورية إلى دولة من الدرجة الثانية إثرها. في المقابل، فإنّ المستبدّ النموذج - ستالين - فاز فوزاً مبيناً في «الحرب الوطنية العظمى»، بازّاً به كلّ مجايليه من الديموقراطيين.

أمّا أن الديمقراطية كانت ستقي عبد الناصر من الهزيمة، فهو لعمري من محرّكات الشجن: أظنّ بول رينو، رئيس وزراء فرنسا، عام 40، كان ديموقراطياً حينما سُحقت عظام دولته تحت جحافل النازي، وأظنّ تشرشل كان ديموقراطياً عندما خرجت فلول قواته من دنكرك، ذات العام، وهو يبشّر بالدم والعرق والدموع دفاعاً عن الجزيرة البريطانية، ولا أعرف ترومان إلّا ديموقراطياً عندما هُزم في كوريا، عام 50، وجونسون سليلاً لروزفلت عندما انكسر في فيتنام، بدءاً بشباط 68. لا علاقة طردية بين الديموقراطية والنصر، ولا عكسية بين الشمولية والهزيمة. تلك مسألة تحكمها حسابات القدرة والتنظيم والمعلومات والحلفاء والمسرح، وليس ما يرطن به لبيرالين جدد، ولا سيّما من شبّوا على الشيوعية ثم اكتهلوا في رحاب القصور والمخابرات... فنالوا الحسنيين.

في كل تلك الحالات، كان لمغادرة أولئك العظام مسارح بلدانهم وأقاليمها والعالم، مجال التنمية. وقد أوضح المؤسساتيون دور الدولة التاريخي في التنمية، من خلال السياسات التي اعتمدتها، ومن خلال البنى الإدارية التي وفرتها الدولة وجعلت منها حاجة للنمو الرأسمالي، ومن خلال «العلاقة التي نسجتها الدولة مع المجتمع»، أي مع النخب الاستثمارية، وتجسّدت بـ«تعظيم قدرة هذه الأخيرة على الاستثمار». وأوضح البنيويون أن العائق الأساس أمام التنمية هو العلاقة التي تنسجها «الدولة المسيطرة» مع «الدول والنخب المستزلمة». وأوضح ما- بعد الكينزيون أن الاستثمار الخاص هو في الأساس غير كافٍ، وأن على الدولة أن تكون جاهزة لتبوّؤ موقع «المستثمر الأول».

وقدّم الكتاب أساساً نظرياً لسياسات تنمية عربية ينبغي أن تشكّل بديلاً عن تلك المعتمدة حالياً. واقترح أجندة جديدة على الباحثين من خلال حثّهم على إعطاء الأولوية لموضوعات بعينها في دراستهم للحالة العربية، أي استبدال الموضوعات التقليدية بموضوعات جديدة يشكّل عدم دراستها مصدر الإعاقة الأهم للتنمية العربية. وهذه الموضوعات هي موضوعات الإدارة العامة و«التصنيع المتأخّر» والتعليم العالي والعلاقة مع النظام الدولي.

[2] «تجربة لبنان التنموية»

هو قراءة للتجربة اللبنانية منذ العهد العثماني حتى اليوم. وقد تناول تجربة بلدنا بوصفه جزءاً من السلطنة العثمانية التي قبلت بأن تتحوّل خلال التاسع عشر إلى اقتصاد تابع في النظام الدولي ينتج سلعاً زراعية للأسواق الغربية. وانطلق من الإمبريالية كمفهوم لتبيان علاقة النظام الدولي ببلداننا ونخبها منذ ذلك التاريخ. وقدّم مسحاً للأدبيات حول لبنان خلال حقبة الاستقلال حتى عام 1975. وأظهر أن تجربة لبنان التنموية منذ الخمسينيات حصلت ضد الريف، أو أن الريف وأهله كانوا ضحيتها الأولى والرئيسية. وبيّن أن تجربة ما بعد 1990، استعادت تجربة مطلع الاستقلال، لجهة انحصار الاستثمار الحكومي في خدمات بعينها هي المواصلات والاتصالات والكهرباء، ولجهة إعطاء الأولوية لمصالح «أصحاب الريوع المالية» أي القطاع المصرفي. وبيّن أن تجربة ما بعد 1990 كانت أسوأ من تجربة ما قبل 1975، لأنها أضافت عنصرين، هما: تحرير التبادل التجاري مع الخارج - وكان من شأن ذلك الإجهاز على القطاع الصناعي ووضع السياسيين أيديهم على الإدارة العامة، الأمر الذي أفرغها بالكامل من مقدرتها الإدارية. وركّز على عجز ميزان المدفوعات الذي استمر طوال العقد الأخير. الأمر الذي برّر للصندوق ولوكالات التصنيف إصدار تقارير أدّت إلى هروب الودائع وانهيار المصارف وانهيار العملة.

[3] «انهيار سعر صرف الليرة في لبنان: دور الصندوق ودور الداخل»

وهو حول الأزمة المالية الراهنة، وقد قدّم قراءة للأزمة تحت ثلاثة عناوين هي: (1) دور الصندوق في افتعال انهيار سعر صرف الليرة، (2) دور الأفراد الداخليين في تعميق الأزمة، (3) كيفية الخروج من الأزمة.

واظهر أن هناك خمسة أسباب أو مسوّغات تجعل الصندوق يقترح خفض سعر صرف العملة في أي بلد كان وافتعال أزمة مالية فيه. وهي كما جاءت بالترتيب في الكتاب: صدمات العرض، أي ارتفاع الأجور وكلفة الإنتاج، وضرورة أن تتحمّل المصارف مسؤولية اندلاع الأزمة الذي يحصل حين تتوقّف هذه الأخيرة عن الدفع، بأن تعلن إفلاسها، ووجود ديون خارجية تجبر على استجداء قروض دولية لتسديدها، ووجود عجز مستدام في ميزان المدفوعات يبرّر له-وكالات التصنيف- أن تشكّك بقدرة البلدان المعنية على تسديد ديونها. وهناك التقارير التي يصدرها الصندوق وتؤدي إلى سقوط الثقة بالعملة وهروب الرساميل. وفي حالة لبنان، تكامل دور تقرير الصندوق في شباط 2018 مع تقارير «وكالات التصنيف» لعام 2019، لافتعال هروب الرساميل والتسبّب بالانهيار. وهذا الكتاب يقول صراحة إن الصندوق هو الذي افتعل الانهيار. ويقول الكتاب ذلك من خلال عرض الوقائع فقط.

وقد بيّن الكتاب أننا إزاء أزمة مصرفية ناتجة عن خروج الودائع الذي أدّى إلى تجفيف الدولار في المصارف. وتحوّلت هذه الأزمة المصرفية إلى انهيار لسعر صرف الليرة، فقصة بذاتها: لقد وحّد سلافاً متباينيي الإثنيات في كينونة سلافية (مع إضافة تركية-البانية مسلمة) ظنّها استقرّت على مبدأ الوحدة معه بل وبعده، لكنّ عقداً لم يمضِ على رحيله إلّا وتبعثرت تلك الكينونة أشلاءً وتلاشت مرّقاً.

وديغول الذي استهلّ عودته للحكم، عام 58، بشنّ أعتى حرب مسلّحة على ثورة الجزائر، أوصلتها إلى الهزيمة العسكرية مع بدء العشرية السابعة من القرن، كان ذاته من عرف حدود الفوز مفضّلاً استبدال الاحتلال العسكري بثقافيّ استلب الهوية ووعي الذات. تعرّض للاغتيال مرّتين من متطرّفي بلاده، ومن كولونها الجزائري، دون أن يُلين ذلك عريكته أو يفتّ من عضد عزمه على إخراج فرنسا من وهدة الاحتلال، لا بل مضى لينأى بها عن مظلة الأطلسي وتبعاته مفضّلاً استقلالية متعاظمة مسنودةً بظهير أوروبي، ثم ليتناءى عن ربيب كان ذات يوم رفيق سلاح - أي إسرائيل- اعترافاً منه بحقائق القوة العربية ووعدها، فقطع إمدادات السلاح عن الربيب إلى حين خروجه من الحكم، ربيع 69.

أمّا ماوتسي تونغ، الذي له في تاريخ الصين الحديثة مثلما لستالين في روسيا، فما إن رحل عن الدنيا إلّا وكان الخروج عن النهج في الإثر عبر ضرب ما دعي بعصابة الأربعة، ويُضمنها أرملته. والشاهد أن الصين بعده غير ما كانت عليه أيّامه، وإن بقي احترام رمزيته التاريخية محفوظاً.

ثم هناك تشرشل، الذي، بمفرده تقريباً، استطاع تغيير مزاج المؤسّسة البريطانية من عدم الاشتباك مع المانيا بين الحربين، بل حليفه البريطاني إلى تفاهم معها - دعك عن استبطان رغبة تحالف عند بعض شرائحها-، أي المؤسّسة – إلى الانخراط في حرب ضروس ضدها وفق معادلة صفرية لا تقبل التهاود. تغيّر النهج بتشرشل من «السلام في أوقاتنا» إلى «الحرب الآن الآن وليس غداً». والحال أن ملهم «الديموقراطيين» العرب - تشرشل - ارتكب حماقة زجّ بلاده بحرب ضد ألمانيا، عام 39، فتردّت من إمبراطورية إلى دولة من الدرجة الثانية إثرها. في المقابل، فإنّ المستبدّ النموذج - ستالين - فاز فوزاً مبيناً في «الحرب الوطنية العظمى»، بازّاً به كلّ مجايليه من الديموقراطيين.

أمّا أن الديمقراطية كانت ستقي عبد الناصر من الهزيمة، فهو لعمري من محرّكات الشجن: أظنّ بول رينو، رئيس وزراء فرنسا، عام 40، كان ديموقراطياً حينما سُحقت عظام دولته تحت جحافل النازي، وأظنّ تشرشل كان ديموقراطياً عندما خرجت فلول قواته من دنكرك، ذات العام، وهو يبشّر بالدم والعرق والدموع دفاعاً عن الجزيرة البريطانية، ولا أعرف ترومان إلّا ديموقراطياً عندما هُزم في كوريا، عام 50، وجونسون سليلاً لروزفلت عندما انكسر في فيتنام، بدءاً بشباط 68. لا علاقة طردية بين الديموقراطية والنصر، ولا عكسية بين الشمولية والهزيمة. تلك مسألة تحكمها حسابات القدرة والتنظيم والمعلومات والحلفاء والمسرح، وليس ما يرطن به لبيرالين جدد، ولا سيّما من شبّوا على الشيوعية ثم اكتهلوا في رحاب القصور والمخابرات... فنالوا الحسنيين.

في كل تلك الحالات، كان لمغادرة أولئك العظام مسارح بلدانهم وأقاليمها والعالم، مجال التنمية. وقد أوضح المؤسساتيون دور الدولة التاريخي في التنمية، من خلال السياسات التي اعتمدتها، ومن خلال البنى الإدارية التي وفرتها الدولة وجعلت منها حاجة للنمو الرأسمالي، ومن خلال «العلاقة التي نسجتها الدولة مع المجتمع»، أي مع النخب الاستثمارية، وتجسّدت بـ«تعظيم قدرة هذه الأخيرة على الاستثمار». وأوضح البنيويون أن العائق الأساس أمام التنمية هو العلاقة التي تنسجها «الدولة المسيطرة» مع «الدول والنخب المستزلمة». وأوضح ما- بعد الكينزيون أن الاستثمار الخاص هو في الأساس غير كافٍ، وأن على الدولة أن تكون جاهزة لتبوّؤ موقع «المستثمر الأول».

وقدّم الكتاب أساساً نظرياً لسياسات تنمية عربية ينبغي أن تشكّل بديلاً عن تلك المعتمدة حالياً. واقترح أجندة جديدة على الباحثين من خلال حثّهم على إعطاء الأولوية لموضوعات بعينها في دراستهم للحالة العربية، أي استبدال الموضوعات التقليدية بموضوعات جديدة يشكّل عدم دراستها مصدر الإعاقة الأهم للتنمية العربية. وهذه الموضوعات هي موضوعات الإدارة العامة و«التصنيع المتأخّر» والتعليم العالي والعلاقة مع النظام الدولي.

[2] «تجربة لبنان التنموية»

هو قراءة للتجربة اللبنانية منذ العهد العثماني حتى اليوم. وقد تناول تجربة بلدنا بوصفه جزءاً من السلطنة العثمانية

بالموت أو بالتغييب أو بالتقاعد، وقع مهولٌ في نفوس بني أوطانهم، بل والبشرية جمعاء في حالة بعضهم. لكن الوقع لم يتطور إلى يُتم إلّا في حالة العرب مع... جمال عبد الناصر. فرادة حالة عبد الناصر كحاكماً لوطن من أوطان أمّته، وقائداً لأمّة عابرة لتلك الأوطان، متخطّياً سلطات حاكميها، استحقّت وقفةً محمّلة بالدلالات:

- إنّه المصري الأول الذي خرج من حدوده، بعد انحباس داخل تلك الحدود دام قرناً وسدسه، متوجّهاً شطر الشام. ثم اندحار سلطان قبادته عبر العالم العربي كلّه متجاوزاً سُلط أقطاره، لا بالقسر بل بالنداء، ولحين استمر خمسة عشر عاماً (55-70) لم تستطع حتى هزيمة 67 أن تبتره كما أمل شانؤوها. هو الذي أتى بمصر إلى العروبة وأدخل العروبة إلى مصر.

- إنه في انتشاره العربي ارتطم بحائط صلد من عداء الإمبرياليتين، القديمة منها والجديدة، عداءً راوحت موجاته وأساليبه وأدواته، لكنها كلها أجمعت على طلب رأسه، لما في داخل ذاك الرأس من مشروع نهضة وتوحيد ربْط القطري بالقومي.

- إن اختلال موازين القوى بين قدرات مصره وتلك القوى كان كفيلاً في نهاية المطاف بإضعافه بالنقاط، ثم طرحه أرضاً بما لاح وكأنه ضربة شبه قاضية.

- إن قلّة خبرة المصريين (وهم من طال قبوعهم داخل حوض الوادي ما ناف عن قرن) في شؤون محيطهم العربي ساهمت في سوء إدارة ملفّات خاض فيها عبد الناصر بصائب عزم.

- إنه قاد انقلاباً عسكرياً تحوّل، من فوق، إلى مشروع ثورةٍ لم تكتمل نصاباً، لا بل وأخذها هادمُ من صلب نسيج بانيها إلى تلاش مريع بعد زهاء عقدين. صحيحٌ أن عبد الناصر من أصول عسكرية، لكن الجيش لم يكن الحاكم، برغم تبارز جيب قبادته في حشايا النظام حتى الهزيمة، وتصفيته إثرها. ولعل من سقيم ما قيل وما زال أن «عسكر دولة يوليو» قد قبضوا على زمام مصر لعقود سبعة، فيما الحقيقة أن نظام - لا مشروع - عبد الناصر قد دالّ منذ يوم 7 نوفمبر 1973، وكل ما لحق ذلك التاريخ، ولتاريخه، هو من جنس الثورة المضادة ليوليو برمّته؛ فانثالت الأنورية.

لجهة أخيرة ربط القطري بالقومي، قومياً فارقاً، ما بين النكبة والوحدة، أكبر من دور «البعث»، هذا أولاً. وثانياً، فهو من كان له كبير الدور في الدفع لقيام وحدة مصرية-سورية. لكن الأهم أنه حكم قطرين متلاصقين لما مجموعه 35,5 سنة

في العراق، ولما ينوف عن ستة عقود، وما زال، في سوريا. وعليه، فتناولُ رزين لكل تلك الأدوار، من دون عسفٍ ولا تماه، هو غبّ الطلب. ولعمري كم الموضوع معقّد، لما حدث لـ«البعث» من انفجارات وتشظّيات جعلت منه أبعاثاً أو أحزاب بعثٍ، لا واحداً. ففي العراق، قفز إلى الحكم لشهورٍ تسعة من عام 63، ففتكت عصابةٌ متنفّذة فيه بمشروع الوحدة الثلاثية - بالتعاون مع عناصر سورية مناظرة - وحملت السلاح في الشمال فيما علاقتها بموردِه السوفياتي في الحضيض، لما رآه من عسفٍ بحليفه الشيوعي المحلّي؛ ثم تصادمت مع الفئة المتعقّلة في الحزب فطار الحكم من أيدي كليهما في طرفة عين. انشطر بعث العراق حينها شطرين، قبل أن ينشطر ثانيةً على نسق الشقيق السوري، في شباط 66، فما عاد هناك بعثٌ واحد مذّاك، أحد أحزابه، القريبة من القيادة القومية، والتي انقلب عليها أهل «شباط»، استأنف القبض على الحكم، صيف عام 68، واستدامته لما ناف عن ثلث قرن، ولكن عبر مرحلتين: ثنائي البكر - صدام، ثم صدام وحده. خلال النصف الثاني من طورها الأول، بلغ العراق ذروة من نموّ وتقدّم لم يعهدهما من قبل، لكن طوره الثاني ما لبث أن تسبّب، بنسبة غالبة، في نكبتين: الحرب مع إيران، وغزو الكويت؛ ما كفّل انتفاع «المهيمن» الكوني من الحماقتين أيّما انتفاع، مكّنه تلواً من احتلال العراق وإسقاط «البعث».

أمّا في سوريا، فقد انفجر «البعث» إلى شظايا أربع على وقع حدث الانفصال الملعون: قومي وقطري واشتراكي ووحدوي، ناهيك بعسكري، لكنّ خلطة من عسكريين وبعض قوميين ووحدويين بعثيين، حالفت ناصريين، بغية إسقاط الانفصال، فوصلوا معاً إلى يوم 8 آذار 83 (واليوم نحن - دون قصد - في ذكراه الواحدة والستين).

لم تطل مرحلة الائتلاف البعثي - الناصري سوى بضعة أشهر، انتهت بصدام مسلّح فاز فيه «البعث»، المتعدد الأجنحة، وأفضى إلى وأد مشروع الوحدة الثلاثية، وانفراد الأخير بالحكم. لكنه سرعان ما لفظ متمركسيه على خلفية دورهم في سقوطه العراقي، في نوفمبر 63، ثم راح، عبر سنوات ثلاث من حكمه، طفت فيها مظاهر التشقّق إلى قومي وقطري وعسكري، يخبط خبط عشواء في الداخل والخارج.

تحالف العسكري والقطري على لفظ القومي في ذلك «الشباط»، الذي امتدّ عهده سنوات أربعاً، داهمته، وغيره، في ثانيها، هزيمة حزيران، فأفضت إلى تباين متصاعد بين أجندتين راديكالية واعتدالية، استعر أواره عبر عامي 68-70، ولم يُحسم إلّا حين غاب كابحه: عبد الناصر.

ولعلّ المرحلة الأطول والأهمّ للبعث السوري هي عقود الأسد الأب الثلاثة، فيها شنّ رئيس سوري الحرب على إسرائيل. حالف السوفيات استراتيجياً وتقاطع مع الأميركيين تكتيكياً. بنى بنىً تحتية بالطول والعرض. حاول ضبْ «الشام» تحت جنحيه: الأخ الأكبر، فنجح لبنانياً ولم ينجح أردنياً أو فلسطينياً. حاول الوحدة مع العراق فلم يستطع سبيلاً. ظنّ بمصر-أنور شريكاً في الحرب والسلم فأنخن الأخير به طعناً. حالف إيران بديلاً عن مصر الأنورية دون أن تذهب علاقاته الخليجية تحت الماء. قاتله «الإخوان» - مؤيّدين بقوى الإقليم - ففتك بهم. رعى المقاومات رهاناً على خوضها حرباً خارج الأسوار لصالحها وصالحه. وأيضاً هناك شفاء عروق نظامه في الداخل خلال عقده الثالث... وذلك غيض من فيض.

أختم بالقول: هي محاولة فيها جدّةٌ وجدّية، زارت تاريخاً عربياً ليس ببعيد، ووفق مقاربةٍ بعضُ ما فيها صادمٌ بما نفع. كل ما أرجوه منها ولها، قراءةٌ هادئةٌ ونقدٌ رصين.

* كلمة للكاتب، الموسوعي العربي كمال خلف الطويل، في مناسبة إطلاق ثلاثيّته «زيارة جديدة لتاريخ عربي»: «عبد الناصر كما حكم» (من جزءين) و«البعث كما حكم»، ألقاها في خلال حفل توقيع نظّمه أمس في بيروت ناشر الثلاثيّة «مركز دراسات الوحدة العربية».

ألبير داغر: بحثاً عن الخيار الاقتصادي البديل

صدر للباحث الاقتصادي والأستاذ الجامعي ألبير داغر، في الأشهر الأخيرة، خمسة كتب جديدة، عن «المركز العربي لدراسة السياسات» وعن «منتدى المعارف»، وهي: «تيارات فكرية معاصرة من أجل التنمية العربية»، و«تجربة لبنان التنموية»، و«انهيار سعر صرف الليرة في لبنان: دور الصندوق ودور الداخل»، و«الإدارة العامة في لبنان»، و«السياسة الصناعية في لبنان».

تنتمي هذه الكتب إلى مجموعة الأفكار التي تؤسس لحقبة ما-بعد النيوليبرالية. حكمت هذه الأخيرة العالم 40 عاماً، وكانت تفرض نفسها على الشعوب والبلدان، ليس برضى الناس بل غصباً عنهم. وكانت تفتعل الأزمات المالية في بلدان العالم النامي، وتدمّر إداراتها العامة وتدمّر صناعاتها، وكان الناس يتعاطون معها كأنها قدر لا فكاك منه. وقد أسهمت وحشيتها في تأليب العالم ضدها.

في ما يأتي عرض سريع حول الإصدارات الخمسة:

[1] «تيارات فكرية معاصرة من أجل التنمية العربية»

الكتاب عرضٌ لمقاربات 3 تيارات معاصرة هي «المؤسساتية المقارنة» و«ما-بعد الكينزية» و«النيوية الجديدة». وهي تقف على طرفي نقيض من المقاربة النيو-ليبرالية التي تقترح تنحية الدولة في صرف الليرة، بمجرّد أن كان الخيار إنقاذ المصارف بمنعها من الإفلاس وإصدار كمّ هائل من الليرات لتسديد الودائع لأصحابها ولكن بالليرة. وبيّن أن الهدف من إبصال سعر الصرف إلى مستوى 100 ألف ل.ل/د كان الهدف منه تذويب ديون مصرف لبنان العائدة للمصارف وتذويب الدين العام المتراكم وتذويب ديون المصارف تجاه المودعين فيها.

وقد تناولت الفصول الأخيرة من الكتاب كيفية الخروج من الانهيار. وذلك بالخروج من تعويم سعر صرف الليرة والعودة إلى تثبيت هذا السعر. والاقتراح هو أن يكون ذلك بإرساء «رقابة على القطع» تقوم على وضع أولويات للاستيراد وعدم ترك حرية الاستيراد على غاربها كما هي الآن. لكن الاقتراح الأهم، أو الشرط الرئيسي لإنجاح عملية تثبيت سعر الصرف، هو اعتماد «موازنة حكومية للاستثمار» تتيح استعادة لبنان كاقتصاد منتج قادر على التصدير.

[4] «الإدارة العامة في لبنان»

هو مجموعة نصوص تهدف إلى إثبات استحالة تحقيق تنمية فعلية من دون دور فعّال للإدارة العامة في ذلك. وهذا ما يتناقض مع ما نشهده من تدمير للإدارة العامة في لبنان على مدى الثلاثين سنة الماضية وخلال الأزمة الطاحنة الحالية. وقد تناول موضوع الإصلاح الإداري، أولاً من خلال إلقاء الضوء على أوضاع الإدارة العامة اللبنانية، وثانياً من خلال طرح الأسس النظرية التي تعيّن كيفية إصلاح الإدارة العامة. أي إن فصوله انقسمت إلى نوعين. قدّم النوع الأول وقائع حول الإدارة العامة اللبنانية قبل 1975 وبعد 1990 وصنّفها تبعاً لفئات الإدارات العامة المتعارف عليها في الأدبيات ذات الصلة.

أما النصوص من النوع الثاني، فهي نصوص نظرية يقع في القلب منها السجال بين تيارين فكريين يقفان على طرفي نقيض لجهة دور الإدارة العامة في التنمية. الأول، هو التيار النيو-ليبرالي الذي يقول بأن لا حاجة إلى الإدارة العامة لتحقيق التنمية. وهو عمد على مدى الأربعين سنة الماضية إلى «شيطنة» الإدارة العامة.

وقد تصدى له التيار الثاني، الذي هو تيار المؤسساتية المقارنة. وتصدى لاحتكار نظرية صلبة لمواجهة التخريب الذي تقوم به هذه المؤسسات في بلدانهم.

واستعاد الكتاب مواقف تيارات أربعة في حول دور الإدارة العامة في التنمية، هي تيار النفعيين الجدد وتيار المؤسساتية المقارنة وتيار انتروبولوجيا الدولة والتيار الذي تمثله المؤسسات الدولية. واستعرض المواصفات التي ينبغي أن تتوفر عليها الإدارة العامة، كما جاءت في أدبيات تيار المؤسساتية المقارنة، لكي تنجح في تحقيق التنمية. وهي استقلاليتها، ومقدرتها الإدارية، والعمل على أن لا يكون شكل تدخل الدولة في العلاقات الدولية هو العائق أمام التنمية والكابح لها.

وبيّن الكتاب أن الشرط الداخلي الأول لبناء إدارة عامة تحقّق التنمية هو تنسيب أفرادها بواسطة المباريات الوطنية على قاعدة الاستحقاق، أي بمعزل عن أي تدخّل للسياسيين وتثبيت العاملين فيها. وهذا ما يسمّى بـ«الإدارة الفيبرية».

[5] «السياسة الصناعية في لبنان»

هو إضاءة على أوضاع الصناعة في لبنان، لكنه على وجه الخصوص مُحاجَّة نظرية بين تيارين فكريين حول دور الدولة في الصناعة، مع الاستعانة بالوقائع المستخرجة من تجربة شرق آسيا بوصفها «تصنيعاً متأخّراً».

وقد اقترح التيار النيو-كلاسيكي، الذي عبّر عن نفسه من خلال مواقف المؤسسات الدولية، أن تعتمد البلدان النامية «مبدأ حقيقة الأسعار»، أي أن تُزيل الدولة كل أشكال الحماية والدعم الموفّرة للقطاع الصناعي لإزالة «تشوهات الأسعار». وهي التي يعتبر هذا التيار أن بقاءها يشجع إنتاج سلع غير تنافسية ويمنع الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمار فيها.

ثم اقترح البنك الدولي مقاربة سمّاها «ودية تجاه قوى السوق» (market friendly) اعتُبرت معتدلة مقارنة بالأولى، ورأت أن تدخّل الدولة لمصلحة الصناعة يجب أن ينحصر بالاستثمارات الحكومية في البنى التحتية والصحة والتعليم.

وقد جاء اقتراح هاتين المقاربتين، لثني بلدان العالم الثالث عن استيحاء النموذج الآسيوي في دعم الدولة للصناعة، والذي يناقض تماماً المقاربة النيو-كلاسيكية. ولقد اعتمد هذا النموذج أشكالاً متعددة من الحماية والدعم للصناعة. وهو ما سمّته اليس أمسدن «جعل الأسعار غير حقيقية». واعتمد إجراءات تجارية وصناعية «انتقائية» لدعم الصناعة.

وقد أضاف هذا الكتاب إلى الأسس النظرية التي تؤيد تدخّل الدولة لدعم الصناعة بواسطة السياسة الصناعية، مفهوم «تأميم الاستثمار» الذي بلوره كينز وشرحه من بعده منظّرو المدرسة ما-بعد الكينزية. وهذا المفهوم يجد ترجمته في اعتماد «موازنة حكومية للاستثمار» أهم ما فيها دعم إنتاج سلع تكنولوجية برسم التصدير.

أخيراً، يعتبر المؤلّف أن هذه الكتب تقدّم «بديلاً من أجل وقف الانهيار النقدي وإصلاح الإدارة العامة واعتماد سياسة صناعية تستعيد لبنان كاقتصاد منتج وتوقف نزف أبنائه الكارثي»، أملاً أن تشجّع الأفكار المطروحة اللبنانيين «لكي يبادروا للنقاش».

تقرير

رغم اعترافه الأوّلي بالعمالة للعدو ثم تراجعه عن الاعتراف، خلص المحقّقون في فرع المعلومات من التحقيق مع العضو السابق في حركة حماس، الفلسطيني نور الدين أبو معزه، إلى صعوبة أن يكون الأخير ضحية عملية استدراج للموساد، وإلى أنه كان على دراية بأنه يعمل لمصلحة العدو الإسرائيلي. فقد بيّن التحليل التقني لهاتفه الذي احتوى على عدد كبير من الكتب الإلكترونية حول الموساد الإسرائيلي وأساليبه في تجنيد عملائه وعملياته التجسسية، أن لديه اطّلاعاً واسعاً على هذه الأساليب. كما لاحظ المحقّقون من عبارات الازدراء التي استخدمها أثناء التحقيق في حقّ حماس، أنه يكنّ كرهاً شديداً للحركة ومسؤوليها بسبب خلافاته مع المسؤولين المباشرين عنه، وأنه كان يرغب بشدة بمغادرة غزة، ما قاده بإرادته إلى براثن الاستخبارات الإسرائيلية التي زوّدها بتقارير أمنية، طمعاً بمكاسب مادية وبمساعدته على الخروج من القطاع. ويعتقد المحقّقون أن أبو معزه، الذي محا محادثات عن هاتفه، يخفي معلومات أكثر أهمية زوّد بها مشغّليه الإسرائيليين. وساعدتهم على إلحاق أضرار بالبنى التحتية لحركة حماس وقياداتها. وكانت رحلة عمالة أبو معزه بدأت في قطاع غزة عام 2019. واستمر بعد سفره إلى تركيا، حيث خدعت الاستخبارات الإسرائيلية نظيرتها التركية بتسليمها ملفاً حول نشاطه في تركيا من أجل ترحيله إلى لبنان، حيث أراد له مشغّلوه أن يكون. «الأخبار» تنشر في ما يأتي محاضر التحقيقات مع الفلسطيني أبو معزه الذي ادّعت عليه القاضية نجاة أبو شقرا، طالبة إنزال عقوبة الأشغال الشاقة المؤقّتة بحقّه

مجنّد مقاومين جنّده الموساد في غزة وتركيا ولبنان

عمل في حفر الأنفاق وتجسّس على طلاب فلسطينيين
خدعت المخابرات الإسرائيلية نظيرتها التركية لترحيله إلى بيروت

رضوان مرتضى

في تموز العام الماضي، أوقف فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي الفلسطيني نور الدين أبو المعزة (مواليد 1993 - معروف بخليل أبو المعزة) في منطقة دلاعة في صيدا للاشتباه بتعامله مع العدو الإسرائيلي، بعد وضعه قيد المراقبة لتواصله مع حساب إلكتروني يستخدمه الموساد الإسرائيلي. تردّد يومها أن الموقوف الذي يقيم في صيدا منذ قدومه من الأراضي الفلسطينية عام 2020، «كادر» في الجناح العسكري لحركة حماس، إذ عُثر في حوزته على جواز سفر أحمر خاص بالحركة صالح لغاية 2025، وبطاقة انتساب منتهية الصلاحية إلى «كتائب الشهيد عز الدين القسّام»، قبل أن ينفي مسؤول الضفة الغربية في حركة «حماس» يومها، الشهيد صالح العاروري، أن يكون الموقوف كادراً في الحركة، أو أن تكون له علاقة بأي عمل عسكري أو أمني فيها، مشيراً إلى أنه كان مجنّداً في «القسّام»، قبل طرده للاشتباه في تورطه في قضايا مالية، ما ولّد نقمة لديه استغلّها جهاز الشاباك الإسرائيلي لتجنيده». علماً أن أبو المعزة من عائلة مناصرة للمقاومة، إذ إن والده رجل دين شغل منصب مدير قسم الوعظ والإرشاد في مديرية أوقاف غزة، ووالدته تُدرّس مادة التربية الإسلامية، فيما يعمل أحد أشقائه مديراً لمكتب الخدمات الطبية العسكرية في غزة.

في التحقيق معه لدى فرع المعلومات، قال أبو المعزة إنه كان يقيم في غزة، وعمل بين عامَي 2016 و2019 في مجال الإعلام والتسويق وبيع الصور والفيديوهات لوسائل إعلام عالمية لا تملك فرق عمل لتغطية انطلاق مسيرات العودة على حدود القطاع، وأضاف أنه انضمّ إلى حركة حماس بعدما زكّاه صديقه الأسير المحرر رمزي العكّ لدى قادة الحركة، وكان يلقي دروساً ومحاضرات دينية، مشيراً إلى أنه عمل بين عامَي 2016 و2017 في صفوف «قوّة حماة الثغور» التي كانت مهمتها منع أي محاولات تسلّل أو تخريب عبر مداخل قطاع غزة أو إطلاق صواريخ خارج الإجماع الوطني حينها، كما عمل في مجال حفر الأنفاق.

بين بداية 2019 وحزيران من العام نفسه، كُلّف بتجنيد عناصر عبر «الفايسبوك» للعمل في الضفة الغربية. وكانت مهمته مراقبة حسابات أشخاص يزكّيهم أحد المكلّفين من حماس في الضفة وإجراء التحريات اللازمة عنهم. وبعد إخضاع المنوي تجنيده لفحص مبدئي، كان يُزوّد بحساب يتواصل معه أبو المعزة من خلاله، بعد تدريبه على التواصل بشكل مشفّر عبر نظام تشغيل وتطبيقات خاصة للدردشة. وبعد شهرين من التواصل، يُعدّ أبو المعزة تقريراً يقيّم فيه المجنّد، ويرفعه إلى قيادة الحركة لتحديد نوع العمل المقاوم الذي يمكن أن يُكلَّف الأخير القيام به في الأراضي المحتلة، لينتهي دوره هنا.

وأضاف أنه في حزيران 2019، قرّرت قيادة حماس إرساله إلى تركيا لمتابعة عمله في التجنيد، وقد غادر عبر معبر رفح بشكل قانوني. وفي تركيا، عمل في شركة «الوركا» للإعلام كغطاء لنشاطه في تجنيد عناصر لمصلحة حماس من بين الفلسطينيين المقيمين هناك. وفي تموز من العام نفسه، تبلّغ من قياديين في حماس أن الاستخبارات الإسرائيلية طلبت من نظيرتها التركية ترحيله، بعد توقيف الشاباك شخصاً في الضفة اشترى سلاحاً من عميل إسرائيلي، وتبيّن بالتحقيق معه أن أبو المعزة جنّده من تركيا. أخفقت محاولات الحركة لدى السلطات التركية لعدم

> **لاحظ المحقّقون من عبارات الازدراء التي استخدمها أنه يكنّ كرهاً شديداً لحركة حماس ومسؤوليها**

تنفيذ القرار، فغادر في تشرين الأول إلى لبنان بعدما خُيّر بينه وبين إندونيسيا وبين العودة إلى غزة. وصل إلى لبنان منتصف تشرين الأول 2020، وأقام لشهرين في مركز تابع لحماس في الضاحية الجنوبية قبل أن ينتقل إلى صيدا، مستخدماً اسم «أنس».

منتصف عام 2021، كُلّف بالعمل في المجال التربوي، وإعطاء دورات دينية وفكرية لعناصر في مساجد تابعة لحركة حماس والجماعة الإسلامية في مختلف المحافظات اللبنانية، لقاء أجر شهري، وكان يلتقي شهرياً عدداً من مسؤولي الحركة، ويشارك في اجتماعات طارئة في ضوء أي مستجدات أمنية أو حزبية. وأضاف أنه بحكم عمله شارك في اجتماعات في المربع الأمني في الضاحية الجنوبية وفي مركز تمثيل الحركة قرب طريق المطار أو في مسجد الإمام علي في الفوّار في صيدا. وعدّد بعض مسؤولي الحركة الذين كان يلتقيهم مع الصفات التي يعرفهم بها، من بينهم ممثل حماس أحمد عبد الهادي ونائبه عصام خشان ومسؤول العلاقات الدولية مسؤول ملف الشورى في الساحة اللبنانية أسامة حمدان.

عن بدايات تواصله مع الإسرائيليين، قال إنه أثناء وجوده في قطاع غزة، عام 2019، تلقّى طلب صداقة عبر «فايسبوك» من حساب يحمل اسم «شوقي»، عليه صورة للأخير مع زوجة الرئيس التركي رجب طيب إردوغان. وأضاف أبو المعزة أن حسابه يظهر بوضوح انتماءه إلى حماس وأنّ له مسؤولية فيها، مشيراً إلى أن «شوقي» تحدّث معه كتابةً بالعربية عبر تطبيق «ماسنجر»، وعرّف عن نفسه بأنه فلسطيني من قطاع غزة، وبقيم في أنقرة لإكمال دراساته العليا. توطّدت العلاقات بينهما، وكان التواصل بمعدل مرة أو مرتين كل أسبوعين، قبل أن يبدأ التواصل عبر «واتساب». بعد نحو شهر، أبلغه «شوقي» بأن صديقاً فلسطينياً له يدعى «سليمان»، يقيم في ألمانيا، وهو ناشط في مجال حقوق الإنسان ويعمل في الإعلام، وأنّ باستطاعته مساعدته في إيجاد عمل في مجال الإعلام. وبعدها زوّد «شوقي» صديقه «سليمان» برقم أبو المعزة، تلقّى الأخير رسالة خطية من «سليمان» عبر «واتساب»، يُعرّف فيها عن نفسه، قبل أن يتصل به «سليمان» ويتحدث معه باللهجة الفلسطينية ركيكة وبساله عن الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط وعن الوضع الاقتصادي في قطاع غزة، فردّ بأنّ الوضع صعب بسبب الحصار وتدنّي قيمة الرواتب. كما ساله عن الوضع الأمني والسياسي والاجتماعي فيه، فردّ بأنّ سكان القطاع يشعرون بغضب بسبب تفرّد حماس بالحكم. ولدى سؤال «سليمان» إياه عن احتمال حصول أي تصعيد، ردّ عليه بأنّ التصعيد «وارد»، ومؤكد بأنه سيكون بقيادة حماس، وستُشارك فيه فصائل أخرى كالجهاد الإسلامي والوية الناصر». وقد وعده «سليمان» بتأمين عمل له في الخارج وطلب منه إعداد سيرة ذاتية، ففعل وأرسلها إليه عبر «واتساب». عندها طلب منه إعداد تقرير صحافي عن الوضع الأمني في قطاع غزة ومدى سيطرة حماس على بقية الفصائل وإمكانية حصول تدهور في الوضع الأمني وتحديد الفصائل التي قد تشارك حماس في أيّ تصعيد أمني، ففعل وأرسل التقرير عبر «واتساب» إلى سليمان الذي أرسل إليه مئة دولار في المقابل. وأقرّ أبو المعزة بأنه شعر بأنّ الأخير يحاول الاستفادة من منصبه في حركة حماس للحصول على معلومات استخبارية عن قطاع غزة وعن الحركة، وأيقن أنّ «سليمان» تابع للاستخبارات الإسرائيلية. لكنه رغم ذلك، فقد واصل التواصل معه من دون أن يعلم قيادة الحركة بالأمر، ولا سيما أنّه كان على خلاف مع مسؤوليه. لاحقاً، تواصل «سليمان» معه، وسأله عن حراك «بدنا نعيش» ومدى فاعليته، فأعلمه أنّ الحراك مطلبي مدني، لكن له خلفية أمنية، وهو مدعوم من الاحتلال ومن السلطة الفلسطينية لإرباك الوضع الأمني في قطاع غزة وإسقاط حكم حماس. وأكّد له أنّ الحراك لن يتمكن من إسقاط حكم حماس لأنّها تحكم قبضتها على القطاع وتعمل على قمع الحراك وتمنع تغطيته إعلامياً. وزوّد «سليمان» بأسماء ناشطين بارزين في الحراك، مثل محمد التلولي وشكري أبو عون وعامر بعلوشة.

(هيثم الموسوي)

> **زوّد مشغّليه الإسرائيليين بمعلومات ساعدت على إلحاق أضرار بالبنى التحتية لحركة حماس وقياداتها**

وأبلغ أبو المعزة المحقّقين أنه أراد الخروج من قطاع غزة بسبب الخلافات بينه وبين المسؤولين عنه في حماس، وليتمكن من التواصل مع «سليمان» بسهولة، ولعلمه أنّ افتضاح أمر تواصله مع إسرائيليين ستكون له عواقب وخيمة في القطاع. وأضاف أنه سعى لاحقاً للزواج من فتاة تركية ليؤمّن إقامة دائمة في تركيا للتخفيف من عواقب مساءلته في حال افتضاح أمره. وبما أن حماس لا تسمح لعناصرها بمغادرة قطاع غزة من دون إذن، لجأ إلى أحد قياديّي الحركة الذي ساعده في نيل الإذن بعد دفع 1500 دولار لعناصر في المخابرات المصرية. أعلم «سليمان» بأنه سيسافر إلى تركيا عبر معبر رفح، فأبلغه الأخير بأنه سيلتقيه هو أو أحد من قبله في مصر، لتسليمه 1500 دولار. بعد وصوله إلى مصر، اختار أن يذهب إلى المطار والسفر مباشرة خشية انكشاف أمر لقائه بـ«سليمان»، وأبلغ الأخير بأن السلطات المصرية لم تسمح له بالبقاء.

في تركيا، بقي على تواصل مع «سليمان» الذي طلب منه معلومات عن الفلسطينيين المقيمين هناك والمناطق التي يتواجدون فيها وسبب اختيارهم لها ومستوياتهم العلمية ومجالات أعمالهم وتخصّصات الطلاب منهم وأسماء الجامعات التي يرتادونها والجمعيات التي تساعدهم في تغطية تكاليف دراستهم. وبالفعل زوّده أبو المعزة بعناوين مقرات «جمعية طلبة فلسطين» في تركيا وأسماء القيّمين عليها ومصادر تمويلها لقاء مبالغ مالية.

وبيّن التحليل الفني لهاتف أبو المعزة أنه محا محادثات مع مستخدم رقم يبدأ بالرمز +49 محفّظ باسم «سليمان ألمانيا». وهو أبلغ المحقّقين بأنه بعد وصوله إلى تركيا، طلب من صديق له كان قادماً من غزة إلى تركيا، أن يحضر إليه هاتفه الذي تركه في غزة بعد محو كل محتوياته. وأبلغ والدته بأن الهاتف يتضمّن معلومات أمنية وعسكرية ناتجة من عمله مع حركة حماس وكتائب القسام، كما قال لها إنّه في حال تمكّن من السفر إلى أستراليا فسيقول للسلطات إنّه «مؤمن بالسلام مع إسرائيل».

غير أن أبو المعزة تراجع في التحقيق الاستنطاقي عن اعترافاته التي أدلى بها أمام محقّقي فرع المعلومات، وزعم أن «شوقي» شاب فلسطيني أرسل له طلب صداقة عبر فايسبوك، وبعدما توطّدت الصداقة بينهما أبلغه أبو المعزة بأنه يريد السفر خارج غزة، فعرض «شوقي» تعريفه على صديق فلسطيني يدعى «سليمان» يقيم في ألمانيا يمكن أن يساعده في تأمين عمل في مجال الإعلام. وقال إنّه وثق بـ«شوقي» بعدما تحدث إليه وسمع لهجته الفلسطينية، وإنّ «سليمان» تواصل معه وطلب منه إعداد تقرير عن الحالة الاقتصادية الاجتماعية في قطاع غزة كمقدّمة لتأمين عمل له. وبعدما سافر إلى تركيا، تواصل معه سليمان وأرسل إليه 150 دولاراً بدل أتعابه. عندها، انتبه إلى أنّ التحويل وارد من صربيا وباسم مختلف. وفي الفترة عينها، تواصل معه أحد أصدقائه وأعلمه أنّ «شوقي» يستخدم حساباً وهمياً على «فايسبوك». عندها أيقن بأنّ المذكورين تابعان للموساد الإسرائيلي لأنّ هذا هو أسلوب الموساد في العمل، وهو يعرف ذلك بحكم خبرته كأحد القادة الميدانيين في حركة حماس. لذلك، حظر كلاً من «شوقي» و«سليمان» على «فايسبوك» و«واتساب»، وأقفل الهاتف الذي كان يستخدمه. وأكّد أنه رُحّل من تركيا بطلب من الاستخبارات الإسرائيلية التي ادّعت لدى الحكومة التركية بأنه يخطط للقيام بأعمال إرهابية في فلسطين، وأنه اختار لبنان وجهة له كونه «أقرب إلى فلسطين وفيه بيئة حاضنة للمقاومة وقسم كبير من الشعب الفلسطيني». ونفى أن يكون قد أقدم، خلال وجوده في لبنان، على مراقبة أي مراكز أمنية أو عسكرية أو أخرى تابعة للمقاومة، مشدّداً على أنه يعتبر نفسه «مجاهداً ومقاوماً أمضى 17 عاماً في العمل المقاوم»، وأنه «لا يُغرف في ثلاثة أمور: دينه ووطنه وعرضه». أما عن رغبته بمحو هاتفه الذي أخبر والدته أنّ فيه معلومات أمنية وتحطيمه بعد فراغه من استعادة الداتا، فذكر أنه كان يقصد ما المعلومات الأمنية كل تاريخه الأمني والعسكري مع حركة حماس.

ورغم تراجعه عن إفادته، وهذا حال معظم الموقوفين، ادّعت القاضية نجاة أبو شقرا على أبو المعزة بجرم «التعامل مع العدو الإسرائيلي وهو على بيّنة من أمره»، وطلبت إنزال أقصى عقوبة بحقّه، وهي الأشغال الشاقة المؤقّتة 15 سنة.

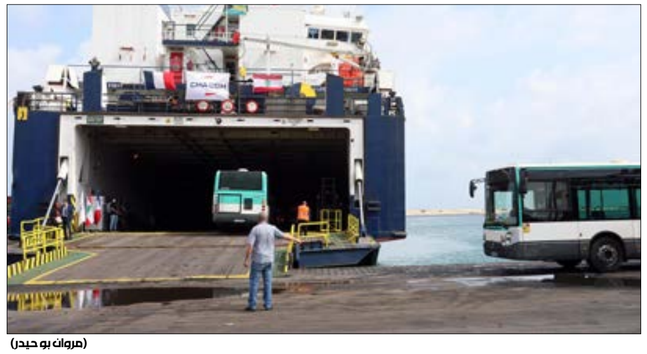
(مروان بو حيدر)

تقرير

اختلاس 2,6 مليار ليرة في صندوق جمارك المرفأ

ندى أيوب

مع رفع نسبة الرسوم الجمركية وانهيار قيمة الليرة، أصبح حجم الكتلة النقدية المتوجّب تسديدها عن كل معاملة ضخماً جداً لجهة عدد الأوراق النقدية. لذلك، لجأ المخلّصون الجمركيون إلى إرسال كميات هائلة من الأوراق المالية في صناديق أو أكياس كبيرة (شوالات) إلى أمناء الصناديق في مديرية الجمارك في المرفأ، يُدوّن على كل منها قيمة المبلغ واسم المخلّص ورقم البيان، على أن يتأكد أمين الصندوق من قيمة الأموال قبل تسليمها لأمين الصندوق الرئيسي لنقلها إلى مصرف لبنان.

في النصف الثاني من العام الماضي، وعلى مدى خمسة أشهر، كان موظفو مصرف لبنان يتسلّمون الصناديق والأكياس من دون عدّها فوراً للتأكد من قيمتها. لاحقاً، عند العدّ، تبيّن وجود نقص بقيمة مليارين و600 مليون ليرة، (نحو 29 ألف دولار)، فابلغ المصرف المركزي أمين الصندوق الرئيسي في محاسبية الجمارك في المرفأ ن. ع. بالأمر. حمّل الأخير المسؤولية للمخلّصين الجمركيين وطلب منهم تسديد الفروقات، ما أدّى إلى حال من الفوضى، خصوصاً أنّ المسؤولية في فقدان المبالغ لا تقع على المخلّصين، بل هي مسؤولية أمناء الصناديق، خصوصاً أمين الصندوق الرئيسي ورئيسة دائرته. وشكا مخلّصون جمركيون من «إجبار» أمين الصندوق الرئيسي لهم وللموظفين في صندوق الجمارك على تسديد المبلغ المفقود، ما أحدث «إشكالاً بين الأمين الرئيسي وأمين أحد الصناديق»، علماً أن الموظّفين شكوا من صعوبة عدّ الأوراق المالية بعد تضخّم حجم الكتلة النقدية في الصندوق من مليار ليرة يومياً إلى حوالي 120 ملياراً، فيما لم يتم تزويدهم بالآلات لعدّ الأموال.

بعد مراجعة النيابة العامة المالية، استدعى جهاز أمن الدولة عدداً من المخلّصين الجمركيين، وثلاثة موظفين في الجمارك، إضافة إلى رئيسة دائرة المحاسبة في الجمارك وأمين الصندوق الرئيسي. وبمراجعة كاميرات المراقبة التي استحدثتها إدارة الجمارك في غرف أمناء الصناديق وغرفة أمين الصندوق الرئيسي، تبيّن أنّ الأخير «تلاعب مرات عدّة بالكاميرا الموجودة داخل مكتبه وحرفها عن مسارها».

وبعد مواجهة ن. ع. بمعطيات تفيد بأنه «عمد أكثر من مرة إلى فتح كرتين للإرسال إلى مصرف لبنان، وسحب منها أوراقاً نقدية»، أقرّ بالأمر، زاعماً أن ذلك كان لـ«تغذية صندوق الدفع المكلّف به، كون عمله لا يقتصر على تسلّم الأموال، إنما على الدفع أيضاً إلى بعض الجهات»، فيما ادّعى بأنه غيّر اتجاه الكاميرا لأنها موجّهة عليه شخصياً.

> **الأموال تُنقل بـ«شوالات» إلى مصرف لبنان من دون عدّها**

وبعد مراجعة الكاميرات العائدة لإدارة المرفأ، اظهر أحد التسجيلات أمين الصندوق الرئيسي يفرغ حقيبة أموال في سيارته بعد عودته من مصرف لبنان. وبسؤاله عن الأمر، أفاد بأنه «كان يضع أوراقاً نقدية حديثة الإصدار أحضرها من المصرف المركزي، بعد إبدالها بأخرى قديمة». غير أن الموظفين المسؤولين في مصرف لبنان أكّدوا في التحقيق معهم أن «تبديل الأموال اقتصر على مبلغ مليون ليرة ولمرة واحدة».

كذلك بيّنت التحقيقات أن «مخلّصين جمركيين يدفعون مبلغاً مالياً على سبيل الرشوة لموظفي صندوق الجمارك عن كل بيان جمركي، كي يتسلّم الموظف المبالغ المالية (الرسوم) المتوجّب عليه تسلّمها ضمن مهامه الوظيفية»! كذلك تبيّن تلقّي عدد من مخلّصي البضائع اتصالات من دائرة المحاسبة التابعة للجمارك لطلب تسديد مبالغ مالية إضافية خلافاً للتعليمات.

وعلمت «الأخبار» أنّ تشكيلات صدرت من قيادة الجمارك، بعد الفضيحة، تتضمّن استبدال أمناء الصناديق في المرفأ بموظفين آخرين، لكنها، لأسباب مجهولة، لم تُنفّذ حتى اليوم.

في كانون الثاني الماضي، ادّعى النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم على ن. ع. أمين الصندوق الرئيسي في محاسبية الجمارك في مرفأ بيروت، بتهم الاختلاس والإثراء غير المشروع وهدر المال العام، وأصدر مذكّرة منع سفر بحقّه، وأحال الملف إلى قاضي التحقيق الأول في بيروت بلال حلاوي.

تقرير

لبنان وإسرائيل «شريكان» في مشروع

عُقِدَ الأربعاء الماضي، في فندق «موفنبيك»، مؤتمر لعرض نتائج برنامج SwitchMed المخصّص لدعم زيادة الإنتاج الصناعي وتخفيف أثره البيئي، والذي يشمل لبنان، وتنفّذه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

وخلال عرض ممثلتي الاتحاد الأوروبي و«يونيدو» للنتائج المُحقّقة، تمّت الاستعانة بخريطة عُرضت على شاشة كبيرة، تُبرز أسماء الدول الشريكة في المشروع، وهي إلى جانب لبنان، مصر وفلسطين والأردن و«إسرائيل»!

معنيون بالعمل مع المنظمات والهيئات الدولية استغربوا كيف أنّ «يونيدو» والاتحاد الأوروبي لم يجدا أنفسهما معنيين بمراعاة الوضع الراهن، في ظلّ عدوان إسرائيلي يتعرّض له لبنان منذ خمسة أشهر. ولفتوا إلى أن الحديث عن شراكة الاتحاد الأوروبي و«يونيدو» مع إسرائيل «غير ضروري وكان يمكن تجنّب ذكره»، إذ إنّ التشبيك بين الجهات المحلية اللبنانية وغير الحكومية مع المنظمات الدولية مثل UNDP وUNHCR وUNICEF يتم عبر المكاتب الإقليمية التي يكون مقرّها عادة في إحدى الدول العربية، «وفي العادة، يكون حرص شديد على ألا تصدر أي اتفاقيات أو مستندات رسمية عن الطرفين فيها أي نوع من الاعتراف بإسرائيل عبر الخرائط أو سواها». وهذا، في رأي المصادر، يستدعي جملة تساؤلات حول المؤتمر الأخير، منها: «هل تأتي المستندات والخرائط الرسمية التابعة للمشروع التي وقّعها لبنان ضمن إطار التعاون في البرنامج على ذكر إسرائيل؟ والأهم، هل هناك داتا مرتبطة بلبنان وبالأبحاث في شأن مياهه شاركتها المنظمة مع إسرائيل، سيّما أن المشروع نُفّذ بالتوازي في الدول الخمس؟».

(الأخبار)

قضية

«خطوط الفقر تتراوح بين 450 دولاراً و950 دولاراً»

كمال حمدان: توازن الموازنة مجرّد وهم

كريم الأمين

«نحن في بلد يشهد تحوّلات فظيعة في البنية الاقتصادية والاجتماعية»، بهذه العبارة استهلّ رئيس مركز الاستشارات والبحوث كمال حمدان كلمته في النّدوة التي عُقدت يوم الخميس الماضي، بدعوة من المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، وبعنوان «موازنة عام 2024 قاصرة لانهيار متمادٍ». هذه التحوّلات تبدأ بانكماش الاقتصاد من 55 مليار دولار، إلى ما بين 18 مليار دولار و20 مليار دولار بحسب تقديرات المؤسّسات الدولية، أي بنسبة 40%. وفي السياق نفسه،

> 99% من العاملين في القطاع العام يعيشون ضمن هامش خطوط الفقر

تقلّصت الموازنة العامة من 15 مليار دولار إلى 3,5 مليارات دولار، أي 25% مما كانت عليه قبل 4 و5 سنوات. ولبنان في حالة تضخّم تراكمي منذ عام 2018 انعكس تضاعفاً في مؤشّر الأسعار بنحو 48 مرة، أي 4800%، وضمنه تضاعف مؤشّر الغذاء «الذي يعتبر المؤشر ذا الحساسية الأعلى لتفحّص أوضاع الفقر والفقراء» نحو 56 مرّة، فيما تضاعف سعر الدولار مقابل الليرة نحو 60 مرة.

هكذا يبدو واضحاً لحمدان، أن «الادّعاء بأن موازنة 2024 هي بصفر عجز هو مجرّد وهم. «بداية ليس هناك قطع حساب. ومن غير الممكن معرفة ما حصل في نهاية عام 2024، ما دام ليس لدينا قطع حساب عن السنوات الماضية، وعن حسابات نهاية عام 2023». ثم فصّل حمدان الإيرادات في الموازنة قائلاً: «الإيرادات هي 3,45 مليارات دولار. و80% هي إيرادات ضريبية، مباشرة أو غير مباشرة. و20% هي إيرادات مختلفة بما فيها تحويلات تأتي من مؤسسات عامة»، ويتبيّن لحمدان بعد معاينة أرقام الإيرادات، أنّ 80% من الإيرادات الضريبية تتأتّى من ضرائب ورسوم غير مباشرة، ما يعني أنها تطال كل الناس، ومنها 33% تأتي من ضريبة القيمة المضافة، و11% هي عبارة عن رسوم جمركية (تصيب السلع المستوردة)، ورسوم عقارية 9,7% (تسجيل عقارات). لذا ما قيل إنه لم يكن هناك ضرائب ورسوم جديدة، هو وهم كاذب أيضاً، إذ يعتقد حمدان أن «الزيادة في بنود نص الموازنة، ورد صراحة أن هذه الزيادات تتراوح بين 10 أضعاف و46 ضعفاً، وأنها في حالات نادرة تصل إلى 60 ضعفاً، ما يعني أنهم طبّقوا ارتفاع سعر الدولار نحو 60 مرة في حالات معينة». بل تبيّن أنه جرى تضخيم الإيرادات أيضاً «مثل توقعات الضرائب التي ستحصّل من مخالفات الأملاك البحرية».

(مروان بو حيدر)

على ضفّة النفقات، يرى حمدان، أنه من اللافت أن يكون نصف الإنفاق «يصبّ على أكلاف الأجور ومخصّصاتها، أي كل ما له علاقة بالتقديمات الاجتماعية المرافقة للأجر وتعويضات نهاية الخدمة والصحة والتعليم وكلفة موظفي الدولة المؤمنين لدى الضمان». واعتقد أنهم من الاحتياط سيغطون تصحيح الأجور». ولكن لفت إلى أنّ «التعديلات كلها التي وردت لا تعتبر بمنزلة تصحيح للأجور ورواتب العاملين في القطاع العام كونها لا تدخل في صلب الراتب، وبالتالي لا تدخل في حساب تعويضات نهاية الخدمة أو المعاش التقاعدي، وهذا يبقي سيف القهر والظلم واوجه عدم اليقين حول المستقبل المعيشي للناس مسلّطاً على كل العاملين في القطاع العام». فالزيادة على الرواتب لم تحصل بشكل عادل، بل «تضمّنت قرارات الحكومة أوجه تمييز واضحة بين فئات العاملين في القطاع العام، ما يعكس درجة التخبّط والاستنسابية والعشوائية في تعاطي الحكم مع قضية بالغة الأهمية مثّل قضية الأجور. مثلاً، الدعم الإضافي المقدّم بالدولار، يتفاوت بحسب الفئات الوظيفية، وتعويضات النقل تتفاوت، فهي 9 ملايين ليرة لعموم العاملين في القطاع العام، أي 450 ألفاً يومياً، ولكن لا تنطبق على الموظفين الإداريين الذين مُنحوا أكثر من هذا المبلغ عن طريق بدعة تنكات البنزين. وتجب الإشارة إلى أنّ من يأخذ 16 تنكة مثلاً، قيمتها 24 مليون ليرة، وهذا يعتبر راتباً كاملاً». ومن عوامل التمييز أيضاً «استحداث بدعة بدل المثابرة التي تُمنح لموظفي الإدارة».

واشار حمدان إلى أنّ «نحو 340 ألف عامل في الخدمة، بالإضافة إلى المتقاعدين، يحصلون على تسعة أضعاف الراتب الأساسي، بزيادة راتبين لموظفي الخدمة وثلاثة للمتقاعدين، وذلك ربما للحدّ من حراك العسكر في الشارع. وفي الوقت نفسه إقرار زيادات (انتقائية)، كما أسموها، للضباط المتقاعدين من رتبة عميد وما فوق. بشكل عام، أصبح الحدّ الأدنى لراتب المتقاعد العسكري أو المدني 230 دولاراً من دون النقل، ويرتفع إلى 900 دولار لموظفي وضباط الفئة الأولى». واشار حمدان إلى أنّ «99% من العاملين في القطاع العام يعيشون ضمن هامش خطوط الفقر، ما بين الخط الأدنى والأعلى للفقر، لأن الأسر تحتاج لتعيش في مستوى الكفاف، أي مستوى عدم الموت، نحو 450 دولاراً، والخط الأعلى 930 دولاراً». وختم حمدان: «في أفضل السيناريوهات لما سيصدر في الجريدة الرسمية عن الأجور سيكون تقريباً العاملين بأجر في القطاع العام مع تطبيق كل هذه الزيادات عند 20% أو 25% من قوتهم الشرائية قبل الانهيار. واخطر ما قد ينتج من هذا الاقتصاد العميق عبر احتكار القيمة هو هجرة ما تبقّى من كوادر في القطاع العام إلى القطاع الخاص أو إلى الخارج».

15% نسبة الزيادة على أسعار المواد الغذائية

الأسعار نار بذريعة «البحر الأحمر»

فؤاد يزبك

على أبواب شهر رمضان، ثمّة كلمتان تختصران حال الناس في نقاط بيع المواد الغذائية: «الأسعار نار». فمنذ بداية العدوان على غزة وما أنتجته من اضطراب في سلاسل التوريد عبر البحر الأحمر، لم يترك التجار الفرصة تفوتهم لاستغلال الوضع الناشئ وتحقيق مزيد من الأرباح. وها هم اليوم يهدّدون بموجة جديدة من ارتفاع الأسعار بما بين 2% و15% بذريعة شحن البضائع عبر رأس الرجاء الصالح في أفريقيا بدلاً من المرور عبر باب المندب، علماً أن حصّة هذه الكلفة من حجم الشحنات تكاد تكون لا تُذكر، إنما بات واضحاً أنّ رفع الأسعار لغايات الربحية هو نمط متبع لدى التجّار قبل الاضطرابات وبعدها. فخلال 2023 ارتفعت أسعار المواد الغذائية، وفقاً لمؤشرات البنك الدولي، بنسبة 220% وهي ثاني أكبر نسبة تضخّم عالمياً قبل فنزويلا التي سجّلت 173%. وخلال شهر كانون الثاني، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة تراوح بين 7 و13%، بحسب تقرير برنامج الأغذية العالمية.

من وجهة نظر المستوردين، فإن الزيادة في السعر مبرّرة؛ إذ إنّ استخدام طرق الشحن الأطول بسبب الاضطرابات في البحر الأحمر المرتبطة بالعدوان الصهيوني على غزة، أدّت إلى ارتفاع أكلاف الشحن والتأمين على المستوعبات. وبحسب رئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية هاني بحصلي، فإن كلفة المستوعب (الكونتينر) زادت من ألفي دولار إلى 5 آلاف دولار، وهو ما سينعكس على السعر النهائي للبضائع المستوردة بين 2% و15%. ويشير بحصلي إلى أنهم حذّروا من هذه الزيادات قبل شهرين، بمعنى أن جمعية المستوردين «ليست مسؤولة عن أيّ ارتفاع في الأسعار غير مبرّر وخصوصاً السلع التي تأتي عبر طرق بحرية لا اضطرابات فيها مثل البحر المتوسط. بل يقول بحصلي: «نحن لسنا مسؤولين عن الأزمة ولا سلطة قرار لدينا، بل نتزوّد وزارة الاقتصاد بالمعلومات، والأخيرة هي المسؤولة».

التفاوت في نسب الزيادة على أسعار المواد الغذائية، مرتبط بالأصناف المستوردة وأكلاف الشحن. يقدّم بحصلي مثلاً، عن سعر مستوعب الأرز البالغ 20 ألف دولار «الذي يعدّ من البضائع الرخيصة، إذ يراوح سعر الكيلوغرام بين 70سنتاً إلى دولار ونصف سنت، وبالتالي فإن زيادة بقيمة ألفي دولار على المستوعب، تنعكس زيادة على سعر المستهلك بنسبة 5% على الكيلوغرام. من جهة أخرى، مستوعب التونا أغلى بكثير، وتصل قيمته إلى 100 ألف دولار، والزيادة الثابتة في كلفة الشحن لن تزيد أكثر من 2% على سعر العلبة الواحدة.

مشهد الزيادة على الأسعار واضح لدى وزارة الاقتصاد. فمع بدء الاضطرابات في منطقة البحر الأحمر قامت بجولة على المستوردين، وتبيّن أنّ كلفة الاستيراد من منطقة شرق آسيا أصبحت أعلى بسبب التغيير في مسار السفن وارتفاع سعر التأمين، وفقاً للمدير العام في وزارة الاقتصاد محمد أبو حيدر. إنما يعتقد أبو حيدر أنّ «نسب الارتفاع يجب ألّا تتخطى 8% بحسب فواتير الشحن»، مشيراً إلى أنه من قبل بداية شهر الصوم «تقوم وزارة الاقتصاد بمراقبة أسعار 50 سلعة أساسية، وسلاسل التوريد الداخلية من المستورد إلى السوبر ماركت، وذلك لسحب ذريعة أي رفع عشوائي في الأسعار». وهذا ما يتيح للوزارة معرفة أن «بعض التجّار يستوردون ارتفاعات غير مبرّرة «ستقوم الوزارة بتسطير محاضر وإرسالها إلى القضاء». ولا ينفي أبو حيدر «وجود تجار يمنون النفس برفع الأسعار وتحصيل أرباح إضافية في الأيام المقبلة».

> أبو حيدر: الارتفاع يجب ألّا يتخطى 8% ربطاً بفواتير الشحن

بضائع تأتي عبر طرق لا تمرّ عبر البحر الأحمر مثل استيراد الزيت من تركيا». لذا، في حال تسجيل

رفع الحدّ الادنى للأجور ضروري لتحريك دورة الاستهلاك (هيثم الموسوي)

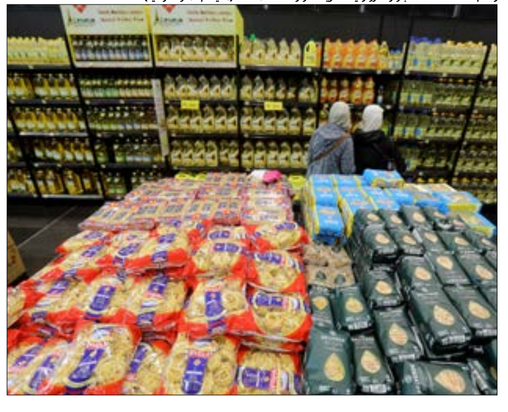

الملاّت أن بائعي السلع النهائيين، أي السوبرماركت، يقولون كلاماً مغايراً لكلام المستوردين. يؤكد عدد من أصحاب السوبر ماركت الذين التقتهم «الأخبار»، أنّ الغلاء أمر واقع لا مهرب منه حتى لو تم قمع الحرب على غزة، والسبب في رأي أحدهم أن «التاجر لن يتخلى عن ليرة واحدة من أرباحه»، أي إنه سيعكس أيّ كلفة على السعر، وخصوصاً تلك التي الزمتهم بها إدارة الضمان بالتصريح عن حدّ أدنى لأجور العاملين لا يقل عن 20 مليوناً، مطالبين بأن «تقتصر الزيادة على بدلات النقل فقط، لأن أيّ زيادة على الأجر تساوي تغييراً في تعويضات نهاية الخدمة للعمال، في حين لا تدخل بدلات النقل في صلب الأجر». إزاء هذه الكلفة التي اعتبرها بعض أصحاب السوبرماركت كلفة إضافية يجب تحميلها للمستهلك عبر السعر النهائي للسلعة، يقول أحد أصحاب المحال التجارية الكبيرة (رفض الكشف عن اسمه) إنّ «رفع الحدّ الأدنى للأجور ضروري، ودفع 40 مليوناً شهرياً للأجير لا تأثير له على الأسعار، بل ضروري لتحريك الاستهلاك، وأرباح صاحب العمل لن تتأثر بالزيادة، فهو قادر على تغطيتها من فارق سعر صرف الدولار فقط».

إعلانات رسمية

إعلان

يدعو قلم محكمة الاستئناف المدنية في النبطية المُستأنف عليه عبدالله أحمد نعمة المجهول محل الإقامة حالياً الحُضور إليه لاستلام أوراق الدعوى الاستئنافية رقم 475/عقاري/ 2018 المُقامة من المُستأنف هاني عبدالكريم ببطار بموضوع إلغاء اتفاقية، وعليه أن يتخذ محل إقامة ضمن نطاق المحكمة وإلا جاز إبلاغك بواسطة التعليق على إيوان المحكمة وبواسطة رئيس القلم وذلك بخلال عشرين يوماً على النشر.

رئيس القلم
علي إبراهيم

إعلان

يدعو قلم محكمة الاستئناف المدنية في النبطية المُستأنف عليه عبدالله أحمد نعمة الحُضور إليه لاستلام أوراق الدعوى الاستئنافية رقم 75/ عقاري/2019 المُقامة من المُستأنف محمد أحمد قاسم بموضوع إلغاء اتفاقية، وعليه أن يتخذ محل إقامة ضمن نطاق المحكمة وإلا جاز إبلاغك بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة الإعلانات وذلك بخلال عشرين يوماً يلي النشر.

رئيس القلم
علي إبراهيم

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلبت إيمان ترنيني لُموكلها محمد أمين بكري كسباه سند تمليك بدل عن ضائع باسم/محمد أمين بكري كسباه للقسم 6 من العقار 2888 المزرعة العقارية.
للمُعترض مُراجعة الأمانة
خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب بيار يوسف الكوسا سند بدل ضائع للعقار 728/9 عردات.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
إفلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب انطوان منصور فنيانوس سند بدل ضائع للعقار 514 كفردلاقوس.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
إفلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب المُحامي مارون عبد الله شاهين بوكالته عن رجاء نجيب سالم بصفتها أحد ورثة جورج الياس بو شاهين سندي بدل ضائع للعقارين 5089 و5460/2 منطقة أميون العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
إفلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكوره
طلب ساىد رومانوس سعد بوكالته عن مارسال بطرس جلوان بصفته شارياً من أندريه بطرس جلوان سند بدل ضائع للعقار 362 تولا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب بلال حكوم بوكالته عن محمد عبد الحليم علوش بصفته أحد ورثة المرحوم عبد الحليم علي علوش شهادة قيد للعقار 535 مشجة.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
إفلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في عكار

طلبت راميا درويش بوكالتها عن سليمة موسى بصفتها أحد ورثة عمر محمد مرعي شهادة قيد بدل ضائع بحصته بالعقار 589 عين يعقوب.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
إفلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب خضر أحمد كنجو بوكالته عن وليم عطية نقولا عطية سندات تمليك بدل ضائع للعقارات 415 و250 و269 و216 و387 منطقة تلعباس الغربي.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
إفلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب المُحامي إبراهيم رهيف جبور بالوكالة عن روزا نايف موسى بصفتها وكيلة عن الخوري أسعد منصور انطون لبكي بصفته شارياً من كارمن ساسين دبو سند بدل ضائع للعقارين /110/ و/115/ راسكيفا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
امين السجل العقاري
إفلين موسى

استراحة

كلمات متقاطعة 4545

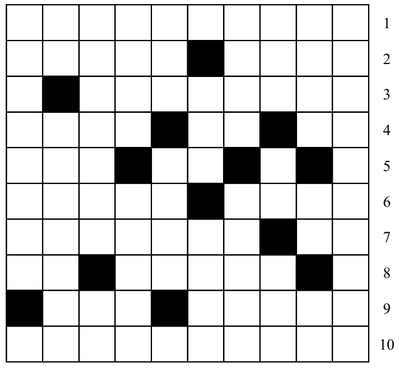

أفقيا

1- مادة حارقة تستعمل في الحروب – 2- مدينة فلسطينية – بخاصم ويجافي – 3- رواية اسبانية الفها سرڤانتس – 4- خاصتي – من الأمراض – خداع وكذب – 5- أرض يابسة – نَسي الأمر – 6- دولة أوروبية – ألقى الشعر بدون تحضير – 7- إشترع القوانين – الأماكن التي تعدّ لتمثيل الروايات – 8- النهار والليل – إبيضّ – 9- مدينة بولونية – ضمير منفصل – 10- وزير خارجية عربي راحل

عمودياً

1- رئيس كوبي راحل – 2- ابن آوى بالعامية – شحذ السكين – للتعريف – 3- بواخر – للتمني – عائلة شاعر مجري راحل – 4- آلة كانت تستقبل المراسلات – نهر أردني – 5- فولاذ – عاصمة البيرو – 6- يكسو جلد الطائر – عائلة موسيقي فرنسي راحل – 7- من فقد عينه – صوّرهم – 8- رئيس كوبي راحل – ذاب الشمع – 9- في الجسم – من أسماء الخمر – 10- رئيس باكستاني راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- جبل عامل – ما – 2- سان جبل – فيل – 3- رب – مخ – كراش – 4- الليمون – مي – 5- الرايخ – 6- شاهين – ال – 7- غربي – إد – بم – 8- وي – يرك – جرو – 9- رحب – قرقماز – 10- الم – أبدية

عمودياً

1- جسر الشغور – 2- بابل – اربحا – 3- لن – لاهب – بل – 4- عجمي – ي ي ي – 5- ايخمان – رق – 6- مل – ول – اكرا – 7- كنراد – قنّ – 8- فر – ال – جدّد – 9- ميامي – براي – 10- الشيخة موزة

4545 sudoku

3				2	9			1
		5	7			2		
	7	9	1			5	4	
4								9
	6			4	7		3	
		7	3			1		
		6			3			7
9		4				3		6
	2			1		9		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4544

3	7	6	4	9	8	1	2	5
9	8	4	5	1	2	7	6	3
5	2	1	3	6	7	9	4	8
7	9	8	2	5	4	3	1	6
4	1	3	9	8	6	2	5	7
6	5	2	1	7	3	8	9	4
8	4	7	6	2	1	5	3	9
1	3	5	7	4	9	6	8	2
2	6	9	8	3	5	4	7	1

مشاهير 4545

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

اقتصادي سويدي (1899-1979). حاز عام 1977 على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية
■ 1+2+3+4+8 = عاصمة عربية ■ 7+6+10+11 = من العملات الآسيوية
■ 5+9 = خاصتي

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: صافيناز كاظم

الإضراب يرفع الأسعار أيضاً

هل يعقل تعطّل التخليص في المرفأ والمطار بسبب عدم تواجد الموظفين؟ يسأل نقيب مستوردي المواد الغذائية هاني بحصلي. مشكلة عمرها 3 سنوات وتحوّلت إلى أمر واقع على الشركات المستوردة، الموظفون المسؤولون في وزارتي الاقتصاد والزراعة لا يكشفون على البضاعة ويسمحون بالتالي بدخولها إلى الأسواق، إذ لا يأتون إلى مراكز عملهم سوى ليومين أسبوعياً، و«عند كل مشكلة يتوقف تخليص البضائع، ويتكبّد المستورد تكاليف أرضية تعود إما لإدارة المرفأ أو للشركة المستوردة»، بحسب بحصلي. ويروي: «في حال وصلت الباخرة يوم الخميس، يستلم المستورد إذن تسليم البضائع يوم الجمعة وتطلب البضائع للكشف، وفي حال وضع المستوعب في باحة الكشف يوم السبت ولم يأتِ الموظف ليوم الثلاثاء، يتكبّد التاجر أكلافاً إضافية، وبدوره يضعها على المستهلك». وختم بحصلي بالإشارة إلى «أنّ عودة الموظفين إلى العمل بعد الإضراب ليست تامة، بل جزئية».

الأخبار
al-akhbar
السبت 9 آذار 2024 العدد 5152

برمجة

برامج اجتماعية وترفيهية ودينية

رمضان تجلّى على القنوات اللبنانية

زكية الديراني

من قال إنّ السباق الرمضاني على القنوات اللبنانية سينحصر في المسلسلات فقط؟ إنّ برمجة شهر الصوم هذا العام مختلفة قليلاً عن باقي السنوات. كما جرت عليه العادة، فإنّ القنوات المحلية تجمّد جميع برامجها مع حلول شهر رمضان وتعرض مكانها باقة من المسلسلات. لكن هذا العام، أفردت القنوات المحلية مساحة لافتة لحزمة برامج اجتماعية وترفيهية ودينية، وأخرى تدور في فلك الطبخ وتحضير سفرة رمضان. هذه الحركة في المشاريع تزيد المنافسة، وتوفّر فرصة للتفاعل مع المشاهد.

في هذا السياق، حضّرت قناة lbci برمجة خاصة بشهر رمضان، ولكن المساحة الكبرى فيها لم تكن للمسلسلات، إذ اكتفت القناة بعرض مسلسلين هما «العربجي 2» (إخراج سيف السبيعي، تأليف عثمان جحى ومؤيّد النابلسي) و«كسر عضم 2» (سيناريو وحوار رند حديد، وإخراج كنان اسكندراني)، وخصصت برمجة ترفيهية واسعة. فقد قررت المحطة التي يديرها بيار الضاهر، تحويل برنامجها الصباحي morningtalk إلى رمضاني بجميع فقراته، وأطلقت عليه عنوان Ramadantalk. لن تكتفي القناة بتلك الخطوة فقط، بل نقلت أيضاً بثّ العمل من الصباح إلى ما بعد الظهر (13:00) تماشياً مع طقوس شهر الصوم. يتضمن البرنامج مجموعة فقرات تُعنى بالطبخ والصحة والجمال، ويتوالى على تقديمه كلّ من: جورج يونس، رهف عبدالله، انيتا سليمان، ساندرا ايوب، مايا ابو الحسن وغيرهم.

إلى جانب البرنامج الصباحي، يطلّ وسام حنا في برنامج مسابقات وترفيه يحمل اسم «أكرم من مين؟»، ولكن توقيت بث العمل سيكون مفاجأة، أي إنّه سينطلق مباشرة مع بداية شهر الصوم. العمل ترفيهي يتلقّى فيه وسام اتصالات المواطنين وتُمنح فيه جوائز نقدية وهدايا متنوعة. على الضفة الأخرى، تحضر قناة «الجديد» بقوّة هذا العام وتخصّص برمجةً رمضانية متنوعة ستضعها على رأس قائمة القنوات المنافسة. لن تتوقف البرمجة عند المسلسلات السورية والمشتركة التي اشترت حقوق بثها، بل ستبثّ باقة من البرامج التي تعوّل عليها. إذ قرّرت القناة التي يديرها تحسين خياط تغيير توقيت برنامجها الصباحي «صباح اليوم» من الصباح إلى ما بعد الظهر، وسيرتدي حلّة رمضان بجميع فقراته. في المقابل، تغوص «الجديد» في عالم الطبخ وقد تعاقدت مع الشيف أنطوان على تقديم برنامج طبخ. لن يترك الشيف اللبناني المعروف بخفّة دمّه، مهامه على «تلفزيون لبنان»، بل سيطلّ بالتوازي على «الجديد». في برنامجه الجديد الذي لم يكشف بعد عن اسمه، يستقبل الشيف أنطوان مجموعة ضيوف من مختلف المجالات، ويحضّر سفرات رمضان مع «رشّة» من الفكاهة وحس الدعابة التي اشتهر بها. ومن المتوقع أن تعلن «الجديد» عن برمجتها في الساعات القليلة المقبلة، بسهرة سيقدمها نيشان ويشرح فيها تفاصيل البرمجة الرمضانية.

في السياق نفسه، تخصص قناة nbn برمجة رمضانية خجولة، تتضمن مجموعة مشاريع أبرزها برنامج الطبخ «صحتين وهنا» الذي يقدّم وصفات طبخ. من جانبها، تطل رابعة الزيات على قناة «الآن» الإماراتية في برنامج يحمل اسم «عراحتك مع رابعة». يتألف العمل من أربع حلقات فقط، وتستضيف المقدمة اللبنانية في كل حلقة نجماً معروفاً، ويدور الحوار بينهما بأسلوب سهل، وكأن الضيف ومحاورته في جلسة صراحة. على الضفة الأخرى، حجز رامز جلال مكاناً له على خريطة برامج المقالب على شبكة mbc وتطبيق «شاهد» المنضوي تحتها، بعمل يحمل اسم «رامز جاب من الآخر». كما جرت عليه العادة، لن يُكشف عن طبيعة المشروع إلا في الحلقة الأولى منه.

يقدم الشيف انطوان برنامج طبخ على «الجديد»

مفكرة

منى نحلة على قلق...

يشكّل العنصر البشري حالة ثابتة في لوحات التشكيلية اللبنانية منى نحلة (الصورة) التي تقيم المعارض منذ عام 1994. شخوص تُفصح عن حالاتها النفسية على مساحة اللوحة التي تتنوّع بين التعبيرية حيناً والانطباعية أحياناً والمزج بينهما، إلى جانب السماكات اللونية ولعبة الظلّ والضوء. خلال السنوات الماضية، مرّت البشرية، وخصوصاً لبنان، بلحظات ومحطّات مفصلية من فيروس كورونا والأوبئة إلى الحروب والأزمات الاقتصادية والمعيشية، ما يضعها أمام المجهول. تحت عنوان «وقائع موازية» الذي يقارب كل هذه المواضيع وتأثيرها على البشر، تقيم الفنانة معرضاً يستمرّ حتى الثاني من نيسان (أبريل) في Maya Art Space في وسط بيروت.

«وقائع موازية»: حتى الثاني من نيسان (أبريل) ـ Maya Art Space (وسط بيروت) ـ للاستعلام: 76/833113

تيم ماكينتوش سميث على خُطى ابن بطوطة

«تاريخ الرحّالة العرب» عنوان ندوة يقيمها المؤرّخ والأديب والرحّالة البريطاني المعاصر تيم ماكينتوش سميث (1961/ الصورة) في «الجامعة الأميركية في بيروت». أقام سميث في اليمن على مدى ثلاثين عاماً، وأصدر عدداً من الكتب حول أحد أقدم مراكز الحضارة في العالم من بينها «اليمن: رحلات في قاموس لاند» (1997) و«اليمن: الجزيرة العربية المجهولة» (2000). إلى ذلك، هو يعدّ أحد أبرز المتخصصين في الرحّالة المغربي الشهير ابن بطوطة (1304 - 1378)، إذ نشر ثلاثية تروي رحلاته تمثّل في «المقدّمة». كما كتب حول المرمر، واللبان، وقصص إم آر جيمس، وتاريخ المظلات.

في عام 2020، أصدر «العرب: 3000 عام من تاريخ الشعوب والقبائل والإمبراطوريّات» (منشورات «جامعة ييل») الذي يراوغ الرواية الرسميّة لتاريخ شامل للعرب من دون أن يقطع معها تماماً. الكتاب سيغدو بلا شك مرجعاً ليس للباحثين المتخصصين فقط، بل أيضاً للقارئ المعاصر المهتمّ لأنّه يشكّل أيضاً دليل سفر إلى ماضي منطقة في اشتباك حضاري دائم مع إمبراطوريّات التاريخ المتعاقبة.

«تاريخ الرحّالة العرب»: الإثنين 11 آذار (مارس) ـ الساعة الثانية بعد الظهر ـ قاعة «الويست هول ـ أوديتوريوم B» (الجامعة الأميركية في بيروت)

أيها اللبنانيون هيّا إلى المتحف الوطني

يحتوي «متحف بيروت الوطني» (افتُتح عام 1942) على 100 ألف قطعة، معظمها آثار وموجودات من العصور الوسطى من الحفريات التي اضطلعت بها «المديرية العامة للآثار»، فيما يُعرض نحو 1300 قطعة، تبدأ من عصور ما قبل التاريخ وفترة المماليك في العصور الوسطى، وتنتهي بالعصر العثماني.

زيارة استثنائية إلى «متحف بيروت الوطني» ستأخذنا إليها المديرة العامة لـ «الهيئة العامة للمتاحف» آن ماري مايلا عفيش. على مدى ساعتين، ستتولّى عفيش تعريف الزائر بأهمية وخصوصية معروضات المتحف الشاهد على مختلف المراحل التي مرّ بها لبنان.

زيارة «متحف بيروت الوطني»: السبت 23 آذار (مارس) ـ الساعة الحادية عشرة صباحاً ـ
لحجز الأماكن: 78/959670

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

السبت 9 آذار 2023 العدد 5152
www.al-akhbar.com

الأخبار
al-akhbar

ملحق خاص

دليلك ليالي رمضان 2024

كريم عبد العزيز في مسلسل «الحشاشين» (إخراج بيتر ميمي) الذي يفترض ان يثير الجدل في السباق الرمضاني

المسلسلات المشتركة «نجمة» الموسم... والـروس أيضاً!

للمرة الاولى منذ سنوات طويلة، تغيب الدراما اللبنانية عن المنافسة في شهر الصوم. الحرب على غزة والمعارك الدائرة في جنوب لبنان بين المقاومين والقوات الإسرائيلية، وانشغال المواطن بالأخبار السياسية منذ خمسة أشهر، أدّت إلى غياب الصناعة الدرامية المحلّية لمصلحة تلك المشتركة. يمكن القول إنّ رمضان 2024 يتّسم بطغيان هذه الأعمال مع تسجيل ثنائيات جديدة ودخول منافس على خطّ منصات البثّ التدفقي

زكية الديراني

نادين نجيم في مشهد من مسلسل «2024»

أرخت الحرب الإبادية، التي تشنّها إسرائيل على قطاع غزة منذ خمسة أشهر، بظلالها على المشهد الدرامي الرمضاني هذه السنة، ما أدّى إلى غياب شبه كامل للدراما اللبنانية. في المقابل، رسّخت الدراما المشتركة حضورها باعتبارها الوجبة الأساسية والأكثر دسامة في رمضان، لأنها تجمع باقة من النجوم المعروفين القادرين على التسويق وجذب الانتباه، إلى جانب اختراعها «كوبلات» جديدة تناسب قصص الحبّ والأكشن والقضايا الاجتماعية التي تطرحها.

على مائدة شهر الصوم، سنكون على موعد مع أربعة مسلسلات مشتركة تتقاسمها مجموعة من الممثلين السوريين واللبنانيين، صوّرت جميعها في بيروت وبعض المناطق المحيطة بالعاصمة. اللافت في السباق المرتقب أنّ أربعة ممثلين سوريين سيقفون إلى جانب أربع ممثلات لبنانيات في أولى تجاربهم معاً في الدراما المشتركة. أربعة «كوبلات» ستولد على الساحة قريباً، في خطوة ستحسم مسألة تكرار هذا التعاون أو إسقاطه. خلطت شركات الإنتاج أوراق اللاعبين الأساسيين لديها، وقرّرت استحداث ثنائيات جديدة. لكنها في المقابل، جمّدت تعاونها مع مجموعة من النجوم السوريين على رأسهم قصي خولي الذي ترك شركة «صباح إخوان» بعدما لعب العام الماضي بطولة مسلسل «وأخيراً» (كتابة وإخراج أسامة مسالة تكرار هذا التعاون أو إسقاطه. خلطت شركات الإنتاج أوراق اللاعبين الأساسيين لديها، وقرّرت استحداث ثنائيات جديدة. لكنها في المقابل، جمّدت تعاونها مع مجموعة من النجوم السوريين على رأسهم قصي خولي الذي ترك شركة «صباح إخوان» بعدما لعب العام الماضي بطولة مسلسل «وأخيراً» (كتابة وإخراج وتأليف مازن طه ونور شيشكلي) الذي عرض أخيراً على تطبيق «شاهد»، وسيطلّ قريباً في تجربة جديدة في شهر الصوم. كذلك، في المقابل، تبرز أسماء أخرى في الدراما الرمضانية المنتظرة، على رأسها مهيار خضور. التحق الممثل السوري بقافلة نجوم شركة «إيغل فيلمز»، بداية مع مسلسل «عرابة بيروت» (إخراج فيليب أسمر وتأليف مازن طه ونور شيشكلي) الذي عرض أخيراً على تطبيق «شاهد»، وسيطلّ قريباً في تجربة جديدة في شهر الصوم. كذلك،

عابد فهد وندى ابو فرحان في مشهد من مسلسل «نقطة إنتهى»

Yango منافس جديد على الساحة

إلى جانب القنوات العربية واللبنانية التي تتقاسم عرض المسلسلات المشتركة، دخل على الساحة تطبيق Yango الروسي الذي يتّخذ من الإمارات العربية المتحدة مقراً له، معلناً عن بدّ الدراما المشتركة. في هذا السياق، كشف التطبيق عن برمجته لشهر الصوم في احتفاليّة أقيمت في دبي بحضور مجموعة من الممثلين. تتضمّن البرمجة مجموعة مسلسلات مصرية وعربية، إلى جانب المسلسل المشترك «نظرة حب» من بطولة باسل خياط وكارمن بصيبص. كذلك، سيبث التطبيق مسلسل «الحشاشين» (تأليف عبد الرحيم كمال، وإخراج بيتر ميمي، وإنتاج شركة «سينرجي») من بطولة كريم عبد العزيز. كما سيعرض المسلسل المصري «بيت الرفاعي» (تأليف بيتر ميمي وإخراج أحمد نادر جلال) من بطولة أمير كرارة، وميرنا جميل، إلى جانب المسلسل السعودي «سقف الوالد» (إخراج عبدالله العراك) الذي يجمع الممثلين خالد عبدالعزيز، عبدالعزيز المبدل وخيرية أبو لبن وغيرهم.

تلعب الدراما الرمضانية المشتركة دوراً هذا العام في إبراز أسماء ممثلات لبنانيات معروفات، على رأسهن ندى أبو فرحات، وكارمن بصيبص وغيرهما.

وحجزت شركة «صبّاح إخوان» مكاناً على خريطتها الرمضانية لمسلسلين مشتركين: الأوّل «مسلسل 2024» (كتابة بلال شحادات إخراج فيليب أسمر) الذي يجمع نادين نجيم والنجم السوري محمد الأحمد في أول تجاربهما معاً، ومسلسل «النار بالنار» (كتابة رامي كوسا وإخراج محمد عبدالعزيز). من المتوقع أن يكون «2024» بمثابة الموسم الثاني من مسلسل «2020» (كتابة بلال شحادات إخراج فيليب أسمر) الذي عرض في رمضان 2021، وجمع نادين والنجم السوري قصي خولي مع إدخال تغييرات عدة. ففي الموسم الجديد الذي يتألف من 15 حلقة، حلّ محمد الأحمد مكان زميله قصي، لكن الأحداث ستتوالى بخطوطها العريضة مع تعديلات في الأحداث. يروي العمل قصة الرقيب سما (نادين نجيم) التي تحاول الانتقام بعد مقتل شقيقها على يد مافيا تجارة المخدرات، فتجد نفسها فجأة غارقة في حبّ رئيس المافيا. وحسب تريلر الموسم الثاني، ستتواصل عملية الانتقام مع تغيير في قواعدها. إلى جانب نجيم والأحمد، يلعب بطولة «2024» رفيق علي أحمد، كارمن لبس، غابرييل يمين، طوني عيسى، وسام صليبا، تالين أبو رجيلي وغيرهم.

الملاحظ أن «2024» لن يكون ضمن السباق منذ بداية شهر رمضان، بل سيعرض في النصف الثاني منه على شبكة MBC وتطبيق «شاهد» وقناة mtv اللبنانية. هذا الأمر سيكون بمثابة اختبار للعمل، لأن المشاهد سيكون قد تعلّق ببعض الأعمال التي انطلق عرضها في بداية شهر الصوم، فهل ستنجح ثنائية محمد ونادين في جذب ناظريه؟

بعد نجاحه العام الماضي في مسلسل «النار بالنار» (كتابة رامي كوسا وإخراج محمد عبدالعزيز وإنتاج «صباح إخوان»)، يعود عابد فهد في رمضان بمسلسل جديد يحمل اسم «نقطة انتهى» (كتابة فادي حسين وإخراج محمد عبد العزيز). هذه المرّة سيبتعد عن الدراما التي تتناول قضايا شائكة على غرار قضية اللاجئين السوريين في لبنان التي تطرق إليها «النار بالنار»، ليلقي الضوء على قضايا اجتماعية أخفّ وطأة من قضية اللاجئين.

سيشهد «نقطة انتهى» («شاهد» وقناة mtv) الذي صوّر في بيروت، ولادة ثنائية جديدة تجمع عابد فهد والممثلة اللبنانية ندى أبو فرحات، وسيروي حكاية زوجين صيدليين هما فارس (عابد فهد) وكرمى (ندى أبو فرحات) اللذين يعيشان حياة طبيعية، قبل أن يرتكب فارس خطأ يورّطه في عدد من المشكلات. يشارك في بطولة العمل عادل كرم، أنس طيارة، خالد السيد، جورج شلهوب، باريت قطريب، رولا بحسون، ميرنا المير، تيم عزيز.

من جانبها، تحضر شركة «إيغل فيلمز» في رمضان بمسلسل واحد مشترك هو «ع أمل» (كتابة نادين جابر وإخراج رامي حنا . «شاهد» وقناة mtv) الذي يجمع ماغي بو غصن، وبديع أبو شقرا، وعمار شلق والممثل السوري مهيار خضور. المسلسل اجتماعي يدور حول قصص وتابوهات اجتماعية، وتشارك فيه أيضاً الممثلة كارول عبود التي تطلّ بدور فتاة تدعى ضحى. وسيكون المسلسل تحت الأضواء لأنه يجمع ممثلين لبنانيين معروفين سيقفون أمام كاميرا المخرج السوري المعروف رامي حنّا.

في السياق نفسه، تعود شركة «إيبلا الدولية» لصاحبها المنتج السوري هلال أرناؤوط، إلى الدراما المشتركة عبر مسلسل «نظرة حب» (إخراج حسام علي وتأليف رافي وهبي) الذي يجمع باسل خياط وكارمن بصيبص وغيرهما. اللافت أن العمل لن يعرض على تطبيق «شاهد»، بل على تطبيق yango الروسي وقناة «الجديد» اللبنانية. أمر يطرح علامات استفهام حول توسّع المنافسة بين التطبيقات، وخصوصاً أنّ شهر رمضان سيشهد ولادة Yango المتوقع أن ينافس باقي التطبيقات المعروفة على رأسها «شاهد» السعودي.

يروي «نظرة حبّ» قصة حبّ وسط مشكلات اجتماعية وصراعات الطبقات السياسية الحاكمة في لبنان. سيكون العمل تحت الأضواء، لأنّه يشهد أيضاً ولادة ثنائية جديدة بين باسل وكارمن، في أولى تجاربهما معاً أمام الكاميرا. المسلسل بمثابة اختبار للنجم السوري الذي تراجعت شعبيته في المدة الأخيرة، بعدما شارك أخيراً في مسلسل «الثمن» (مقتبس عن فورما تركي) إلى جانب الممثلة رزان جمال.

باختصار، تحضر المسلسلات المشتركة بقوة على قناتَي «الجديد» و MTV اللبنانيتين، بينما تغيب عن قناة LBCI التي فضّلت تقليص الميزانية المالية لخريطتها الرمضانية، والاكتفاء بعرض مسلسلين سوريين.

> **تعرض الأعمال على «الجديد» و mtv فيما تكتفي lbci بعرض مسلسلين سوريين**

الدراما اللبنانية صائمة: الحالة تعبانة يا ليلى

للمرة الأولى منذ سنوات طويلة، تغيب الدراما اللبنانية تماماً عن البرمجة الرمضانية. تصوم الشاشات عن المشاريع المحلية، لتبدّ مكانها المسلسلات المشتركة، أسباب عدة تكمن وراء هذا الغياب. أوّلها الأزمة الاقتصادية التي يعانيها لبنان منذ عام 2019 وأدّت إلى ارتفاع سعر الدولار مقابل الليرة اللبنانية، وبالتالي تقليص الإنتاجات. لكن السبب الأساسي هذا العام، كان العدوان الإسرائيلي على غزة المستمرّ منذ خمسة أشهر وامتداد المعارك إلى جنوب لبنان. إذ إنّ عدم الاستقرار الأمني انعكس سلباً على الفنّ عموماً، والمزاج العام مشغول بالحرب والإبادة الجارية في القطاع. أمر أجبر المنتجين على عدم المغامرة بأيّ مسلسل لبناني قد يتعرّض لعرقلة في التصوير والتسويق.

في هذا السياق، كان لافتاً تراجع الإنتاج اللبناني في السنوات الأخيرة، إلا أنّ هذا العام شهد غياباً كلياً عن الخريطة. باستثناء المسلسل اللبناني «درجة درجة» (كتابة مايا سعيد وإخراج مارك سلامة وإنتاج «روتانا» ـ قناة lbci الفضائية) الذي يجمع كلاً من الممثل المصري أيمن قيسوني، وزوجته اللبنانية نسرين زريق، وطارق تميم وغيرهم. العمل الذي صوّر في الخريف الماضي، يدور في إطار لايت كوميدي حول زوجين يقرّران العيش في بيروت فتصادفهما مواقف ساخرة. كان من المتوقع أن يعرض المسلسل في برمجة الشتاء، لكن الأوضاع الراهنة أجّلت بثه.

من جهتها، عدلت قناة lbci عن عرض مسلسل «سرّ وقدر» (كتابة فيفيان انطونيوس، وإخراج كارولين ميلان وإنتاج إيلي معلوف) في شهر رمضان، وهو آخر الأعمال التي لعب بطولتها الممثل اللبناني الراحل فادي إبراهيم (1956 ـ 2024). قبل أن يدخل إلى المستشفى لتلقي العلاج إثر تدهور وضعه الصحي، ووفاته جراء مضاعفات داء السكري. امتنعت شاشة بيار الضاهر عن بث «سرّ وقدر» في اللحظات الأخيرة، تخوّفاً من عدم تحقيق العمل أيّ مشاهدة عالية في ظلّ المنافسة الرمضانية المحتدمة والمحصورة بالمسلسلات المشتركة، على أن تعرض من جانبها، لن تعرض قناة «الجديد» أيّ مسلسلات لبنانية، بل دخلت السباق من باب المشاريع المشتركة على رأسها مسلسل «تاج» (تأليف عمر أبو سعدة وإخراج سامر البرقاوي) للنجمين السوريين تيم حسن وبسام كوسا، «نظرة حب» (إخراج حسام علي وتأليف رافي وهبي) الذي يجمع باسل خياط وكارمن بصيبص وغيرهما. هكذا، خرجت المحطة عن خطّها الرمضاني المتعارف عليه، وغابت للمرة الأولى المسلسلات اللبنانية عن خريطتها الرمضانية، وخصوصاً أنّ القناة تتعاون سنوياً مع المنتج مروان حداد صاحب شركة «مروى غروب»، لكنه لم يصوّر أيّ مسلسل في الأشهر القليلة الماضية.

على الضفة نفسها، تغيب قناة «المنار» عن الإنتاجات اللبنانية الخاصة بشهر الصوم بعدما كان حضورها بمثابة غرف لدى الشاشة اللبنانية، وقرّرت مواصلة بث الأخبار السياسية من فلسطين وجنوب لبنان، بينما ستكتفي بعرض مجموعة خجولة من الدراما العربية والسورية. هذا القرار اتخذته «المنار» في بداية العدوان على غزة، لأنّ الأعين متوجّهة حالياً إلى الإبادة التي تحصل في غزة ولا مجال لأي شكل من أشكال الترفيه بالنسبة إلى القناة. زك.

طارق تميم وايمن القيسوني في مشهد من «درجة درجة»

منصّات الستريمينغ سرقت نجوم الخليج

نادين كنعان

السنة الماضية، انعكست الفورة الفنية التي يشهدها الخليج على صناعة المسلسلات أيضاً، ما أفرز عشرات الأعمال المنوّعة التي نافست المسلسلات المشتركة والمصرية. لكن يبدو أنّ موسم 2024 لن يكون بالزخم نفسه، نظراً إلى انشغال صنّاع الدراما والجهات المنتجة بالأعمال المخصّصة لمنصات البثّ التدفّقي المكرّسة أو الوليدة في المنطقة. هكذا، يتابع الجمهور مجموعة من المسلسلات الكوميدية والاجتماعية والدرامية، في ظلّ غياب النصوص التي تطرح مواضيع إشكالية ودسمة يحمل بعضها رسائل سياسية واضحة برزت في الأعوام الفائتة، ولا سيّما في إنتاجات على شاكلة سلسلة «طاش ما طاش» الشهيرة و«العاصوف» لناصر القصبي الغائب حالياً. ومن أهم الغائبين هذه السنة أيضاً، حياة الفهد التي اعتذرت عن عدم المشاركة بسبب أزمة صحية، وكذلك النجمة الكويتية سعاد العبد الله. مع ذلك، تسعى الدراما الخليجية إلى احتلال مكانة في السباق الدرامي خلال شهر الصوم رغم كلّ المتغيّرات.

تقود mbc وتطبيقُ «شاهد» المنضوي تحت مظلّتها عملية تسويق هذه المشاريع، في ظلّ مواصلة الترويج للسعودية ولفورتها الفنية والاجتماعية والسياحية.

ضمن أجواء رومانسية، ترصد الدراما الاجتماعية «من كثر حبي لك» (كتابة نور البدري، وإخراج حسين الحليبي ـ «mbc دراما»)، موضوع الزواج عن حب الذي ينتهي بالفشل، نظراً إلى اصطدام الزوجين بحقائق يكتشفانها بعد الارتباط، ما يؤدي إلى الطلاق. وإلى جانب الخطوط الدرامية، يبرز خط كوميدي خفيف مع الممثل والمنتج باسم عبد الأمير في مشاهده مع الممثلة السعودية فوز العبدالله. يضمّ العمل كذلك كوكبة من نجوم الدراما الكويتية والخليجية منهم إبراهيم الحربي، وباسم عبد الأمير، وحمد العماني، وخالد الشاعر، ونور الشيخ، وأحمد النجار، فاطمة الطباخ، وشوق الهادي.

«بس عبد الملك» (تأليف محمد خالد النشمي، وإخراج مناف عبدال ـ «mbc دراما»)، هو العمل الذي يطل عبره سعد فرج وحسين المهدي وليالي دهراب وآخرين، لتقديم حكاية عائلية يتحكم العنف الأسري في مفاصل حياة أفرادها، وبالتوازي، يطرح «ملفات منسية» (تأليف محمد خالد النشمي، وإخراج مناف عبدال ـ «mbc دراما») حكاية عمارة قديمة في أحد الأحياء الهادئة في الكويت، تسكنها عائلات مختلفة يجمعها شيء واحد هو مخالفة القانون.

وعبر mbc1، تطلّ هدى حسين، وماجد المصري، ونور الغندور، وأيتن عامر، وفاطمة الصفي في المسلسل الاجتماعي «زوجة واحدة لا تكفي» (كتابة هبة مشاري حمادة، وإخراج علي العلي). عائلة رشيد وهيلة تبدو مثالية ظاهرياً، إذ يمتلكان مدرسة ولديهما ثلاث بنات، ولكن كمية الفضائح والأسرار داخل تلك العائلة لا يمكن توقّعها! «خيوط المعازيب» (إخراج مناف عبدال)، من المسلسلات الأبرز على القناة نفسها. في مدة الستينيات في قلب مدينة الإحساء السعودية حيث ازدهر عالم صناعة البشوت، تدور القصة في ظل علاقات اجتماعية متنوّعة وقصص إنسانية مؤثرة، تخالطها المؤامرات والمشكلات. يتصدّر قائمة الأبطال عبد المحسن النمر، إلى جانب إبراهيم الحساوي، ومريم حسين، وفيصل الدوخي، وريم ارحمة، وسمير الناصر، وسعيد قريش، علي الشهابي، وآخرون. وللكوميديا على mbc1 حصة أيضاً، وتحديداً عبر «جاك العلم» (تأليف أماني السليمي وزايد الرويس، وإخراج عبد الله العرال)، و«الخطة باء» (إخراج منير الزعبي)، والموسم الثالث من «سكة سفر» (إخراج دافيد أرويان)...

أما «شبكة أبوظبي للإعلام»، فاعلنت عن مسلسلات تحاكي بمضمونها مواضيع اجتماعية وتاريخية وبوليسية وتراثية وبدوية، بما فيها سبعة حصرية. تحت شعار «هل هلالك أبوظبي دارك»، سيكون مشاهدو «أبوظبي» ومستخدمو تطبيق ADtv على موعد مع إنتاجات تشارك فيها مجموعة من أبرز نجوم الخليج والعالم العربي، بما فيها المسلسلان اللذان يعتبران من أبرز الإنتاجات المحلية الإماراتية الضخمة، هما: «اليوم» (تأليف عماد الدين الحكيم، وإخراج الأسعد الوسلاتي) الذي يروي قصة بحار إماراتي يخوض رحلة حافلة بالطموح والصراع والأمل من بطولة عمر الملا ومنصور الفيلي، و«خطاف» (تأليف محمد خميس، وإخراج علي مصطفى) الذي يضيء على قصة شاب إماراتي يطمح ليكون بطلاً عالمياً في عالم الرياضات القتالية المختلفة. في حين يتناول العمل الاجتماعي الخليجي «بعد غيابك عني» (تأليف علياء الكاظمي، وإخراج سائد الهواري ـ «الإمارات»، وADtv) من بطولة إلهام الفضالة وتركي اليوسف تأثير الماضي على الحاضر وتناقضات النفس البشرية والعلاقات الاجتماعية.

ويمكن للراغبين متابعة «الجذوع» (تأليف جمال الصقر، وإخراج تامر إسحاق) عبر قناة «الإمارات». إنّه مسلسل تراثي مقتبس عن الأسطورة الشعبية الخليجية «بودرايه»، الذي يمنع الناس من دخول البحر كلما زاد الظلم بينهم. وهو من بطولة حبيب غلوم، وهيفاء حسين، وإبراهيم الحساوي، وجمعان الرويعي، وشيماء سبت... أما «رمادي» (تأليف علي دوحان، وإخراج أحمد شفيق . SBC، و«شاهد»)، فيرصد المشكلات التي تلاحق الأمّ المتسلطة والأنانية «شمة»، وبناتها الثلاث.

تطل هدى حسين في مسلسل «زوجة واحدة لا تكفي»

اكثر من عشرين مسلسلاً سوريّاً ستُعرض هذا الموسم. ولكن الحقيقة تشي بغير ذلك. فباهظ الاعمال، اي «تاج»، أنتج بمال mbc، عدا اعمال مشتركة تتولّى إنتاجها شركات لبنانية. ومسلسلات كاسدة من موسم سابق واخرى صناعة «تايوانية».
هذا الموسم إعلان صريح على انتهاء حلم تحوّل الدراما في سوريا إلى صناعة، او ربما دخولها في موت سريري، تماماً كما ماتت مفاصل البلاد بعد حرب طويلة وحصار اقتصادي، وعقوبات خانقة. السبب في ما نقوله انّ عدد الاعمال المنتجة محلياً بمال سوري لا تتجاوز اصابع اليد الواحدة، علماً أنّها تنضوي في موضوعاتها على حالة من الادّعاء وتزييف الواقع، كما تجنح نحو صراعات غريبة على ميراث ضائع وهواجس لا تعني المشاهد السوري اصلاً، وتشوبها المبالغة بقصد تسوّل الجماهيرية الآنية وتكريس مطلق لمفهوم الاستهلاك. ما يحتاجه الجمهور السوري واضح: اعمال لا تدير ظهرها للآلام الناس واوجاعهم وقضاياهم الصغرى! إذ لن يفيد ان نشاهد «اولاد بديعة» وهم يتقاتلون على الميراث، ولا بطولات «عبدو العربجي» الفانتازية، ولا ذكريات الراقصات المتقاعدات في «الصديقات»، بينما يصطفّ الناس بالطوابير لتحصيل المازوت والغاز والخبز ووسائل النقل. نقرا اثناء كتابة هذه السطور عن اب قتل ابناءه وانتحر في ريف دمشق، لأنه لم يجد سبيلاً للعيش في البلد. باختصار، موسمٌ دراميٌّ لا يتخّذ من هذا الرجل مثالاً لنسج قضّته وتقديمها إلى الناس لا يعوّل عليه!

إعداد **وسام كنعان**

من عوالم الراقصات إلى السجن السياسي
الدراما السورية «تناضل» على جبهات عدة

بات السعي المحموم وراء «الترند» ولو على حساب القيمة، بمنزلة سلوك سنوي في كثير من المسلسلات الرمضانية السورية. لذا، يتوجّب دوماً مواجهة هذه الظاهرة بشكل نقدي، والتذكير الدائم بأنّ الدراما التلفزيونية في مصر والعالم، صارت فنّاً متقدماً يحمل قيمة وازنة، تنضوي على تكثيف سينمائي، وتخلق له نوعية وفرادة في التعاطي. من المؤكد أنه بفعل التراكم، سترتقي تلك الدراما حتماً بذائقة المشاهد، وتأخذ بيده بعيداً عن سخافة ما تمطره به غالبية محتويات السوشال ميديا. في سياق متصل، يتهاوى تقليد الثلاثين حلقة، في حين أنّ وحدهما المنتجين السوري واللبناني ما زالا يتمسّكان به بما يحوّل المسلسلات مساحات شاسعة من الحشو والإطالة التي تبدو سمة عامة في غالبية مسلسلات موسم الصوم.

> تنطلق قصة «مال القبّان» من سوق الهال في دمشق

عموماً سنكون هذا الشهر أمام أعمال اجتماعية تتخذ من مواضيع حساسة وجريئة جوهراً أساسياً. البداية ستكون مع «الصديقات» (تأليف أحمد السيد وإخراج محمد زهير رجب. بطولة: سوزان نجم الدين، صباح الجزائري، صفاء سلطان، نخلي الرواس، إمارات رزق، رنا شميس، ديمة الجندي، روعة السعدي، فايز قزق، فاتح سلمان ـ حصرياً على منصّة vew والقنوات السورية). يقدّم هذا العمل الوجه الآخر للراقصات، مضيئاً على جوانب إنسانية إيجابية في شخصيتهن، بشكل يجرّب إيصال رسالة تنفي النظرة الدونية السائدة عنهن في المجتمع. تنطلق الحكاية من تشابك حياة خمس راقصات قبل خمسة وعشرين عاماً، وسيتعاقب الزمن منذ بدايتهن حتى نهاية مسيرتهن الحافلة، مع مراعاة الاختلاف في تفاصيل كل شخصية وتباينها الحاد عن الأخرى، من دون إغفال البحث عن السبب الذي جعل كل واحدة منهن تصل إلى المكان الذي هي عليه في القصة. وإن تقاطعت الأسباب التي طرحت ربما في أعمال سينمائية عربية سابقة، فإن صنّاع العمل على حدّ زعمهم يجزبون التفرّد في صوغ تلك الأسباب، ولو كانت هي ذاتها التي وقفت وراء كل شخصية وجعلتها تصل إلى احتراف مهنة الرقص. كما تجمع الراقصات علاقة صداقة متينة جعلتهن يقفن معاً في وجه الظلم لمدة تناهز الثلاثين عاماً.
أما «ولاد بديعة» (إخراج رشا شربتجي، كتابة علي وجيه وبامن حجلي . إنتاج شركة «بينتالنس» . بطولة: سلافة معمار، محمود نصر، سامر إسماعيل، إمارات رزق، روزينا لاذقاني، فادي صبيح، ديمة الجندي، محمد حداقي، لين غرة، يامن حجلي، لينا حوارنة. قنوات mbc، و«شاهد») فهو حكاية اجتماعية معاصرة تدور في زمن حاضر وتعود إلى الماضي في ومضات محددة، تتدلع من صراع على الميراث بين أولاد رجل تزوّج مرتين وأنجب من زوجتيه، ولكن حياة أولاده ستذهب إلى مآلات ملوثة بعد الثراء الفاحش الذي حصلوا عليه بعد وفاة والدهم، وتامرت غالبيتهم على أحدهم... ثم يتّخذ التصاعد الدرامي من سوق المدابغ وورشات صباغة الجلد وصناعته بالقرب من نهر بردى في دمشق، مسرحاً رئيسياً له، ليترك فرصة تسليط الضوء على الصراع بين الدباغين والفلاحين. وللكاتبين نفسيهما نتابع مسلسل «مال القبّان» (إخراج سيف السبيعي . بطولة بسّام كوسا، وسلاف فواخرجي، وخالد القيش، وسعد مينه، وحلا رجب، ووسام رضا، وبامن حجلي، وبلال مارتيني، والراحل محمد قنوع - صوّر العام قبل الماضي ويعرض هذا العام على التلفزيون السعودي و«شاهد» -). تبدأ القصّة من سوق الهال في دمشق عبر محاولة أحد التجار الكبار النيل من أرملة لديها طفل صغير. وفي إحدى المرّات، يلتقط الطفل كيف دخل هذا الرجل إلى محلها وأغلق الأبواب، فتعلق في ذهنه فكرة أنّ والدته تعرّضت للاغتصاب... يمر الزمن ويكبر الطفل ليصبح شاباً ويصير أحد أقوى تجّار السوق، بل نِدّاً شرساً للتاجر نفسه الذي علق في ذهنه من طفولته. تبدأ تصفية الحسابات، فيما نتابع قضية سجينة رأي كانت متزوجة من ضابط ثم تضعها نضالاتها خلف القضبان. وما إن تخرج إلى النور والحرية بعد سُملها بعفو رئاسي، تكتشف بأن زوجها انفصل عنها وتزوّج ثانية ونسب طفلتها إلى زوجته الثانية حتى يتخلّص من كل عقبات الطريق الوعرة التي اختارتها.

سلافة معمار (سكر) في «ولاد بديعة»

تشارك سوزان نجم الدين في «الصديقات»

تيم حسن ثائر ضد الاستعمار

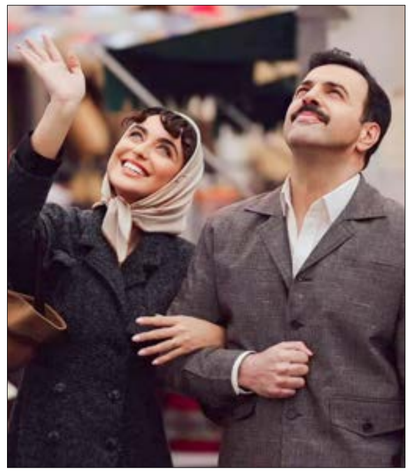
تيم حسن وفايا يونان في المسلسل

تيم حسن ماركة مسجّلة. هذا استحقاق منطقي لم يعد خافياً على أحد، طالما أنه وصل إليه بفضل ما صنعه عبر تاريخ طويل من شغل فني رفيع في غالبيته، طوّع فيه مكانة عالية تفوّق فيها على جميع زملائه السوريين متّكئاً على قبوله الساحق، والكاريزما المتفرّدة، والموهبة الساطعة، والثقافة المبنية بالتراكم. هكذا، خرج بذكاء يُحسب له من ورطة فنية اسمها «الهيبة» بعد ما استنفدت الفكرة عبر إنتاجها على مدار أجزاء تلفزيونية وفيلم سينمائي. صار تيم اسمه عند الغالبية العظمى من المشاهدين العرب «جبل» على اسم الشخصية الشهيرة. استعان «نجم الوسامة السوري» بزميله وصديق دراسته عمر أبو سعدة، وأخذ منه نصّاً أسرا وحققا معاً برفقة المخرج سامر البرقاوي وشركة «الصباح» نجاحاً مشهوداً العام الماضي في «الزند» وهي مادة سورية خالصة وجديدة ومحكمة. كرر تيم حسن التجربة هذا العام مع الكاتب عمر أبو سعدة، والمخرج البرقاوي ليكون الموعد مع حكاية جديدة قبل بأن كلفة إنتاجها هي الأعلى في تاريخ الدراما السورية (وصلت إلى ما يناهز 8,5 ملايين دولار أميركي). يعيدنا مسلسل «تاج» (كتابة عمر أبو سعدة وإنتاج «صبّاح إخوان» بطولة: تيم حسين، بسام كوسا، فايا يونان، نورا رحّال، إيهاب شعبان، جوان خضر، كفاح الخوص، عبد الرحمن قويدر، أوجا أبو الذهب ـ mbc1 و«الجديد») إلى سوريا في حقبتي أربعينيات القرن الماضي وسط أحداث تشويقية مع جهد إنتاجي مبهر على مستوى الديكور والعناصر الفنية التي بنيت خصيصاً وتركت انطباعاً لافتاً عند كلّ من أتيحت له زيارة مواقع التصوير. كل ذلك في محاولة استعادة تلك الحقبة المزدهرة في سوريا. أما الحكاية، فتنطلق زمنياً قبل استقلال سوريا عن الاستعمار الفرنسي بسنوات قليلة وتتحدث عن شخصية «تاج الدين الحمّال» (تيم حسن) الملاكم الذي يواجه الخسارات في حياته بسبب تمسّكه بقيمه ومبادئه الوطنية. يستمدّ الصراع جوهره من مواجهته لـ«رياض بيك» التاجر الدمشقي المتواطئ مع الفرنسيين (يسامر كوسا) بسبب علاقة الحب التي تجمع تاج بنوران (فايا يونان) وهي ابنة الخائن. تتصاعد الأحداث وفقاً لفرجة بصرية مدهشة وتعاقب تشويقي يتوقّع أن يكون مُحكماً نظراً إلى أنّ النص مكتوب على يد مسرحي أكاديمي، تواكبه رؤية بصرية أفادت من كل الخبرات التقنية في سوريا.

> سيواجه «رياض بيك» التاجر الدمشقي المتواطئ مع الفرنسيين

أما عن اختيار المغنية السورية فايا يونان في أولى تجاربها التمثيلية، فقد حصلت على هذه الفرصة بعد اختبار أداء أجرته أمام المخرج سامر البرقاوي وفريق العمل، وخضعت لتدريبات على يد الممثل والمخرج المسرحي اللبناني عصام بو خالد. ومع التعتيم حول تفاصيل وطبيعة العمل وماهية الأدوار، كشفت مصادر مطلعة لنا أنّ الدور الذي تؤديه يونان لن يكون لمغنية، كما أنّها لن تقدم أغنيات إلا بشكل عابر كنوع من استثمار لموهبتها الغنائية.

أعمال وجدت طريقها إلى الشاشة

أنجزت شركات الإنتاج في سوريا أعمالاً لم تتح لها فرصة العرض في الموسم السابق، فأجّلتها إلى هذا الموسم. هذا ما حصل مع «السراديب» (كتابة هلال الأحمد ورند حديد، وإخراج كنان اسكندراني، وإنتاج شركة «كلاكيت» وبطولة رشيد عساف، عبد المنعم عمايري، فايز قزق، كرم الشعراني، ولاء عزّام . LBCI). يعدّ العمل الجزء الثاني من «كسر عضم» (2022 . كتابة علي صالح وإخراج رشا شربتجي). بعدما أرادت الشركة استثمار نجاح الجزء الأول، نشب خلاف مادي جعل المخرجة والكاتب يعتذران عن عدم إكمال المشروع، فاسندته الشركة إلى فريق جديد من دون أن تتمكّن من إنهاء التصوير والعرض في العام الماضي، فأجّل إلى هذا الموسم وانتهى تصويره في الإمارات آخراً ليُعرض هذا الشهر. في الجزء الأول، بدأت القصة من ذروة درامية عالية، وصدمت المشاهد بحدث كبير من دون تمهيد واستهلال وإضاعة الوقت الجوهري في كسب المتابع. جريمة قتل تحصل بعد أن ينوي رجل سرقة عشيقته، فيقع اشتباك يجعله يقتلها من دون قصد، عدا مباغتة الجيش لمخبأ مسلّحين، فيما تشتعل الحلقة الثانية بعملية تفجير مدبّرة تودي بضبّاط كبار. بعدها يظهر رجل متنفّذ هو «الحكم» الذي يمسك خيوط اللعبة، معتمداً على يده اليمنى الانتهازي «أبو مريم» الذي يأخذه إلى مآلات موحلة يخسر فيها عائلته وأولاده، فيقدم هذا المتنفّذ الفاسد على حرق أبو مريم مع كميات كبيرة من المال في أحد مستودعاته السرية؛ كلّ المعطيات كانت تقول بأن القصة انتهت، لكن المنطق التجاري سيجد منفذاً عبر نجاة أبو مريم ليندلع الجزء الثاني، مترصّداً رحلة انتقامية بمساعدة متنفّذ جديد ليصفّي حساباته مع الحكم.
أما في عشارية «وصايا الصبّار» (كتابة فادي حسين وإخراج سمير حسين، وبطولة أمل عرفة، عبد المنعم عمايري، صفاء سلطان، فايز قزق... . قنوات «أبو ظبي») فينطلق العمل من عائلتين، إحداهما صاحبة نفوذ اقتصادي، وأخرى تنحدر من طبقة مسحوقة. تندلع الأحداث عندما تحاول إحدى العائلتين السيطرة على الأخرى، فيتحول الأمر إلى حرب وتصفية حسابات عن الماضي والحاضر المشترك المربك الذي يجمعهما. يراهن العمل على جرعة التشويق العالية، باعتبار أنه أُنجز على مهل، إضافة إلى أنّ القصة التلفزيونية تسير بخطى مدروسة نحو نهايتها من دون الغرّ وأحجيات تشتّت المتفرج، بل تحاول الغوص في الرواسب النفسية لكل شخصية، فتحقق شرط التشويق المناسب الذي يدفعك إلى متابعة الحكاية إلى آخرها.
أما في «كانون» (تأليف علاء المهنا، ومعالجة درامية خالد إبراهيم، وإنتاج جميل الغيث وناصر الجوابرة. بطولة: بسام كوسا، مهيار خضور، ميلاد يوسف، رنا الأبيض، سلمى المصري، هبة نور...)، فنحن أمام عمل ينطلق من القاع الدمشقي، وتحديداً من «سوق الحرامية» ليضيء على نماذج حياتية مسحوقة ضمن حكاية بوليسية تجري في قالب تشويقي، والاقتراح الحكائي هو تدوير لسيرة بطل شعبي يؤديه مهيار خضّور. وأخيراً سيعرض التلفزيون السعودي ومنصة «شاهد» مسلسلاً مؤجّلاً من الموسم الماضي هو «مال القبّان» (كتابة علي وجيه وبامن الحجلي وإخراج رشا شربتجي) الذي يقارب واقع المجتمع السوري.

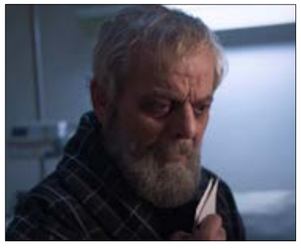
فايز قزق في «السراديب ـ كسر عضم 2»

مؤمن الملا يصنع مسلسل الموسم؟

خلال مشوار طويل، لم يتمكّن المخرج السوري مؤمن الملّا من الخروج من كنف المدرسة التلفزيونية التي أسّسها شقيقه الراحل بسّام الملا الذي أرسى دعائم «الدراما الشامية» حتى نال عن استحقاق لقب «الأغا». مهما اختلفت معه، لا يمكن عدم احترام جماهيريّته، ولعبة البساطة التي كان يتقنها في طرحه. ظلّ مؤمن كعقبة العائلة الفنيّة الدمشقية مضطراً لأن يشتغل وفقاً لرؤية المشاريع التي يديرها شقيقه الأكبر وعزابه إلى أن بدأ صوغ مشروعه الخاص منذ مسلسل «سوق الحرير». لكنه في المقابل ظلّ يمتلك شجاعة تجعله يقول صراحة بأنّنا «في سوريا، ننجز دراما تلفزيونية لنسترزق لا كي نصنع فناً» ليجرب هذا العام طرح قيمة فنية وإنسانية لعمله، فيما يعرف كلّ من تعامل مع مخرج «سوق الحرير» بأنه يجيد قراءة النص التلفزيوني بطريقة تحليلية دقيقة، تجعله قادراً على مناقشة أدقّ التفاصيل، والسؤال عن مآلات كلّ حدث درامي ومبرراته. هذا العام يطرح الرجل نفسه للمرة الأولى خارج الصيغة المعتادة عبر «أغمض عينيك» (كتابة لؤي النوري وأحمد الملّا وإخراجه . بطولة: عبد المنعم عمايري، أمل عرفة، منى واصف، أحمد الأحمد . «شاهد» و«التلفزيون السعودي») الذي هو أيضاً أوّل مسلسل سوري خالص يجنح باتجاه موضوع حساس وشائك، ويغوص في قضية إنسانية خالصة. لذا ربما يكون هذا العمل هو مسلسل الموسم على اعتبار أن حكايته تدور حول «جود» الطفل المصاب بطيف التوحّد، الذي يعاني صعوبات حسية في التواصل والكلام. يعيش مع والدته «حياة» وحيداً بعدما هجرهما والده. تضطر الأم لتركه بمفرده في وجه هذا العالم الموحش. تقع هذه المهمة الشاقة على عاتق «مؤنس» الرجل الخمسيني الذي يعمل أستاذ رياضيات تتّسم سلوكياته باللطافة والمسالمة والودّ نحو الجميع، وقد صار وحيداً بعد فقدانه زوجته وابنه الصغير في حادث سيارة. يتشكّل بين جود ومؤنس رابط قوي غير مفهوم، لكن الثاني سيصطدم بالكثير من التحديات لإبقاء الطفل في أبد أمينة. من هنا تبدأ رحلة جود ومعه مؤنس في مواجهة التحديات المضنية لاستمرار الحياة. يكبر جود بعيداً من والدته ويستطيع أن يصل إلى الدراسة في الجامعة بعد نضال طويل. تختلف الصراعات وتتغير العلاقات بطريقة مفاجئة مع ظهور أشخاص جدد في حياة جود وعودة والدته وتطوّر الأحداث وسط أسئلة عميقة.

«العربجي» وحيداً في الحارة

لن يزيد عدد المسلسلات الشامية هذا الموسم عن اثنين هما «العربجي 2» (كتابة عثمان جحى ومؤيد النابلسي وإخراج سيف السبيعي، بطولة باسم ياخور ـ يعرضه التلفزيون السعودي وهو من إنتاجه ـ Ibci)، و«بيت أهلي» (كتابة فؤاد شربجي وإخراج عبد الباري أبو الخير). وكان الموسم الأول من «العربجي» قدّم شخصية عبدو العربجي (باسم ياخور) الذي يتعرّض للظلم الشديد، ثم يُمعن خصومه في إذلاله، يبدأ عندها رحلة الانتقام وردّ الصاع صاعين، ضمن سيرة شعبية يمكن أن يخلق لها مبررات ودرائع كافية للاستمرار نحو مجموعة أجزاء، وفقاً لمنطق الصراع ذاته. هذا ما حصل بعدما أرسل العربجي ابن خصمه مقتولاً. انتهى الجزء الأوّل لتستمرّ الحكاية، بعيداً من المفردات والطقوس المعتادة في أعمال البيئة الشامية على غرار «العكيد» و«الزعامات» و«العضوات». أما العمل الثاني فهو «بيت أهلي»، حيث نشاهد المقترح الذي كان سيقدّمه الكاتب فؤاد شربجي كجزء جديد من «باب الحارة» عندما أراد الراحل بسام الملّا الاستمرار بسلسلته الشهيرة، لكنه لم يتمكّن بسبب إقرار القضاء بملكيّة المنتج محمد قبنض للمشروع. عادت شركة «قبنض» وتملّكت نصّ شربجي، وأسندت إخراجه إلى تامر اسحق تحت عنوان جديد ومعالجة مختلفة بعنوان «بيت أهلي» («الشارقة»، و«الظفرة»، و«سما»، و«لنا») بطولة: أيمن زيدان وصفاء سلطان وغيرهما. العمل محاولة لتصدير الغنى الاجتماعي والإنساني للبيئة الدمشقية، إلى جانب ما تقدّمه من عمق درامي يخلق صراعات مؤثرة، ويشعل عواطف متأجّجة تعبّر عن وجدان هذه البيئة في سعي الإنسان إلى الحب وتأسيس العائلة. من جانب آخر، غابت الكوميديا بشكل شبه كلي عن هذا الموسم، إذ تقتصر على «ما اختلفنا» (مجموعة كتاب وإخراج وائل أبو شعر . إنتاج «التلفزيون العربي» ـ «ميتافورا»). المسلسل تقليد لسلسلة «بقعة ضوء» وفقاً للمنطق والمنظومة والرؤية ذاتها، تؤدي بطولته مجموعة من نجوم الكوميديا السورية على رأسهم باسم ياخور وأحمد الأحمد وشادي الصفدي. العمل عبارة عن لوحات كوميدية تحاكي الأوضاع المجتمعية والخدمية في سوريا، لكنها صوّرت في لبنان، بمعنى أنها نسفت البيئة التي تعتبر حاضنة أساسية لنجاح هذه اللوحات.

باسم ياخور وديمة قندلفت (محمد هدى)

خالفت الدراما المصرية هذه السنة النظرة التشاؤمية التي انتشرت على نطاق واسع مع بداية التحضير للموسم المنتظر، تمثّلت في الاعتقاد بأنّ الأزمة الاقتصادية التي تمر بها المحروسة ستؤثّر بشدة على توفير تمويل للإنتاجات الجديدة، ما أرجا انطلاق عدد من المشاريع. كما سادت توقعات بأنّ عدد المسلسلات مرشّح للنقصان. صحيح أنّ التأجيل حدث فعلاً وهناك مسلسلات سيستمر تصويرها في شهر الصوم، لكن الكمية والنوعية تتجاوزان ما قدّمته الدراما المصرية في العام الماضي بعد التفاهمات مع شبكة mbc السعودية ومنصة «شاهد» التابعة لها المنافسة لـ «الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية»، بشكل وفّر تمويلاً باكراً من دون انتظار العائدات الإعلانية التي تراجعت بشكل كبير منذ أزمة كورونا. في المحصّلة، تأكّد دخول 34 مسلسلاً السباق، حتى كتابة هذه السطور، معظمها مكوّن من 15 حلقة، نستعرضها هنا مع التركيز على الأعمال الإشكالية والمثيرة للجدل والأنواع التي ستشهد منافسة ساخنة كما نتوقّع

إعداد **لبنى سليمان**

دعاية وتشويق ومواضيع «ساخنة»

الدراما المصرية تدخل عصر السرعة

يحمل سباق المسلسلات المصرية اختلافات رئيسية عدّة، إذا ما قورن بالمواسم السابقة، لأسباب معظمها اقتصادية أوّلاً، وفنية ثانياً. بات من الواضح عدم قدرة «فوروما» الثلاثين حلقة على الصمود بعد مواسم من الانتقادات لضعف المستوى وترهّل الإيقاع، تزامناً مع الاستقبال الجماهيري لمسلسلات الـ 15 حلقة بعد نزوح المتفرّجين، وخصوصاً الشباب، إلى منصات البثّ التدفّقي. حتى كتابة هذه السطور، رُصد 34 مسلسلاً مصرياً في السباق الرمضاني، نصفها فقط يمتد لثلاثين حلقة فيما تتألف البقية من 15 حلقة، باستثناء مسلسل وحيد مكون من 20 حلقة. تستحوذ شاشات «الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية» (التابعة للاستخبارات) على 20 مسلسلاً، فيما تُعرض سبعة أعمال على «mbc مصر»، وتتوزّع البقية على «النهار» و«القاهرة والناس» وغيرهما.

الاختلاف الأبرز في سباق هذا الموسم الذي تفرضه أسباب اقتصادية، هو غياب مناورات المتنافسين، إذ كُشف عن كل المسلسلات تقريباً قبل شهر كامل من بروز الهلال، وهو ما لم يكن يحصل في المواسم السابقة، بل كان يُكشف عن مواعيد العرض قبل أيام معدودة من حلول شهر الصوم، ثم المسارعة إلى عرض الحلقات الأولى حتى قبل ثبوت الهلال لجذب المتفرّجين باكراً. كل هذا اختفى تقريباً هذه السنة، وخصوصاً بعدما اضطرت «الشركة المتحدة» للتوسّع في منح حقوق العرض لمنصة «شاهد» التابعة لشبكة mbc السعودية داخل مصر، خلافاً لمواسم سابقة حين كان المشتركون في منصة WATCH IT الشركة المتحدة، أقل، غير قادرين على مشاهدة الأعمال المصرية. لكن يبدو أنّ الطرفين أدركا أنّ المعلنين داخل مصر ليسوا المصدر الأوحد لتعويض الإنفاق الكبير على المسلسلات، فبات التعاون بين الجهتين مهماً اقتصادياً. ويبقى الرهان على الجمهور في النهاية لاختيار المسلسلات التي سينجاز إليها، ما أدّى إلى تطوّر كبير في أساليب الدعاية والبوستّرات والإعلانات التشويقية.

كذلك، لم يتوقّع كثيرون أن يوافق نجوم كبار على تقديم مسلسلات الـ 15 حلقة التي باتت أمراً واقعاً. والمثال الأبرز على ذلك، النجم المخضرم يحيى الفخراني الذي يظهر للمرة الأولى في عمل درامي قصير يحمل اسم «عتبات البهجة» (كتابة مدحت العدل، وإخراج مجدي أبو عميرة ـ حصرياً على DMC)، إضافة إلى نيللي كريم في المسلسل الكوميدي «فراولة» (كتابة محمد سليمان عبد المالك، وإخراج محمد علي ـ DMC وWATCH IT). يشهد الموسم كذلك تنوّعاً في الموضوعات ومنح فرص جديدة في البطولات، بداية من العمل التاريخي البارز «الحشاشين» (كتابة عبد الرحيم كمال، وإخراج بيتر ميمي ـ DMC و WATCH IT)، ثم عودة مسلسلات «ألف ليلة وليلة» عبر «جودر» (كتابة أنور عبد المغيث، إخراج إسلام خيري ـ ON، و«أبو ظبي»، WATCH IT) ومسلسلات الفورما كـ «لانش بوكس» (كتابة عمرو مدحت، وإخراج هشام الرشيدي ـ حصرياً على «النهار») ودائرة الكوميديا رغم أنه مصنّف كاجتماعي تشويقي، غير أنّ طبيعة الجرائم المرتكبة على يد البطلات الثلاث غادة عادل وفدوى عابد وجميلة عوض، تحمل الكثير من مسبّبات الإضحاك.

يعود يحيى الفخراني بعد غياب ثلاث سنوات بـ «عتبات البهجة»

يحضر إحسان عبد القدوس عبر «إمبراطورية ميم»

يتمحور «صلة رحم» (كتابة محمد هشام عبية، وإخراج تامر نادي ـ mbc و «شاهد») حول تأجير الأرحام كحلّ لمشكلة العقم عند النساء.

على مستوى الكوميديا، يشهد الموسم أوّل انفصال حقيقي بين الثنائي هشام ماجد وشيكو، بل أوّل مواجهة مباشرة بينهما، إذ تعرض قناة «mbc مصر» ومنصة «شاهد» مسلسل هشام ماجد «أشغال شقة» (إخراج خالد دياب الذي يتشارك الكتابة مع شيرين دياب) ومسلسل شيكو «خالد نور وولده نور خالد» (كتابة كريم سامي وأحمد عبد الوهاب، وإخراج محمد أمين). وإلى جانب هذين العملين، يُعرض مسلسل «الكبير» (كتابة وإخراج أحمد الجندي ـ ON، وWATCH IT) الذي يعدّ البطولة الأولى لعصام عمر وأحمد داش في سباق رمضان. ومن الملاحظ تعدّد الأعمال المأخوذة عن روايات أدبية، إذ يحضر إحسان عبد القدوس عبر «إمبراطورية ميم» (كتابة محمد سليمان عبد المالك، وإخراج محمد سلامة ـ حصرياً على DMC)، ويطل الأديب إبراهيم عبد المجيد عبر مسلسل «عتبات البهجة»، مع وجود أعمال ذات موضوعات ساخنة، مثلاً، بمسلسل «العتاولة» (كتابة هشام هلال، وإخراج أحمد خالد موسى) الذي سيدخل في منافسة ثلاثية مع مسلسلين من النوع الدرامي نفسه، هما: «المعلم» (كتابة محمد الشواف، وإخراج مرقس عادل ـ «الحياة»، و WATCH IT، و«شاهد») لمصطفى شعبان، و«حق عرب» (كتابة محمود حمدان، وإخراج إسماعيل فاروق ـ ON، و«أبو ظبي»، وWATCH IT، وViu) لأحمد العوضي. بطبيعة الحال، يستفيد الثلاثة من غياب محمد رمضان وعمرو سعد عن المنافسة. يُضاف إلى السمات التي تميّز سباق 2024، وجود ثلاثة مسلسلات أجزاء، أوّلها السلسلة الكوميدية «الكبير» التي وصلت إلى موسمها الثامن (كتابة وإخراج أحمد الجندي ـ ON، وWATCH IT، وViu)، والجزء الرابع من «المدّاح» (كتابة أمين جمال وإخراج أحمد سمير فرج ـ mbc، و«شاهد»)، والجزء الثاني من «كامل العدد» (كتابة رنا أبو الريش وسمر طاهر، وإخراج خالد الحلفاوي ـ ON، وWATCH IT)، علماً أن الأخير عُرض في رمضان الماضي على منصة «شاهد» قبل أن ينتقل إلى منصات «الشركة المتحدة» هذا الموسم في سابقة هي الأولى من نوعها. أما الموقف الأغرب في السباق الرمضاني، فمرتبط بمسلسل الفنانة روجينا الذي سيُعرض تحت اسمَيْن مختلفَيْن، هما: «سرّ إلهي» (كتابة أمين جمال، وإخراج رؤوف عبد العزيز) على شاشات «المتحدة»، و«بالقانون» على شاشة «أبو ظبي» التي اعتبرت رقابتها أنّ تعبير «سرّ إلهي» غير مناسب دينياً!

من «الحشاشين» إلى «صلة رحم» الجدل انطلق باكراً

تعود ميرفت امين في «مليحة» الذي يتناول القضية الفلسطينية

التنوّع الذي تشهده المسلسلات المصرية هذا العام لم يؤثر على معدّلات جراة المواضيع المطروحة. يمكن رصد ثلاثة مسلسلات قد تثير إشكاليات. صحيح أنّ الرقم ليس كبيراً مقارنة بالعدد الإجمالي، لكن بالتأكيد قد تفاجئنا أعمال بمشاهد أو خطوط درامية تستحيل «ترندات» اجتماعية أو سياسية.

العمل الأوّل الذي ولّد الصخب الأكبر حتى قبل طرح إعلاناته التشويقية، هو «الحشاشين» (كتابة عبد الرحيم كمال، وإخراج بيتر ميمي ـ DMC وWATCH IT). أثار الجدل على مستويات عدّة، فللمرّة الأولى، تذهب الدراما المصرية بعيداً، وتحديداً إلى وسط آسيا، لتقدّم عملاً تاريخياً غير مرتبط مباشرة بالتراث المصري، وفيما تختفي مسلسلات بطولات الجيش المصري والاستخبارات العامة التي سادت في السنوات الخمس الأخيرة (أبرزها ثلاثية «الاختيار»)، بات الجميع ينظر إلى «الحشاشين» على أنّه امتداد لها وإن في اتجاه مختلف. من المفترض أن يقدّم العمل أصل فكرة «الجماعات الإرهابية» عبر إظهار نظرة السلطة لحكاية «حسن الصبّاح» وجماعته التي تعد الأولى التي استخدمت العنف لتحقيق أهداف سياسية في تاريخ العالم الإسلامي. في الوقت نفسه، تساءل بعضهم عن استخدام اللهجة البيضاء ومدى تأثير ذلك على تلقّي المتفرّج الذي اعتاد متابعة الأعمال التاريخية بالفصحى. مستوى آخر من الجدل ارتبط بكاريزما البطل، النجم المحبوب كريم عبد العزيز، وما إذا كانت جماهيريته قد تدفع بعضهم للتعلّق بشخصية «حسن الصبّاح»، أي السير في اتجاه معاكس لهدف المسلسل.

في النصف الثاني من رمضان، سيكون الجمهور على موعد مع «مليحة» (15 حلقة ـ كتابة رشا الجزّار، وإخراج عمرو عرفة ـ «الحياة»، وCBC، وON، وWATCH IT) الذي يشهد عودة ميرفت أمين إلى الشاشة، كما أنّه البطولة الأولى للممثل والمغني دياب، بمشاركة ممثلين فلسطينيين وأردنيين، من بينهم سيرين خاص ومروان عياش. وهو أوّل عمل مصري منذ مدة طويلة يتناول القضية الفلسطينية لكن بعيداً من الأحداث المعاصرة، إذ يعود إلى العقد الأوّل من القرن الحالي ورحلة فتاة فلسطينية تحاول العودة إلى غزة، وتلقى دعماً من ضابط حرس حدود مصري. طرح فكرة المسلسل بالتزامن مع «طوفان الأقصى» والاتهامات التي طالت الدولة المصرية حول دعم الغزاويين، انعكست مخاوف لدى بعضهم من أن يكون العمل دعائياً كما حدث مع مسلسلات أخرى تناولت قضايا سياسية إشكالية، لينتهي الحديث حولها بعد انقشاع غبار سباق رمضان.

أما العمل الثالث المعروض حصرياً على «mbc مصر»، فهو «صلة رحم» (كتابة محمد هشام عبية، وإخراج تامر نادي) المتوقع أن يثير جدل اجتماعياً، بسبب طرحه قضية «تأجير الأرحام» المخالفة للقانون المصري. تتمحور الأحداث حول طبيب التخدير «حسام» طبيب الذي يرتكب خطأ بحقّ زوجته التي فشل في الإنجاب منها مرّتين، فيقرر استئجار رحم إحدى السيدات واستخدام بويضات زوجته المجمّدة للحصول على طفل. تدور الحكاية على مدار الأشهر التسعة التي تحمل فيها الأم البديلة، وسط توقعات بانقسام الرأي العام حول تصرّف الطبيب الذي يجسّده الأردني إياد نصار ويتشارك البطولة مع يسرا اللوزي وأسماء أبو اليزيد.

موسم كوميدي بامتياز: ادّلعي يا «فراولة»

هذا العام، سيكون الجمهور على موعد مع خمسة مسلسلات كوميدية خالصة، إلى جانب ثلاثة تُصنّف ضمن خانة الاجتماعي. الكوميدي. يتصدّر القائمة الجزء الثامن من «الكبير» (كتابة وإخراج أحمد الجندي ـ ON، وWATCH IT، وViu) الذي عاد قبل عامين بجزء سادس بعد غياب طويل، محقّقاً نجاحاً واسعاً بعدما أجرى أحمد مكي تغييرات في فريق العمل واستعان بوجوه شابة كرحمة أحمد وحاتم صلاح ومصطفى غريب، ليتخطّى فجوة غياب دنيا سمير غانم التي قدّمت شخصية «هدية» زوجة «الكبير» لخمسة مواسم متتالية. ورغم الانتقادات التي طالت الجزء السابع، ولكن

تواصل «mbc مصر» الإفادة من خدمات هشام ماجد وشيكو

ذلك لم يمنع الفريق من تقديم موسم جديد وسط «مطبّات» غير متوقّعة أكبرها الخلاف بين نجمَي المسلسل بيومي فؤاد ومحمد سلّام بسبب اعتذار الأخير عن عدم المشاركة في «موسم الرياض» (الأخبار 2023/10/26)، وما تردّد عن عدم وجود مشاهد تجمعهما سوياً في الحلقات المرتقبة. ثم تعرض ديكور البيت الرئيسي لحريق أتى عليه كاملاً، ولكنه لم يؤثر على معدّلات التصوير حسب تأكيدات فريق العمل. كل ما سبق، سيدفع الجمهور إلى متابعة الحلقات الأولى لمعرفة ما آلت إليه علاقة «الدكتور ربيع» و«هجرس» بعد خلافهما خارج المسلسل، ورؤية المشاهد التي صُوّرت داخل الديكور الشهير قبل الحريق.

بعد «الكبير» مباشرة، يدخل أكرم حسني السباق بمسلسل من 15 حلقة هو «بابا جه» (كتابة وائل حمدي ومحمد إسماعيل أمين، وإخراج خالد مرعي ـ DMC، و«شاهد»، وWATCH IT) يدور حول شخصية «هشام الخبير الفندقي»، الذي اضطرّ إلى ترك عمله بسبب كورونا، ويرفض بعد انتهاء الأزمة الصحية العالمية العودة إلى درجة وظيفية أقل. خلال أيام البطالة، يكتشف أنّه لا يعرف شيئاً عن ابنته التي ترك مسؤوليتها للأم فقط، ويبدأ مرحلة التقرّب منها. ثم يأتي «فراولة» (كتابة محمد سليمان عبد المالك، وإخراج محمد علي ـ DMC وWATCH IT) الذي يعيد نيللي كريم إلى الكوميديا في أوّل انفصال عن شركة «العدل غروب» بعد الصدى المتوسط الذي حظي به مسلسلها الأخير «عملة نادرة» مع يسرا. وفي العمل، تظهر كريم بشخصية فتاة فقيرة تصعد اجتماعياً عبر العمل كخبيرة طاقة. ومن الحالات التي تعالجها، تتولّد الدراما، ثم المواقف الكوميدية. وكانت الإنفلونسر ياسمين يسري قد اتّهمت كريم بأنّها تقلّد حركاتها في الفيديوات التي تنشرها على إنستغرام، ولكن النجمة المصرية لم ترد في وقت ينتظر الكل عرض الحلقات لمقارنة أداء نيللي بأداء خبيرات الطاقة في البرامج التلفزيونية.

تُبثّ المسلسلات الثلاثة عبر شاشات «المتحدة»، فيما تواصل «mbc مصر» الإفادة من خدمات الثنائي هشام ماجد وشيكو. بعد أربعة مواسم من المسلسل الكوميدي «اللعبة»، انفصل النجمان عبر الشاشة نفسها. يقدم ماجد مسلسل «أشغال شقة» (إخراج خالد دياب الذي يتشارك الكتابة مع شيرين دياب) المستوحى من فيلم «صباح الخير يا زوجتي العزيزة». تدور الأحداث حول ثنائي يرزقان بتوأم ويحتاجان إلى مربية، لتبدأ المغامرات على مدار 15 حلقة.

أما شيكو، فيجسّد في «خالد نور وولده نور خالد» (كتابة كريم سامي وأحمد عبد الوهاب، وإخراج محمد أمين) شخصية ابن كريم محمود عبد العزيز الذي يفاجئ والده بأنّه كبر في السن بسبب تجربة علمية خطأ، لتبدأ سلسلة مواقف بسبب التناقض بين الابن وأبيه كونهما من جيل واحد. على الشاشة نفسها، يُعرض «كوبرا» لمحمد عادل إمام (كتابة أحمد أبو زيد، وإخراج أحمد شفيق) الذي وإن كان اجتماعياً، ولكنّ وجود نجل «الزعيم» يفرض الطابع الكوميدي، إذ يخرج «علي المعداوي» (الشهير بـ «كوبرا») من السجن بحثاً عن حياة أفضل، ولكنّ زعيم العصابة يورّطه في جريمة جديدة يهرب على إثرها ويتنكر في أكثر من شخصية.

ويمكن تصنيف «كامل العدد 1+» (كتابة رنا أبو الريش وسمر طاهر، وإخراج خالد الحلفاوي ـ ON، و WATCH IT) كاجتماعي كوميدي، إذ كانت الضحكات تتوالى في حلقات الجزء الأوّل (كتابة رنا أبو الريش وسمر طاهر، وإخراج خالد الحلفاوي). ومن المنتظر أن يعزّز المولود الجديد للزوجَيْن اللذين تجسّدهما دينا الشربيني وشريف سلامة المزيد من المواقف المُضحكة. تنطلق فكرة المسلسل من ارتباط رجل مطلق وامرأة مطلقة مع أولادهما السبعة. في سياق متصل، يدخل مسلسل «أنش بوكس» (كتابة عمرو مدحت، وإخراج هشام الرشيدي ـ حصرياً على «النهار») دائرة الكوميديا رغم أنه مصنّف كاجتماعي تشويقي، غير أنّ طبيعة الجرائم المرتكبة على يد البطلات الثلاث غادة عادل وفدوى عابد وجميلة عوض، تحمل الكثير من مسبّبات الإضحاك.

«فراولة» هو العمل الأول لنيللي كريم بعد انفصالها عن «العدل غروب»

«زعرص الكبير 8» وسط «مطبّات» غير متوقّعة

غاب محمد رمضان... العب يا سقّا

معيار نجاح المسلسلات الشعبية في مصر ليس فقط تداول مقاطع الفيديو البارزة عبر منصات التواصل الاجتماعي، أو عبارات البطل التي عادة ما تكون «مسجوعة»، بل إنّ الأهم أن يتابعها الناس العاديون في الشوارع، وخصوصاً في المقاهي التي يعتبرها كثيرون المقياس غير القابل للتشكيك. هذا الموسم، يغيب محمد رمضان بعد تعثّر إنتاج الجزء الثاني من «جعفر العمدة» الذي حقق انتشاراً غير مسبوق في رمضان 2023، فيما يغيب عمرو سعد الذي تولى مسؤولية هذه النوعية من المسلسلات عبر شاشة mbc. غياب لم يؤثر على عدد الأعمال الدرامية الشعبية هذه السنة، وخصوصاً بعد عودة أحمد السقا إلى هذا «الجنر»، بعد عامين من تقديم مسلسلات تستعرض بطولات الجيش المصري. يتصدّر السقا قائمة التقديرات بمسلسله «العتاولة» (كتابة هشام هلال، وإخراج أحمد خالد موسى ـ mbc مصر، و«شاهد») بمشاركة طارق لطفي، وباسم سمرة، وزينة، ومي كساب. عمل يدور في الإسكندرية حول شقيقين متخصّصين في الأعمال غير المشروعة، يتواجهان مع منافسهما ضمن أجواء يحبّها جمهور هذه النوعية من المسلسلات.

يتنافس مصطفى شعبان وأحمد العوضي على الصدارة

خلف نجم الحركة الأكثر شعبية في المحروسة، يتنافس مصطفى شعبان وأحمد العوضي على الصدارة: الأوّل عبر «المعلّم» (كتابة محمد الشواف، وإخراج مرقس عادل . «الحياة» WATCH IT و«شاهد») الذي يدور في أجواء سوق السمك حيث يواجه البطل تحديات في ظلّ حرصه على حماية إرث أبيه. عمل مليء بالممثلين الذين يتمتعون بجماهيرية كبيرة، منهم منذر رياحنة، وأحمد بدير، وسهر الصايغ، وسلوى عثمان. أما العوضي، فيخوض مغامرة في «حق عرب» (كتابة محمود حمدان، وإخراج إسماعيل فاروق ـ ON، و«أبو ظبي»، وWATCH IT، وViu) كونه الأوّل له بعد الانفصال عن ياسمين عبد العزيز التي شاركته بطولة مسلسليه الأخيرين. بالتالي، ستقع عليه وحده مهمة جذب المتفرّجين. تقف أمام العوضي دينا فؤاد وهي ممثلة محدودة الشعبية، ستخضع لمقارنة غير متكافئة مع ياسمين عبد العزيز، إضافة إلى رياض الخولي، ووليد فواز، ووفاء عامر. يُضاف إلى ما سبق مسلسلان يمكن أن يُصنّفا ضمن خانة الشعبي، لكن طبيعة أداء أبطالهما تغاير سمات هذا النوع. في «محارب» (كتابة محمد سيد بشير، وإخراج شيرين عادل ـ CBC، وWATCH IT، و«جوي»)، يقدّم حسن الرداد دور شاب من بيئة فقيرة تتعرض والدته لحادث سير يودي بحياتها، فتبدأ معركة بينه وبين أسرة ثرية تحاول حماية ابنها قائد السيارة من دخول السجن. يشارك في البطولة ماجد المصري ونرمين الفقي وعفاف شعيب. في موازاة هذا العمل، يبرز «صدفة» لريهام حجاج (كتابة أيمن سلامة، وإخراج سامح عبد العزيز ـ CBC، وDMC، و«الحياة»، وWATCH IT، و«جوي»)، من بطولة خالد الصاوي وعصام السقا. من خلال البرومو، تظهر «صدفة» كشخصية شعبية، لكن هل ستكمل على النسق نفسه، أم تكرّر ريهام إصرارها على الظهور بشخصية سيدة الأعمال لترتدي أغلى الماركات؟ علماً أنّ الجمهور يحرص على معرفة أسعار ملابسها في كل مسلسل من دون الحديث كثيراً عن الدراما.

يعود احمد السقا في «العتاولة» إلى جانب طارق لطفي وباسم سمرة

السبت 9 آذار 2024 العدد 5152
الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

دليل ليالي رمضان 2024

LBC

«العربجي 2»
«كسر عضم 2 ـ السراديب»

LDC

«العربجي 2»
«كسر عضم 2 ـ السراديب»
«مال القبان»
«أغمض عينيكَ»
«بيت أهلي»
«الصديقات»

WATCH iT!

«الحشاشين»
«الكبير أوي 8»
«المعلم»
«إمبراطورية ميم»
«بابا جه»
«بيت الرفاعي»
«جودر ـ ألف ليلة وليلة»
«حق عرب»
«صدفة»
«صيد عقارب»
«عتبات البهجة»
«سر إلهي»
«مسار إجباري»
«مليحة»
«محارب»
«فراولة»
«كامل العدد 2»
«لحظة غضب»
«بقينا اتنين»

مصر

«العتاولة»
«المداح: أسطورة العودة»
«صلة رحم»
«كوبرا»
«أشغال شقة»
«نعمة الأفوكاتو»
«أعلى نسبة مشاهدة»
«2024»

الحديد television

«نظرة حبّ»
«تاج»

dmc LIVE

«فراولة»
«بدون سابق إنذار»
«الحشاشين»
«إمبراطورية ميم»
«صدفة»
«عتبات البهجة»
«بابا جه»

mtv

«ع أمك»
«نقطة انتهى»
«2024»

شاهد

«العربجي 2»
«تاج»
«ع أمك»
«ولاد بديعة»
«العتاولة»
«زوجة واحدة لا تكفي»
«أغمض عينيكَ»
«صيد العقارب»
«مسار إجباري»
«صلة رحم»
«نعمة الأفوكاتو»
«المعلم»
«المداح: أسطورة العودة»
«كامل العدد»
«2024»
«كوبرا»

LBC

«درجة درجة»
«قلوب من ماء»

النهار

«قلع الحجر»
«بـ 100 راجل»
«لانش بوكس»

NBN

«بيت أهلي»
«طريقي»
«من الآخر»
«زنود الست»

العربي 2

«ما اختلفنا»
«نزيف التراب»
«ممر آمن»
«كسر عضم ـ السراديب»

دبي

«نقطة انتهى»
«فراولة»
«عتبات البهجة»
«صلاح الدين الأيوبي» (دراما تركية)
«الخن»
«ورثة بن عاقول»
«سوق الجت»
«منت رايق»

YANGO PLAY

«نظرة حب»
«الحشاشين»
«بيت الرفاعي»
«سقف الوالد»

ON

«الكبير أوي 8»
«بيت الرفاعي»
«جودر ـ ألف ليلة وليلة»
«حق عرب»
«مسار إجباري»
«كامل العدد 2»
«مليحة»

CBC

«صدفة»
«صيد عقارب»
«سر إلهي»
«مسار إجباري»
«مليحة»
«محارب»
«بقينا اتنين»

الحياة

«المعلم»
«صدفة»
«مسار إجباري»
«مليحة»

أبوظبي

«جودر ـ ألف ليلة وليلة»
«البوم»
«حق عرب»
«كسر عضم ـ السراديب»
«خطاف»

Samedi 9 Mars 2024 no103
السبت 9 آذار 2024 العدد 103

القوس

www.alqaous.com

8 صفحات

ملحق أسبوعي مخصّص للعدل والإنصاف يصدر مع الأخبار كل سبت

الغزّاوية

(اللوحة للفنانة مرام علي)

جرائم الاحتلال

150 يوماً من الإبادة الجماعية في غزة المحاصرة

«إسرائيل» تتحدّى محكمة العدل الدولية

جنان الخطيب، احمد مدلج

رمى جيش الاحتلال الإسرائيلي نحو 70 ألف طن من المتفجرات على سكان قطاع غزة وارتكب 2675 مجزرة ضد العائلات الفلسطينية، وقتل حتى «اليوم 150» نحو 30534، من بينهم 13430 طفلاً. ويعدّ 7000 غزاوي في عداد المفقودين، 70% منهم من الأطفال والنساء، يُفترض أنهم قضوا تحت أنقاض المباني المدمرة، أو ماتوا ببطء وتحلّلت جثثهم في الشوارع من دون أن

> **يطلق جيش الاحتلال القذائف على شاحنات المساعدات ويقتل عشرات المواطنين الذين يبحثون عن الغذاء والطعام لأطفالهم وعوائلهم**

تتمكّن فرق الإنقاذ من نقلهم بسبب شدة القصف والافتقار إلى المعدات. كما أدى القصف الإسرائيلي الى جرح أكثر من 71920 فلسطينيًا معظمهم يعانون من الألم والجوع والعطش في ظل حصار خانق.

تسعى «القسوس»، من خلال «روزنامة الجرائم الإسرائيلية»، منذ بداية العدوان الإسرائيلي على غزة، إلى توثيق جرائم قتل المدنيين واستهداف المنشآت المدنية

والمستشفيات والمدارس والمخابز ومستودعات الطعام ومضخات المياه ومولدات الكهرباء والبنية التحتية، وكذلك توثيق فرض قوات الاحتلال الإسرائيلية ظروفاً معيشية صعبة على المدنيين الفلسطينيين بهدف تدميرهم وتطبيق خطوات للحؤول دون إنجاب الأطفال، والتي يمكن تصنيفها من ضمن الفئات التي تشكل تعريف جريمة الإبادة الجماعية بحسب القانون الدولي.

نعرض في هذا المقال تحليلاً للبيانات والمعلومات التي جرى توثيقها عن العدوان على غزة في الأيام الخمسين بعد المئة، والتي تساهم في جمع وتكوين العناصر الأساسية لجريمة الإبادة الجماعية التي يرتكبها العدو الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني.

من خلال مراجعة وتحليل الوقائع والارقام والبيانات، يتبيّن أن جيش الاحتلال يستمر في قتل الفلسطينيين وخنقهم بشكل منهجي، ما يدل الى نية إسرائيلية لتصفية الغزيين بشكل جماعي. ففي 26 كانون الثاني 2024، صدر عن محكمة العدل الدولية، بعد أسبوعين من الاستماع إلى أطراف الدعوى في 11 و12 كانون الثاني 2024، قرار بفرض «تدابير مؤقّتة»، أوّلها اتّخاذ دولة الاحتلال، وفقاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، في ما يتعلق بالفلسطينيين في غزة، جميع التدابير التي في وسعها لمنع ارتكاب جميع الأعمال التي تدخل في نطاق المادة الثانية من هذه الاتفاقية، ولا سيما: قتل أعضاء المجموعة، التسبب في ضرر جسدي أو نفسي خطير لأعضاء المجموعة، تعمّد إخضاع المجموعة لظروف معيشية يُقصد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً، وفرض تدابير تهدف إلى منع الولادات داخل المجموعة. إلّا أن جيش الاحتلال ارتكب، منذ صدور القرار (اليوم 112) حتى اليوم 150، 469 مجزرة بحق العائلات الفلسطينية نتج عنها 4337 شهيداً و7432 جريحاً.

كما ألزمت المحكمة الدولية بقرارها، في البند الثاني، أن تضمن دولة الاحتلال، بأثر فوري، عدم ارتكاب جيشها أي أعمال موصوفة في البند الأول من القرار. الا ان البيانات الموثقة والارقام تشير إلى أن جيش الاحتلال الاسرائيلي تعمّد قصف كامل القطاع بدون استثناء عبر الغارات الجوية والمدفعية والزوارق البحرية، إضافة الى تنفيذ أحزمة نارية عنيفة مستهدفاً بشكل عشوائي المدنيين في غزة. يضاف إلى ذلك تعمد جيش الاحتلال قنص النازحين والجرحى في المستشفيات.

وفي الخمسين يوماً بعد المئة، جرى توثيق استخدام العدو الاسرائيلي الفوسفور الابيض أربع مرات على الاقل في الايام 104، 107، 124، و130.

البند الخامس من قرار المحكمة، ألزم دولة الاحتلال الإسرائيلي ان تتّخذ تدابير فعّالة لمنع التدمير وضمان الحفاظ على الأدلة المتعلقة بادّعاءات ارتكاب أعمال تدخل في نطاق المادة الثانية والمادة الثالثة من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ضد أفراد المجموعة الفلسطينية في قطاع غزة. إلا ان وتيرة القصف المستمر منذ 150 يوما على كافة الاحياء والمنشآت والمؤسسات، بما في ذلك القطاع الصحي، أدت بشكل مباشر وغير مباشر الى تدمير الأدلة. أبرزها استهداف المؤسسات الرسمية التي تعنى بتسجيل الوفيات والسجل المدني الفلسطيني الذي يثبت وجود «الشهداء» أصلاً لا سيما في الحالات التي جرت فيها إبادة عائلات بأكملها.

في البند الرابع من القرار، ألزمت محكمة العدل الدولية دولة الاحتلال الإسرائيلي، باتّخاذ تدابير فورية وفعّالة للتمكين من توفير الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية التي تمسّ الحاجة إليها لمعالجة ظروف الحياة الصعبة التي يواجهها الفلسطينيون في قطاع غزة. علما ان دولة الاحتلال لم تلتزم بهذا البند، بل أمعنت في تعزيز المجاعة وتكريس الحصار.

فقد توفي أكثر من 15 طفلا بسبب المجاعة وسوء التغذية، إضافة الى أكثر من 700 ألف مصاب بأمراض معدية بسبب النزوح، و60 ألف امراة حامل معرضة للموت والولادة المبكرة والاجهاض بسبب الجوع وسوء التغذية والجفاف والتلوث. وتعمد جيش الاحتلال قنص واستهداف المدنيين الفلسطينيين لدى سعيهم للحصول على المساعدات، واستهداف النازحين في مراكز الايواء والمدارس والخيم التي تفتقد لأدنى مقومات الحياة.

يشير الرسم البياني ادناه الى عدد المرّات التي تعمد فيها جيش الاحتلال الاسرائيلي استهداف المدنيين بشكل مباشر في المستشفيات أو الخيم او مراكز الايواء أو المدارس أو حتى لدى تجمعهم لدفن الشهداء أو سعيهم للحصول على المساعدات.

يضاف الى هذه البيانات ايضا (والتي لم يجر عرضها في هذا الرسم البياني لعدم وجود عدد دقيق) الاستهداف المباشر للمدنيين في المنازل والابراج والمربعات السكنية التي جرى نسفها وتدميرها على رؤوس قاطنيها.

ارتكب جيش الاحتلال الإسرائيلي عدة مجازر بحق الاف المواطنين الذين حاولوا الحصول على أكياس الطحين ومساعدات غذائية في ظل المجاعة، وارتكب مجزرة الطحين (وتبعتها مجازر مماثلة) التي راح ضحيتها 116 شهيداً وأكثر من 700 إصابة، ومجزرة شاحنة المساعدات التابعة لجمعية خيرية كويتية غرب دير البلح وراح ضحيتها 8 شهداء، ومجزرة دوار الكويت في شارع صلاح الدين التي راح ضحيتها عشرات الشهداء والجرحى.

من جهة أخرى، استهدفت «إسرائيل» بشكل متكرر، منذ بداية العدوان في تشرين الأول 2023، مرافق الرعاية الصحية وسيارات الإسعاف. كما اعتقلت العاملين في مجال الرعاية الصحية، وحاصرت الوقود اللازم للمولدات، وحجبت الإمدادات الطبية والجراحية الحيوية - وكل ذلك هدف إلى تدمير نظام الرعاية الصحية في غزة. وبلغ عدد المؤسسات الصحية التي استهدفها الاحتلال منذ بداية العدوان 155.

ورغم عدم تقديم اي دليل، يدّعي جيش العدو الاسرائيلي أن عناصر حماس موجودون داخل المستشفيات فيقوم باستهدافها بشكل مباشر. ويظهر الرسم البياني التالي الأيام وعدد المرات التي استهدف فيها جيش الاحتلال، في الخمسين يوماً بعد المئة، المستشفيات او محيطها عبر الغارات الجوية او القصف المدفعي أو القنص.

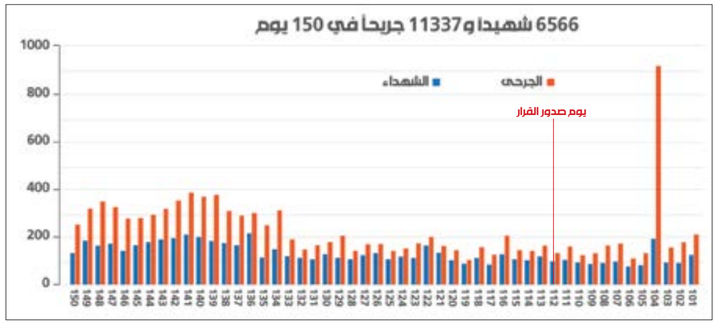

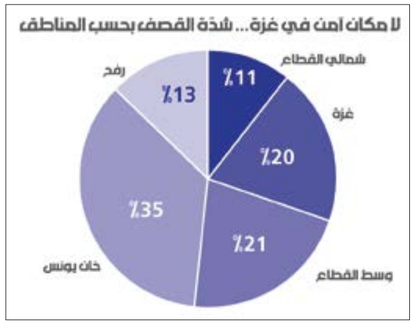

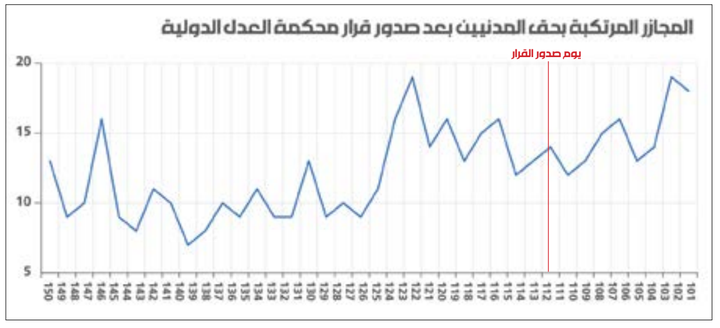

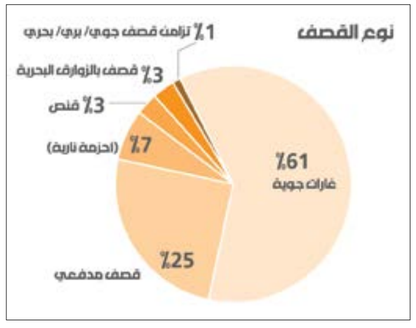

تحت القوس

يوم المرأة الفلسطينية

فداء عبد الفتاح

على مدى قرن ونيف، عُقدت مؤتمرات وشُرّعت قوانين ووُقّعت اتفاقيات وأُسّست هيئات باسم المرأة ونضالاتها، لكن العالم الإمبريالي الرأسمالي شوّه تاريخ النضال وأسبابه، وكرّس في ذاكرة الشعوب صوراً لمعارك جانبية لم تكن همّاً نسوياً في زمن الثورات الحقيقية.

تقصّد هذا العالم التعتيم على دور النساء التاريخي في الحضارات الانسانية، وحاول نقل مشاكله الإجتماعية والبنيوية الى مجتمعاتنا، ليشتّت شعوبنا بإسم الحرية والتحرر، وليقوّض نضالاتنا من الكفاح من أجل الحرية الجماعية الى الاستماتة في خوض المعارك الفردية... الى أن جاء السابع من أكتوبر وقدّم للعالم أجمع درساً في النضال الجماعي المنظّم، وصفعة مدوّية على وجه كل من راهن على أن الكبار يموتون والصغار ينسون، وليكتشفوا أن المرأة الفلسطينية جدار رحمها مطرّز بحب فلسطين، ولأجلها قدّمت فلذات كبدها بصبر وقوة إيمان لن تستطيع لغات العالم وصفه.

تعجّ الذاكرة بصور النساء الغزاويات وبأصواتهن المخنوقة فوق أكفان أولادهن، كيف لنا أن نحتفل بيوم المرأة العالمي ونفتخر بإنجازاتنا الصغيرة عندما نرى صورة إسراء جعابيص؟

هل تقارن نضالات أي إمرأة مهما كان حجمها بنضال أمهات لبسن ثوب الصلاة استعداداً للشهادة واحتضنّ أطفالهن ونمن؟

كيف لهذا العالم أن يجرؤ بعد السابع من أكتوبر أن يتحدث عن الشرعات والقوانين الدولية وإتفاقيات إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة؟

هل سيخرج من يقول إن النساء ناقصات عقل ودين وعلى هذه الأرض نساء من فلسطين؟

إن الثامن من آذار، لهذا العام، هو مناسبة لنعلن من خلالها لشعوب العالم بكافة معتقداتهم، ممن تحرّكوا بشكل غير مسبوق نصرة لغزة ولكل فلسطين ورددوا بكل اللغات «تحيا فلسطين»، أنه آن الأوان لنعيد رسم قواعد حقوق الانسان بعيداً عن الكيل بمكيالين، وأن يؤمن هذا العالم بأن أي احتلال حتماً مصيره الزوال، وأن الظلم لن يولّد إلا العزيمة والإصرار للإنتصار على الظالم.

وليكن الثامن من آذار لهذا العام إنطلاقة لمواجهة الحرب الثقافية والفكرية التي تخوضها الانظمة الإمبريالية عبر حروبها الناعمة ضد شعبنا العربي الذي أغرقته غالبية مؤسسات المجتمع المدني في معارك جانبية، بهدف تشتيت قدرات أفراده وتشويه مفهوم النضال الثوري فيه، حتى بات جيل بكامله لا يعرف أن من أيقوناتنا النسائية الخالدة جميلة بوحيرد وليلى خالد وسناء محيدلي ولولا عبّود ودلال المغربي وتيرز هلسة وآيات الاخرس؛ وأن هؤلاء النساء ومثيلاتهن هن القدوة والمثال، وغياب هذه النماذج عن ساحات النضال هو من أخرج المرأة من مكانتها المرموقة ودورها الأساسي والمركزي في بناء كل مجتمع.

آن الأوان أن ننتصر لقضايانا ونحرّر عقولنا من هاجس إرضاء المجتمع الدولي الذي جلس متفرجاً خمسة أشهر على إرتكاب جريمة إبادة جماعية بحق أهلنا في غزة، ولم يتمكن بكل مؤسساته الدولية أن يصدر قراراً بتوجيه مجرد اللوم لمرتكب المجازر. وفي المقابل، هذا المجتمع الدولي نفسه يطيع بدول عربية بحجة حماية الشعوب من أنظمتها الاستبدادية.

أما قصف المستشفيات والمدارس والاماكن السكنية على من فيها ومنع وصول الدواء والطعام والمياه وقصف النازحين سيراً على الاقدام... فكل هذا لا يستدعي التدخل ولا حتى الشجب أو الإستنكار.

آن الأوان لأن نحدد تواريخ أعيادنا ومناسباتنا، وأن نكتب قصص بطولاتنا وانتصاراتنا، وأن نفخر بقيمنا وعاداتنا، وأن نخلع عن جلودنا وصمة التخلف والتبعية لمجتمع لا يعنيه سوى الاستيلاء على خيراتنا وقدراتنا.

آن الأوان أن نؤمن بأن فلسطين هي المعيار لكل أشكال النضال، وأنها عصية على الإنكسار، وأن المرأة نصف المجتمع فيها، وهي صمام أمان النصف الثاني لأن الامهات الفلسطينيات هن مرضعات المقاومين الأسود.

لتبقى فلسطين بخير، كل عام ونساؤها بألف ألف خير.

تحيا فلسطين.

فلسطين

قيم السلام المستدام وقيم الكيان... ضدّان لا يلتقيان

لونا فرحات

تؤكد قرارات الأمم المتحدة بشأن السلام أنّ الحفاظ عليه مهمة مشتركة لجميع أجهزتها وللدول الأعضاء والمجتمعات المدنية المعنية، كما تسعى إلى توسيع نطاق فهم عملية بناء السلام لتشمل ليس فقط حل الصراع، بل منع تكراره، عبر معالجة - من بين أمور أخرى- أسبابه الجذرية، لأن هذا من شأنه أن يحول دون وقوع الأجيال المقبلة في دائرة العنف مرة أخرى، وهذا ما يُعرف بالسلام المستدام. ولكن، هل مفهوم السلام المستدام قابل للتطبيق على الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي؟

الحفاظ على السلام: نهج جديد

في تسعينيات القرن العشرين، كان بناء السلام يُفهم في الأمم المتحدة،

> **إذا قبلت إسرائيل فكرة الدولتين يعني ان عليها الفصل العنصري والاستيطان وعودة اللاجئين هو امر لن يتحقق لان تبني قيم العدالة والمساواة وحقوق الإنسان يعني حتماً زوالها ككيان سياسي**

في الغالب، على أنه بناء لسلام بعد صراع. لكن ذلك تغيّر عام 2002 مع البيان الرئاسي لمجلس الأمن حول خطورة الحالة في الشرق الأوسط وضرورة التوصل إلى حل شامل للمشكلة. وجاء قرار إنشاء لجنة بناء السلام عام 2005، ليوسع من مفهوم السلام كي يشمل منع اندلاع أو تكرار أو استمرار النزاع المسلّح. لكن، كيف يمكن تحقيق السلام بين أطراف متصارعة؟ هل يعني السلام أنه لا توجد حرب؟ وما الذي يضمن بقاء الاتفاق السلمي واستمراره للأجيال المقبلة؟

من هنا، تطرح فكرة السلام المستدام ضرورة بناء مجتمع سلمي يوجه ثقافته وتطوره الثقافي نحو السلمية، وتبني الأفكار والمعايير والقيم والأنظمة، والمؤسسات الثقافية التي تقلل من العنف وتعزز السلام. وبالتالي، يتعين على كل من أطراف النزاع تطوير قيم سلمية للحفاظ على اتفاقيات السلام. ولتحقيق المجتمع السلمي المنشود، فإنّ إحدى أفضل الطرق لحل الخلافات بين الدول هي معرفة تاريخها وثقافتها والظروف التي أدت إلى الصراع. وفقاً لذلك، فإن السلام هو حالة يتفق فيها الطرفان على احترام أحدهما الآخر، والاستعداد للعيش جنباً إلى جنب، والعمل على استمراره. واتخذت الأمم المتحدة مبادرات لمناقشة بناء السلام والحفاظ عليه.

وجاءت الإشارة الرئيسية إلى المفهوم الجديد لاستدامة السلام مع إصدار قرارين متطابقين اعتمدتهما الجمعية العامة ومجلس الأمن في 27 نيسان/ أبريل 2016 بشأن بناء السلام (262/70/A/RES) و 2282 على التوالي. لم يعد يُنظر إلى بناء السلام على أنه نشاط ما بعد الصراع فقط، بل ينبغي أن يكون أولوية قبل الصراع وأثناءه وبعده. وهكذا، فإن استدامة السلام تتطلب منظوراً طويل الأجل، يجب أن يشمل الأنشطة الرامية إلى منع نشوب الصراع واستمراره وتصعيده وتكراره، ومساعدة الأطراف على المصالحة والتعافي وعمليات إعادة الإعمار والتنمية، واعتماد عملية سياسية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، من أجل إنهاء الأعمال العدائية عبر الحلول السياسية. ويمكن تحقيق ذلك عبر وضع نهج شامل لإنهاء الصراع إلى الأبد. ومن ناحية أخرى، يحتاج إلى بناء المجتمع بعد الصراع إلى تهيئة المناخ المناسب الذي من شأنه أن يعطي الفرصة للمشاركة الشاملة في الحوار والانتخابات والسلامة والأمن وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

واحدة من التقنيات الرئيسية لتحقيق السلام المستدام هي معالجة جذور الصراع. في حالتنا هنا، ومن أجل تطبيق مفهوم السلام المستدام المشار إليه أعلاه، يجب معالجة جذور الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وأكبر معضلة وعقبة تواجه أي محاولة لحل هذا الصراع، تأتي من حقيقة أن جذوره تنبع من أسس أيديولوجية – توراتية أُنشئت على أساسها عام 1948 دولة إسرائيل على أرض فلسطين، وكانت بدايات الظلم المستدام.

الايديولوجية والتشريعات

خلال الأعمال العدائية التي واكبت قيام إسرائيل عام 1948، تم تهجير معظم الفلسطينيين، وبقي عدد قليل منهم في ما بات يُعرف باراضي الـ48، كأقلية ضمن غالبية من السكان اليهود الذين استُقدموا من الشتات، لتكون إسرائيل وطناً لكل يهود العالم. وقبل إعلان ما يسمى بـ «دولة إسرائيل»، صرّح بن غورين بأنه «لا يحق لأي يهودي التخلي عن حق الأمة اليهودية في الوجود في أرض إسرائيل... لن يتوقف هذا الحق تحت أي ظرف من الظروف. حتى لو أعلن البعض في بعض الأحيان أنهم يتخلّون عن هذا الحق، فليس لديهم القوة ولا السلطة لإنكار هذا الحق للأجيال القادمة... حقنا في هذه الأرض، كل ذلك، صحيح وشرعي إلى الأبد». (دايفيد بن غوريون، خطاب أمام المؤتمر الصهيوني الـ21، بازل، 1937). وتطبيقاً لهذه المقولة، تبنت إسرائيل منذ قيامها تشريعات تعكس بوضوح أيديولوجية الدولة وقيمها، أهمها:

1- قانون العودة لعام 1950 وينص في مادته الأولى على أنه «يحق لكل يهودي أن يهاجر إلى إسرائيل»، فيما منح قانون الجنسية لعام 1952 الجنسية الإسرائيلية تلقائياً لليهودي الذي يستقر في إسرائيل. واعتبرت هذه الهجرة غير المقيدة من قبل اليهود جزءاً لا يتجزأ من التطلع إلى دولة يهودية، بالنسبة إلى اليهود من جميع أنحاء العالم باستثناء الفلسطينيين. فلا حق لأصحاب الأرض في العودة التي تقتصر على اليهود فقط.

2- وفقاً لقانون عام 1985، يُمنع من الترشح لانتخابات الكنيست أي مرشح يرفض وجود إسرائيل كدولة للشعب اليهودي.

3- مجتمع أحادي الثقافة ضد مجتمع متعدد الثقافات: تعكس رموز الدولة التقاليد والتراث اليهودي. فالمهمة الخاصة لإسرائيل هي تشكيل الدولة القومية لليهود والحفاظ على الثقافة القومية اليهودية وتعزيزها، وبالتالي لا يوجد مكان للتعددية الثقافية في المجتمع اليهودي. والتعريف الذاتي للدولة كدولة لمجموعة عرقية واحدة يستبعد ضمنياً الآخرين. وبمقتضى القانون،على القاضي الإسرائيلي الذي يواجه مسألة قانونية تتطلب قراراً ولا يجد إجابة عنها في القانون التشريعي أو السوابق القضائية أو عن طريق القياس، أن «يبت فيها في ضوء مبادئ الحرية والعدالة والإنصاف والسلام لتراث إسرائيل». وبما أن إسرائيل تُعرف تشريعياً بأنها دولة يهودية، فإنّ «تراث إسرائيل» يعني التراث اليهودي، ولا اعتبار للتراث العربي أو المسيحي أو الإسلامي!

4- ضم الأراضي وسياسة التهويد: إسرائيل دولة يهودية في الممارسة العملية، وهذا يعني أن مؤسسات الدولة وسياساتها مصمّمة لضمان استمرار الغالبية اليهودية. منذ عام 1967 وسّعت إسرائيل هذا الإطار ليشمل الأراضي المحتلة في عملية تعرف باسم «الضم الزاحف»، هدفها الاستراتيجي السيطرة الدائمة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي مع حد أدنى من العرب.

5 - الفصل العنصري ضد الأقلية العربية الفلسطينية: قانون العودة وقانون الجنسية يضران بالعرب الفلسطينيين في أراضي الـ48 وينتهكان معايير حقوق الإنسان، وقد وصفا بأنهما انعكاس لـ «الفصل العنصري القانوني».

6 - قانون يهودية الدولة: يعتبر قانون يهودية إسرائيل الصادر في تموز 2018 إعلاناً رسمياً بعنصرية هذا الكيان، فهو نص على أن إسرائيل هي حصراً دولة الشعب اليهودي، وهم وحدهم من تحقّ لهم المطالبة بحق تقرير المصير.

7- ترسيخ قيم الصهيونية في القرارات الحكومية: في نيسان/ إبريل 2023، صادقت حكومة العدو على مشروع قرار ينص على إيلاء القيم الصهيونية وزناً حاسماً في قراراتها، لتصبح الصهيونية بموجبه قيمة إرشادية وحاسمة في أعمال وزارات الحكومة، والهدف تثبيت سياسة الاستيطان والأمن للمستوطنين وإعطاء الأولوية لتثبيت حق اليهودي في أرضه وتقوية وجوده في النقب والجليل ويهودا والسامرة (الضفة الغربية).

اوسلو واستمرارية الصراع

بعد أكثر من 30 عاماً، فشلت اتفاقيات أوسلو في إحلال السلام وفي تحقيق حل الدولتين. من أهم أسباب فشلها، أنها تضمنت بنوداً تخالف القانون الدولي، ما يجعلها وثيقة غير قانونية ولا يعتد بها. فقد قامت الاتفاقية على أساس بند جوهري، وهو اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود على 78% من أراضي فلسطين (وفي ذلك مخالفة لقرار التقسيم 181)، وعلى نبذ المنظمة المقاومة المسلحة وانتهاج المفاوضات كحل وحيد لاسترداد الحق الفلسطيني مع تجريم المقاومة واعتبارها إرهاباً (في مخالفة صريحة لحق تقرير المصير وهو حق ثابت في القانون الدولي للشعوب الرازحة تحت الاحتلال والاستعمار، أكدت عليه قرارات الأمم المتحدة). كذلك أعطت اتفاقية أوسلو سلطة الاحتلال الحق في اقتحام ومطاردة من تشاء في الأراضي المحتلة بذريعة الحفاظ على أمنها وأمن مستوطناتها. أما ملحق أوسلو الاقتصادي، فقد نتجت منه تبعية فلسطينية مالية واقتصادية لحكومة العدو فقدت معها استقلالها الاقتصادي. ولم توقف الاتفاقية سياسة الاستيطان ولا خطط تهويد القدس وإعلان يهودية الدولة العبرية على كامل أراضي فلسطين.

بعد أوسلو ماذا حدث؟ انتفاضتان في عامَي 2000 و2005، وفي عام 2021، 4 حروب في قطاع غزة، وإبادة جماعية مستمرة منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023، مع حرب تجويع، وشهداء تجاوز عددهم الـ 30 ألفاً، ومشروع تهجير جديد لسكان غزة!

بعد 30 عاماً من أوسلو، أولئك الذين كانوا يبلغون من العمر 5 سنوات عند توقيع الاتفاقية، كانوا جزءاً من الانتفاضة الأخيرة في فلسطين في أيار/ مايو 2021. فالمقاومة لا تسقط باتفاقيات «تسوية»، ولا بمرور الوقت.

ما هو الحل الجذري للصراع القائم فوق ارض فلسطين؟

النقطة الرئيسية التي يجب إثارتها هي أن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي لا يشبه أي صراع دولي آخر. فهو ليس بين دولتين حول حدود مشتركة، بل أقرب للصراع الذي كان قائماً بين القوى الاستعمارية الغابرة والأمم الخاضعة لحكمها، وبين الشعوب الأفريقية ونظام الفصل العنصري السابق في جنوب أفريقيا. فالصراع في فلسطين منشؤه استيطان غير شرعي لمجموعة من اليهود تم جلبهم من أنحاء العالم بتشجيع من القوى العظمى، لإقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين. وإسرائيل تقوم على أسس أيديولوجية لاهوتية مقدسة تدعي أن فلسطين هي أرض الميعاد للشعب اليهودي، تماماً كما ادعى الاستيطان الأوروبي عند استيلائه على الأراضي الأفريقية. تغذي أيديولوجية ما يسمى بالدولة الإسرائيلية العنف، والقيم المقدسة التي يعتنقها الإسرائيليون تم تنفيذها بالقوة، وتسبّبت في حروب متتالية على مدى السنوات الـ 75 الماضية. وإذا قبلت إسرائيل فكرة الدولتين، فهذا يعني أن عليها التخلي عن قيمها «المقدسة» وأساس وجودها، أي التنازل عن يهودية الدولة والفصل العنصري ووقف الاستيطان وعودة اللاجئين، هو أمر لن يتحقق، لأن تبني قيم العدالة والمساواة وحقوق الإنسان يعني حتماً زوالها ككيان سياسي.

العقد الرابع وزوال الاستعمار

عام 1960، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 1514 التاريخي

> **من أهم أسباب فشل اتفاقيات اوسلو تضمنها بنودا تخالف القانون الدولي ما يجعلها وثيقة غير قانونية ولا يعتد بها**

المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وأكد الإعلان حق الشعوب في تقرير المصير وضرورة الإنهاء السريع وغير المشروط للاستعمار. وبعد عامين، تم إنشاء اللجنة الرابعة المعنية بإنهاء الاستعمار ورصد تنفيذ الإعلان. وفي عام 1990، أعلنت الجمعية العامة عن العقد الدولي الأول لإنهاء الاستعمار، وامتد من عام 1990 إلى عام 2000. وتلا ذلك، الإعلان عن العقد الدولي الثاني الذي بدأ عام 2001 ثم العقد الثالث بين عامَي 2011 و2020. وفي عام 2020، أعلنت الجمعية العامة بدء العقد الرابع (2020 - 2030) للقضاء النهائي على الاستعمار في العالم. وطالبت جميع الدول بالعمل على تنفيذ قرارها المتعلق بمنح الشعوب المستعمرة حقها في تقرير مصيرها وإنهاء السيطرة الأجنبية عليها.

تُعدّ حالة فلسطين من ضمن الحالات التي تقع ضمن نطاق اللجنة الرابعة الملتزمة بمتابعة تنفيذ سياسة القضاء على الاستعمار بكل صوره، والمعنية بمتابعة تقرير اللجنة الخاصة بالممارسات الإسرائيلية التي تؤثر في حقوق الشعب الفلسطيني وغيره من العرب في الأراضي المحتلة. وهي اللجنة التي رفعت إلى الجمعية العامة طلب الفتوى من محكمة العدل الدولية حول التبعات القانونية للممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة والآثار القانونية المترتبة على الأمم المتحدة والدول الأعضاء. لذا، فإنّ صدور الفتوى عن محكمة العدل الدولية سيتزامن مع العقد الرابع لإنهاء الاستعمار، ومن المتوقع أن تؤكد ما أكدته سابقاً في فتواها حول الجدار العازل، أن الوجود الإسرائيلي في الأراضي المحتلة هو احتلال غير شرعي ويتعين الانسحاب من الأراضي المحتلة، وعلى الأمم المتحدة والدول الأعضاء العمل على ضمان التنفيذ والتعامل مع الكيان المحتل على أساس أنه غير شرعي.

جنوب افريقيا تكرّر طلب الحماية للفلسطينيين

قدمت جمهورية جنوب أفريقيا، في 6 آذار 2024، طلباً عاجلاً للإشارة بتدابير مؤقتة إضافية وتعديل أمر التدابير المؤقتة السابقة المؤرخ في 26 كانون الثاني 2024 والقرار المؤرخ في 16 شباط 2024، في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة والمعاقبة عليها (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل). وفي طلبها الجديد، ذكرت جنوب أفريقيا أنها «مضطرة للعودة إلى المحكمة في ضوء الوقائع الجديدة والتغيرات في الحالة في غزة - ولا سيما حالة المجاعة الواسعة النطاق - الناجمة عن الانتهاكات الصارخة المستمرة لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها... من قبل دولة إسرائيل... وانتهاكاتها المستمرة الواضحة للتدابير المؤقتة التي أشارت إليها هذه المحكمة في 26 كانون الثاني 2024». وطلبت من المحكمة أن تشير إلى مزيد من التدابير التحفظية و/أو أن تعدل التدابير المؤقتة المشار إليها في أمرها المؤرخ في 26 كانون الثاني 2024، من أجل ضمان سلامة وأمن 2,3 مليون فلسطيني في غزة على وجه السرعة، بما في ذلك أكثر من مليون طفل». ويحث الطلب المحكمة على القيام بذلك من دون عقد جلسة استماع، في ضوء «الإلحاح الشديد للحالة».

في القانون

فرار من موازنة قوى الأمن الداخلي...

هل من تطويع جديد؟

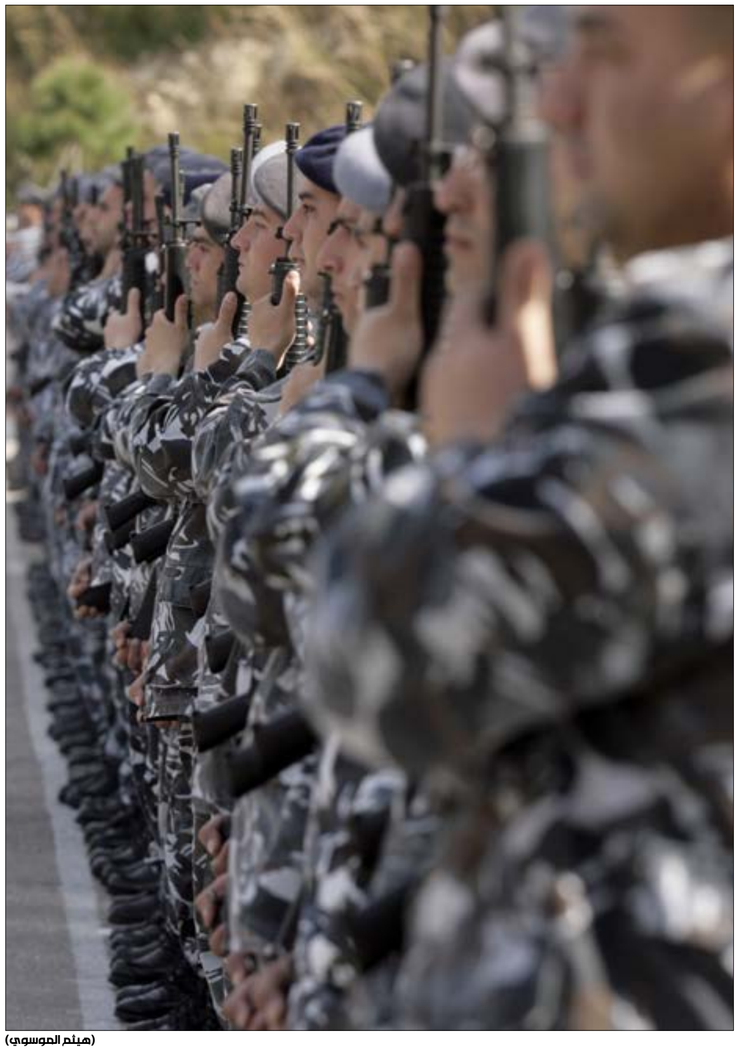

(هيثم الموسوي)

صادق علوية

في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد، من الطبيعي أن يتوقع خبراء علم الاجتماع ارتفاع نسبة الجريمة، لا سيّما تلك المتعلقة بالسرقة والجرائم المالية، ما يقتضي تنبّه الحكومة الى ضرورة تدعيم قوى الأمن الداخلي بالعديد والعتاد، لا أن تبقى الأولوية فقط للقطاعات التي تجلب عائدات فحسب. فالقوى الأمنية، على اختلافها، من أسس تثبيت الاستقرار، سيما أن أكثر من 6000 عنصر تركوا الجهاز الأمني في غضون 6 سنوات. ومن المؤكد أن تطويع مزيد من العناصر في ظل رواتب متآكلة يعني حكماً عدم الرغبة بتصحيح الوضع القائم، ما يستدعي أولاً تصحيحاً جدياً للرواتب والأجور والملحقات.

تتولى قوى الامن الداخلي حفظ النظام وتوطيد الأمن وحماية

> تجدر الإشارة إلى ان وزارة المالية رفضت التطويع لاسباب قانونية بمنع الموظفين

المتلكات والأشخاص وغيرها، وأهمها أنها تقوم بمهام الضابطة العدلية التي تتولّى التحقيقات في الجرائم الحاصلة إضافة مؤازرة السلطات العامة. (نظراً إلى أهمية دور قوى الأمن الداخلي، نشرت «القوس» سابقاً مقالاً بعنوان: «الشرطة في لبنان سبقت قيام الجمهورية» https://alqaous.com/article/291)

لكن هذه المهام لا تلقى تقدير الحكومات المتعاقبة التي لم تعر القوى الأمنية الاهتمام اللازم، خصوصاً في ظل الأزمات الاقتصادية التي يعيشها اللبنانيّون، ما دفع عدداً كبيراً من العسكريين الى الاستقالة أو طلب التسريح او حتى الفرار من الخدمة. ووصل عدد الفارين بين 2019/10/17 و2023/12/15 الى 1107 عنصر في قوى الأمن الداخلي، وفقا لتقرير رفعته وزارة الداخلية الى مجلس الوزراء، فيما وصل عدد من تركوا الخدمة لأسباب قانونية منذ عام 2017 إلى 5338 عنصراً.

8,4 بالمئة: عطاءات هزيلة

بحسب قانون الموازنة العامة للعام 2024 (القانون 2024/324)، تبلغ موازنة المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي 25,8 ألف مليار ليرة (نحو 288,5 مليون دولار أميركي)، وهي تمثل نسبة 8,4% من الموازنة العامة. وتصل كلفة رواتب الضباط والرتباء والعناصر (تشمل الأجور وملحقاتها) إلى 6 آلاف مليار ليرة، تمثّل 23,6% من موازنة المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي.

رواتب لا تكفي للعيش بكرامة

يعاني العناصر والرتباء والضباط، كما غيرهم من موظفي القطاع العام، من فقدان الرواتب والأجور لقيمتها الشرائية، رغم المساعدات التي قدّمتها الحكومة، ومنذ عام 2022، لم تتجاوز الرواتب والمساعدات 11 ضعف قيمتها السابقة في وقت زاد التضخّم على 59 ضعفاً.

وسيراوح متوسط الدخل الجديد بين 295 دولاراً لصغار العسكريين و703 دولارات للعمداء، رغم كل الزيادات التي تتضمن الرواتب الأساسية والمساعدات الاستثنائية، وآخرها تلك المحددة بموجب المرسومين 13019 و13020 تاريخ 2024/02/28، وكذلك تلك التي صدرت بموجب المادة 111 من قانون الموازنة العامة للعام 2022، والمساعدة التي منحت بموجب المرسوم 2023/11277 (4 رواتب)، إضافة الى بدل النقل المقطوع للعسكريين.

ويبدأ دخل الجندي اذا ما دخل الى الخدمة حاليا من حوالي 277 دولاراً، ويصل الى حد أقصى هو 366 دولاراً، فيما يراوح راتب الرقيب بين 283 و376 دولاراً.

تطويع جديد برواتب هزيلة

في 28 شباط 2024، قرر مجلس الوزراء بموجب قراره رقم 2024/18، الموافقة على طلب وزارة الداخلية والبلديات تطويع 800 عنصر في قوى الأمن الداخلي، على أن تعطى الأفضلية لمن سبق أن تقدموا بطلبات انتساب وأجريت لهم الإختبارات المطلوبة عامي 2018 و2019 ولا يزالون يستوفون الشروط.

وكان ذلك بناء لتبريرات قدمتها وزارة الداخلية والبلديات، وأوردتها في كتابها المرفوع الى المجلس، تفيد فيه بأن قوى الأمن الداخلي «تقوم بمهام هائلة متعددة أولتها إياها القوانين، وهي تعمل على التصدي لها وتحمّل مسؤولياتها بهذا الشأن رغم جميع الظروف المحيطة بعملها، سواء لناحية تطور أنماط الجريمة، أو تفشي ظاهرة التعديات على الأملاك العامة والخاصة وإقلاق الراحة، وتكاثر حالات المظاهرات والاعتصامات، إضافة إلى ما خلّفه النزوح السوري من تداعيات أمنية واجتماعية»، معتبرة أن هذا كله «يستوجب وجود العديد الكافي من العناصر لمواجهة جميع هذه الحالات بما يحمي الأمن والسلم ويحفظ حقوق الناس وحرياتهم، في ظل ظروف اقتصادية ومعيشية صعبة بسبب انهيار العملة الوطنية وما رافقه من ارتفاع في الأسعار وعدم استقرار سعر الصرف وانعكاسه السلبي على موازنة قوى الأمن الداخلي، ما انعكس سلباً على التقديمات الصحية والاجتماعية وتدني قيمة المعاشات الشهرية وتعويضات نهاية الخدمة للعناصر». وعرضت الوزارة في تقريرها أن قوى الأمن الداخلي «تعاني حالياً من نقص حادّ في عديدها لأسباب عدة، أهمها وقف التطويع وترك السلك عبر الاستقالة او التسريح وحالات الفرار، والنقص المستمر في عديد عناصر قوى الأمن الداخلي بات يفرض إرباكاً على عمل هذه القوى وقدرتها على القيام بالمهام المفروضة عليها قانوناً ومواجهة التحديات الناتجة عنها، ما يقود إلى وجوب المبادرة إلى ملء النقص الحاصل في العديد، وذلك من خلال تطويع عناصر جديدة مؤهلة للمساعدة في تلبية المهام المطلوبة للقيام بالأعباء والمهام الملقاة على عاتق قوى الأمن الداخلي، واستجابة للإرادة الوطنية الصادقة الداعية إلى المحافظة على الأمن والسلم ومكافحة الجريمة، وحماية الحقوق والحريات في ظل الأوضاع الصعبة التي يعيشها لبنان على كافة المستويات».

تجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية رفضت التطويع معتبرة أن المادة 80 من قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام 2019 نصت على ما يلي: «توقف جميع حالات التوظيف والتعاقد الجديد في الإدارات والمؤسسات العامة بما فيها القطاع التعليمي والعسكري والأمني بمختلف تسمياته واختصاصاته تحت التسميات كافة: تعاقد، مياوم، شراء خدمات، باستثناء الإنفاق ضمن حدود الاعتمادات المخصصة لكل إدارة والعقود التي تجدد سنوياً أو ما شابه في القطاع العام، بما فيها عملية التطويع بدل المحالين على التقاعد». وبالتالي، طلبت المالية عدم الموافقة على الطلب.

إلا أن مجلس الوزراء وافق على اقتراح وزارة الداخلية والبلديات بتطويع 800 عنصر في قوى الأمن الداخلي بصفة فرد متمرن، على يتم اختيارهم من بين الذين تقدموا بطلبات تطوع وخضعوا لفحص الصحة العامة والرياضة البدنية والاختبار الخطي، ولا يزالون يستوفون الشروط. ولكن هناك سؤال أساسي: هل لا يزال هؤلاء الأفراد راغبين في التطوّع إزاء تدني الرواتب؟

بلاغات البحث والتحرّي محددة بعشرة أيام

أصدر النائب العام لدى محكمة التمييز بالتكليف القاضي جمال الحجار ثلاثة تعاميم بتاريخ 2024/3/5، اثنان منها حول التقيد بمدة بلاغ البحث والتحري، والثالث حول تقيد النيابات العامة الاستئنافية بتعاميم النائب العام لدى محكمة التمييز، طالباً عدم إصدار التعاميم الا بواسطته حصراً عملاً بالمادة 38 من قانون اصول المحاكمات الجزائية التي تنص على ما يلي: «يقوم بوظائف الضابطة العدلية تحت إشراف النائب العام لدى محكمة التمييز النواب العامون والمحامون العامون».

واستند الحجار في موضوع بلاغ البحث والتحري الى المادة 24 من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي حددت مدته بعشرة أيام يسقط بعدها البلاغ حكماً، ما لم تقرر النيابة العامة تمديده لثلاثين يوما يسقط بعدها حكماً. وطلب من قوى الأمن والنيابات العامة التقيد بالأحكام القانونية التي ترعى المدة القصوى لبلاغات البحث والتحري، وعدم تمديد مدتها بما يتجاوز أحكام المادة 24 من قانون أصول المحاكمات الجزائية، وعدم اصدار بلاغات بحث وتحر مفتوحة المدة لغياب السند القانوني.

متوسط الدخل للعناصر والرتباء والضباط في قوى الامن الداخلي. ويشمل المساعدات الجديدة والمتممات

الرتبة	متوسط الدخل بالدولار
جندي، جندي أول، عريف، عريف أول	295
رقيب، رقيب أول، معاون، معاون أول	305
مؤهل، مؤهل أول	320
ملازم، ملازم أول، نقيب	380
رائد، مقدم، عقيد	490
عميد	703

موازنة قوى الامن الداخلي عام 2024

بالليرة	25,823,804,484,000
بالدولار (89500)	288,5 مليون
كلفة رواتب ضباط ورتباء وعناصر قوى الأمن (بالليرة)	6,083,378,900,000

فتح باب التطوّع في الامن الداخلي

دعت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في بيان لها كل من سبق وتقدّم بطلبات للتطوّع في العامين 2018 و2019، من الذكور والإناث، بصفة رقيب أو دركي متمرّن، واجتاز الاختبارات الصحيّة والخطيّة واختبار الرياضة البدنيّة، «ولا يزال يرغب بالتطوّع في قوى الأمن، أن يتقدّم بطلبات يُعلن فيها قبوله التطوّع بصفة دركي متمرّن». كما نص البيان على الشروط التالية: ألّا يكون قد تجاوز 30 عامًا للحائزين على إجازة جامعيّة أو ما يُعادلها رسميًا حتّى 2024/12/31. وألّا يكون قد تجاوز حتى التاريخ المذكور 27 عامًا لباقي المرشّحين الراغبين بالتطوّع. وأن يكون عازبًا، أو مطلّقًا من دون أولاد، أو أرملًا من دون أولاد. كما تُقدّم الطلبات شخصيًا من قبل المرشّحين والمرشحات اعتبارًا من تاريخ 2024/03/08 وحتّى 2024/03/28 ضمنًا.

فلسطين

نيكاراغوا صوت غزة في لاهاي

لونا فرحات

أعلنت حكومة نيكاراغوا دعمها لطلب جنوب أفريقيا في رفع دعوى ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، وقدمت طلب الانضمام إلى الدعوى بصفة متدخّل في 22 كانون الثاني 2024، وطلبت من المحكمة أن تقرر وتعلن: أن دولة إسرائيل (أ) انتهكت ولا تزال تنتهك التزاماتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية، (ب) يجب أن تكف فوراً عن أي أعمال وتدابير تشكل خرقاً لتلك الالتزامات، بما في ذلك الأعمال أو التدابير التي من شأنها أن تقتل الفلسطينيين أو تواصل قتلهم، أو التسبّب في إلحاق ضرر بدني أو عقلي جسيم بالفلسطينيين أو الاستمرار في ذلك أو إلحاق ضرر جسيم بجماعتهم عمداً، أو الاستمرار في إلحاق الضرر بظروف الحياة التي يُقصد بها إحداث تدمير مادي كلياً أو جزئياً، واحترامها الكامل للالتزاماتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية، (ج) أن تكفل معاقبة الأشخاص الذين يرتكبون الإبادة الجماعية، ويتآمرون لارتكاب الإبادة الجماعية، ويحرّضون بشكل مباشر وعلني على الإبادة الجماعية، ويحاولون ارتكاب الإبادة الجماعية، ويتواطؤون في الإبادة الجماعية أمام محكمة وطنية أو دولية مختصة، (د) تحقيقاً لهذه الغاية، وتعزيزاً للالتزامات الناشئة بموجب المواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة، يجب أن تجمع الأدلة وتحفظها، وأن تكفل وتسمح و/ أو لا تمنع، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، جمع وحفظ الأدلة على أعمال الإبادة الجماعية المرتكبة ضد الفلسطينيين في غزة، بمن فيهم أفراد الجماعة المهجرون من غزة؛ (هـ) أن تفي بالتزامات الجبر لمصلحة الضحايا الفلسطينيين، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، السماح بالعودة الآمنة والكريمة للفلسطينيين المشردين قسراً و/أو المختفين إلى ديارهم، واحترام حقوق الإنسان الكاملة لهم وحمايتهم من المزيد من التدمير في غزة، بما يتفق مع الالتزام بمنع الإبادة الجماعية بموجب المادة الأولى؛ (و) يجب أن تقدم تأكيدات وضمانات بعدم تكرار انتهاكات اتفاقية الإبادة الجماعية، ولا سيما الالتزامات المنصوص عليها في المواد الأولى والثالثة (أ) والثالثة (ب) والثالثة (ج) والثالثة (د) والثالثة (هـ) والرابعة والخامسة والسادسة».

نيكاراغوا تطلب تدابير مؤقتة ضد المانيا

إضافة إلى اتخاذها صفة المتدخل في دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، قدمت نيكاراغوا، في الأول من آذار/ مارس 2024، طلباً أمام محكمة العدل الدولية لبدء الإجراءات القضائية ضد المانيا بسبب انتهاكاتها لتعهداتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، واتفاقيات جنيف لعام 1949 وغير ذلك من قواعد القانون الدولي العام، المتعلقة بالأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة قطاع غزة. وفي ما يأتي أهم النقاط القانونية التي وردت في نص طلب نيكاراغوا لاتخاذ تدابير مؤقتة ضد المانيا:

أولاً، علم المانيا بانتهاكات إسرائيل مع استمرار الدعم

مع توفر جميع التقارير الإخبارية العامة ومقاطع الفيديو الخاصة بالفظائع فور وقوعها، إلى جانب تصريحات المسؤولين الدوليين بشأن عواقب هذه الأحداث، وحتى مع أمر المحكمة الصادر في 26 كانون الثاني/ يناير استناداً إلى وصف كامل لما كانت تفعله إسرائيل في غزة، لا يمكن لألمانيا أن تنكر معرفتها بعدم شرعية سلوك إسرائيل الخطير، كما لا يمكنها أن تنكر معرفتها بالالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي بمنع الإبادة الجماعية، وعدم تقديم المساعدة أو التواطؤ في الإبادة الجماعية، وضمان احترام القانون الإنساني الدولي وغيره من القواعد القطعية للقانون الدولي.

- قدمت ألمانيا الدعم السياسي والمالي والعسكري لإسرائيل وهي تدرك تماماً، عند صدور وقت الترخيص لتلك المساعدات، أنها ستستخدم في ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي.

- قطعت الحكومة الألمانية المساعدات عن الأونروا بما يعرض للخطر أي مساعدة فعالة تقدم لضحايا الفظائع التي ترتكبها إسرائيل. وتدرك ألمانيا تماماً العواقب المميتة لذلك على الفلسطينيين، وهذا في حدّ ذاته ليس فقط خرقاً للالتزام بمنع الإبادة الجماعية وضمان احترام الآخرين لقوانين الحرب، بل يشير أيضاً إلى مشاركة أكبر في تسهيل هذه الأنشطة غير القانونية.

- يقع على عاتق كل طرف متعاقد في اتفاقية الإبادة الجماعية، بموجب الاتفاقية، أن يبذل كل ما في وسعه لمنع ارتكاب الإبادة الجماعية. وكما ذكرت المحكمة نفسها فإن «التزام الدولة بالمنع، وما يقابله من واجب التصرف، ينشأ في اللحظة التي تعلم فيها الدولة، أو كان ينبغي لها عادة أن تعلم، بوجود خطر جدي بارتكاب الإبادة الجماعية». ومنذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023، كان هناك خطر معترف به من الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، موجه أولاً ضد سكان قطاع غزة. ومع ذلك، عبر إرسال معدات عسكرية ووقف تمويل الأونروا التي تقدم الدعم الأساسي للسكان المدنيين، تسهل ألمانيا ارتكاب الإبادة الجماعية، كما فشلت في التزامها ببذل كل ما في وسعها لمنع ارتكاب الإبادة الجماعية، كونها قاعدتين متميزتين لمسؤولية ألمانيا.

- وبالمثل، فإن ألمانيا، بوصفها طرفاً متعاقداً سامياً في اتفاقيات جنيف لعام 1949، ملزمة بهذه الاتفاقيات، وكذلك بمبادئ القانون الإنساني الدولي التي لا يجوز انتهاكها في ما يتعلق بأي نزاع مسلح. ومع ذلك، فشلت ألمانيا في الوفاء بالتزاماتها، ولا سيما التزامها بضمان احترام القانون الإنساني على النحو المنصوص عليه في المادة 1 المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949،

> على ألمانيا أن تعلق فوراً مساعداتها لإسرائيل، ولا سيما مساعداتها العسكرية، وأن تتراجع عن قرارها بتعليق تمويل الأونروا

والقواعد العرفية، بما في ذلك الالتزام بعدم تشجيع انتهاكات القانون الإنساني الدولي من قبل أطراف النزاع المسلح، وممارسة نفوذها إلى أقصى حد ممكن لوقف هذه الانتهاكات. إن فشل ألمانيا يستحق الشجب في ما يتعلق بإسرائيل، بالنظر إلى أن ألمانيا لديها علاقة مميزة معلنة معها، من شأنها أن تمكنها من التأثير بشكل مفيد على سلوكها.

ثانيا: طلبات نيكاراغوا من المحكمة

أ- تطلب نيكاراغوا إلى المحكمة أن تقرر وتعلن أن ألمانيا، بسلوكها في ما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي القطعية التي تحدث في الأرض الفلسطينية المحتلة أنها: (أ) لم تفشل فقط في الوفاء بالتزامها بمنع الإبادة الجماعية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني - بما في ذلك أولئك الذين يشكلون جزءاً منها في قطاع غزة - ولكنها أسهمت في ارتكاب الإبادة الجماعية ؛ (ب) لم تمتثل للالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، المستمدة من اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولها لعام 1977، ومن مبادئ القانون الإنساني الدولي التي لا يجوز انتهاكها، (ج) لم تمتثل للقواعد القطعية الأخرى للقانون الدولي العام، ولا سيما بتقديم العون أو المساعدة في الحفاظ على الوضع غير القانوني للاحتلال العسكري المستمر لفلسطين، بما في ذلك هجومه المستمر غير القانوني على غزة، (د) لم تمتثل للقواعد القطعية الأخرى للقانون الدولي العام، ولا سيما بتقديم العون أو المساعدة وعدم منع نظام الفصل العنصري غير القانوني وإنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

وريثما تبت المحكمة في هذه القضية من حيث أسسها الموضوعية، في ما يتعلق بألمانيا في مشاركتها في الإبادة الجماعية المستمرة والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وغيرها من القواعد القطعية للقانون الدولي العام التي تحدث في قطاع غزة تطلب نيكاراغوا أن تشير المحكمة إلى التدابير المؤقتة الآتية:

(1) تعلق ألمانيا فوراً مساعداتها لإسرائيل، ولا سيما مساعداتها العسكرية بما في ذلك المعدات العسكرية، بقدر ما يمكن استخدام هذه المعونة في انتهاك اتفاقية الإبادة الجماعية أو القانون الإنساني الدولي أو غيرهما من القواعد القطعية للقانون الدولي العام مثل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وعدم الخضوع لنظام الفصل العنصري.

(2) يجب على ألمانيا أن تبذل على الفور كل جهد ممكن لضمان عدم استخدام الأسلحة التي تم تسليمها بالفعل إلى إسرائيل لارتكاب إبادة جماعية أو المساهمة في أعمال الإبادة الجماعية أو استخدامها بطريقة تنتهك القانون الإنساني الدولي.

(3) يجب على ألمانيا أن تبذل فوراً كل ما في وسعها للامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني.

(4) يجب على ألمانيا أن تتراجع عن قرارها بتعليق تمويل الأونروا كجزء من امتثالها لالتزاماتها بمنع الإبادة الجماعية وأعمال الإبادة الجماعية وانتهاك الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني، والتي تشمل أيضاً الالتزام ببذل كل ما في وسعها لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني، وعلى الأخص في غزة.

(5) يجب على ألمانيا أن تتعاون من أجل وضع حد للانتهاكات الخطيرة لقواعد القانون الدولي القطعية عبر وقف دعمها، بما في ذلك تزويدها إسرائيل بالمعدات العسكرية التي يمكن استخدامها لارتكاب جرائم خطيرة للقانون الدولي، وأن تواصل دعم الأونروا الذي اعتمدت عليه هذه المنظمة وبنت أنشطتها.

أ- 102- وعملاً بالمادة 74(4) من لائحة المحكمة، وفي ضوء الطابع العاجل جداً للحالة في غزة، وريثما تعقد المحكمة اجتماعاً، تطلب نيكاراغوا بكل احترام إلى رئيس المحكمة أن يدعو ألمانيا إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك وقف جميع الأعمال التي قد تشكل أو تسهل ارتكاب انتهاكات لاتفاقية الإبادة الجماعية، اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولها الإضافي، وغيرها من القواعد القطعية للقانون الدولي، من أجل تمكين أي أمر قد تصدره المحكمة من أن تكون له آثاره المناسبة.

القوس
السبت 9 آذار 2024 العدد 103

القوس

■ فريق التحرير: عمر نشابة (المسؤول)، وفيق قانصوه، جنان الخطيب، صادق علوية، ألف باء القانون
■ تصميم فني وإنفوغرافيك: رامي عليّان

alqaous alqaous22 al_qaous alqaous 01/34 99 54
www.alqaous.com info@alqaous.com